نفط وغاز دول بحر قزوين وآسيا الوسطى في الإستراتيجية الأميركية

أطروحة تقدم بها الطالب

خضير عباس أحمد النداوي

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة St.Clements الدكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد الدولي

بإشراف

أ.د. عبد علي كاظم المعموري

بغداد – العراق

١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م
باسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرْض
وَلَهِ الحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الخَبِيرُ (٢) يَعْلَم
ما يَبْلَغُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنْ
السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الْرَّحِيمُ الغَفِورُ (٣).

صدَقُ اللَّهُ العَظِيمُ
الْقُرآنِ الْكَرِيمِ - سُورَةُ سُبُأً
(الآية ١-٣)
إقرار المشرف

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة ب (نفط وغاز دولة cellulars واي وآسيا الوسطى في الاستراتيجية الأميركية) والتي تقدم بها الطالب (خليل علي أحمد النداوي) جرت تحت إشرافي في جامعة سانت كليمونتس، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي.

المشرف: أ.د. عبد علي كاظم المعموري
التاريخ: 03/08/2011
التوقيع:

الدكتور
نزار كريم جواد
رئيس الجامعة في العراق
قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة مناقشة الطالب (خضير عباس أحمد النداوي) نشهد بأننا ناقشنا الطالب عن اطروحته الموسومة "نفط وغاز دول بحر قزوين واسيا الوسطي في استراتيجيات الاميركية" وقررنا قبول الامتحان كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه فلسفية في الاقتصاد الدولي بتفديراً...

رئيس اللجنة
الاسم: أ.د. علي محمد سعود الراوي
جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

توقيع:

التوقيع
الاسم: أ.د. عبد الكريم جبر العيساوي
جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التوقيع
الاسم: أ.د. عبد الله الشمري
جامعة الازهر، كلية العلوم السياسية
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التوقيع
الاسم: أ.د. عادل المعزوري
جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

عضواً

المصادقة: رئيس الجامعة على ماجراه قرار اللجنة

الدكتور
نور كريم جواد
رئيس الجامعة في العراق

رنا
اقرار المقوم اللغوي

شهد إن هذه الرسالة الموسومة ((نظام وثائق دولة مصر قواعد وأسس الوثائق}}

الاستراتيجية الأفريقية))

قد تم مراجعتها لغويًا من قبلي وتعد صائحة للمناقشة.

التوقيع:
المقوم اللغوي: د. م. البشري عميداً
العنوان: مكتبة السلام
الى: 
01/11/2011
الإهداء

إلى...

من اتتكأت عليهم في مقتبلي عمري والدي ووالدتي

يرحمهما الله

إلى عائلتي

أهدي ثمرة هذا الجهد

الباحث
شكر وعرفان

بعد الشكر لله عز وجل، يقتضي واجب الوفاء، وأنه إعداد هذه الأطروحة أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد على كاظم المعموري، والذي خصني بعناية إشرافه واعتنائه بملاحظاته السديدة وتوجيهاته القيمة وتحليه بالصبر في تذليل الصعوبات التي واجهت مراحل الإعداد لهذه الأطروحة. فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان، وسأسأل الله العلي القدير أن يوفقه ومن علبه بالصحة والسلامة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس جامعة سانت كلمنتس / فرع العراق الدكتور فرعي العراقي في بغداد كريم جواد، والآستاذها ومنتسبها جميعًا، وأخص بالذكر عميد الجامعة في بغداد السيد جاسم محمود خريط، والذي وافق مشكورًا هذا الجهود. كما وأود أن أشكر جميع زملائي في المسيرة العلمية دون استثناء، وفي الختام أتضرع إلى الله أن يوفق الجميع في تحقيق الأهداف العلمية.

وختاماً، كل ما في هذه الأطروحة من صالح، فهي من الله ثم لكم وما يرد عليها من طالح وجوانب شطط فمرده علي وحدي، وحسبي إني اجتهدت وأرجو أجر المجتهد لان الكمال لله وحده سبحانه وتعالى. إنه نعم المولى ونعم النصير، وأخير دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

ومن الله التوفيق

الباحث
# قائمة المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>المقدمة:</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>❥ أهمية البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ أهداف البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ مشكلة البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ فرضية البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ منهج البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ حدود البحث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ هيكل الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>❥ الدراسات السابقة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

## الفصل الأول

التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الامريكية حتى نهاية الحرب الباردة

<table>
<thead>
<tr>
<th>تمهيد:</th>
<th>المبحث الأول: الاستراتيجية النفطية الامريكية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1942-1945)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>12-11</td>
<td>المبحث الثاني: الاستراتيجية النفطية الامريكية حتى نهاية الحرب الباردة (1946-1953)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

## الفصل الثاني

الاستراتيجية النفطية الامريكية في ظل القطبية الواحدة

|--------|-------------------------------------------------------------------|

## الفصل الثالث

الإمكانات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

<table>
<thead>
<tr>
<th>تمهيد:</th>
<th>المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لبحر قزوين واسيا الوسطى (1981-1983)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المبحث الثاني: الاحتياطيات النفطية في دول بحر قزوين واسيا الوسطى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>-------------------------------------------------------------</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مبادئ: 105-93</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المبحث الثالث: مساعات تطوير الإمكانيات النفطية في دول بحر قزوين واسيا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مبادئ: 116-106</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفصل الرابع
التنافس على الطاقة في حوض قزوين

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الأول: التنافس الدولي على مصادر الطاقة في حوض قزوين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تمهيد: 120-117</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الثاني: التنافس الإقليمي على مصادر الطاقة في حوض قزوين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تمهيد: 145-121</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفصل الخامس
الاستراتيجية الأميركية النفطية في حوض قزوين
رؤية مستقبلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الأول: الخارطة الجغرافية لنفط العالم والإستراتيجية الأميركية للطاقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تمهيد: 181-168</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الثاني: المشاهد المحتملة للدور الأميركي في دول حوض قزوين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تمهيد: 201-182</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الخاتمة: 211-202
ثبت المصادر: 230-212
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>عنوان الجدول</th>
<th>رقم الجدول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١٦</td>
<td>رؤساء الولايات المتحدة الأميركية منذ استقلالها عن بريطانيا وحتى الوقت الحاضر</td>
<td>(الجدول – ١)</td>
</tr>
<tr>
<td>٢١</td>
<td>تطور الإنتاج العالمي للنفط لمدة ١٨٦١ـ ١٩١٣ (مليون برميل يومياً)</td>
<td>(الجدول – ٢)</td>
</tr>
<tr>
<td>٣١</td>
<td>معلومات عن دول آسيا الوسطى وحوض قزوين</td>
<td>(الجدول – ٥)</td>
</tr>
<tr>
<td>٥٢</td>
<td>الدول القيادية عالمياً ومصدر قوتها للنفط</td>
<td>(الجدول – ٤)</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٥</td>
<td>الاحتياطيات النفطية لدول حوض بحر قزوين وأسيا الوسطى (مليار برميل)</td>
<td>(الجدول – ٦)</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٨</td>
<td>أكبر عشر دولة من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم (مليار برميل بنهاية ٢٠٠٩)</td>
<td>(الجدول – ٧)</td>
</tr>
<tr>
<td>١٠٠</td>
<td>أحتياطيات الغاز الطبيعي لدول حوض قزوين وأسيا الوسطى (تريليون م³ بنهاية ٢٠٠٩)</td>
<td>(الجدول – ٨)</td>
</tr>
<tr>
<td>١٠٢</td>
<td>أكبر عشر دول في العالم من حيث أحتياطيات الغاز الطبيعي (تريليون قدم³ بنهاية ٢٠٠٩)</td>
<td>(الجدول – ٩)</td>
</tr>
<tr>
<td>١٠٣</td>
<td>أنتاج دول حوض بحر قزوين من النفط من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٨ (ألف برميل يومياً)</td>
<td>(الجدول – ١٠)</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول</td>
<td>محتوى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>--------</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٠٥</td>
<td>إنتاج دول حوض بحر قزوين من الغاز الطبيعي لمدة من ٢٠٠٨ - ٢٠٠٨ (بليون م.)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١١١</td>
<td>تكاليف الاستكشافات وتطوير إنتاج البرميل الواحد في مناطق متعددة من العالم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٢٣</td>
<td>المخصصات الأميركية لموازنة وزارة الدفاع الأساسية والحرب العالمية على الإرهاب (٢٠٠١)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٢٦</td>
<td>أرقام الإنفاق العسكري لأعلى سبع دول في العالم لمدة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٧</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٣١</td>
<td>خطوط أنابيب نقل النفط الخام والغاز الطبيعي الرئيسة من دول حوض بحر قزوين وأسيا الوسطى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٤٨</td>
<td>الديانات ونسب الشعوب التركية والفارسية في دول حوض قزوين والقوقاز</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٥٠</td>
<td>الإنفاق العسكري لدول حوض قزوين لمدة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٧</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٥٠</td>
<td>التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في العالم بنهاية ٢٠٠٩</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٦١</td>
<td>الدول التي تمتلك أعلى احتياطيات النفط في العالم عام ٢٠٠٨</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٧٣</td>
<td>التوزيع الجغرافي لمناطق الغاز الطبيعي في العالم بنهاية ٢٠٠٩</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٥</td>
<td>نسب استهلاك الطاقة للولايات المتحدة الأميركية في ميزة الطاقة العالمي لعام ٢٠٠٩</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٦</td>
<td>نسب استهلاك الطاقة في ميزة الطاقة العالمي بالمقارنة مع سنوات سابقة</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
المقدمة
المقدمة

ظهرت الولايات المتحدة الامريكية، كدولة عظمى. بعد أربع قرون من اكتشاف القارة الامريكية عام 1492، وعلى مدار أكثر من (150) سنة الماضية، ساهم معدن النفط منذ اكتشافه عام 1859، وتسميته كiously عام 1860، في التأثير المباشر على صياغة التطور التاريخي للولايات المتحدة الامريكية.

لقد أدرك صناع القرار، والساسة، والعلماء، وكبار المستثمرين بالدول الرأسمالية بصورة عامة، وفي الولايات المتحدة الامريكية على وجه التحصيص، وبوفرت مبكر جدا أهمية مورد النفط في تسريع عجلة الصناعة الغربية. وكان "جورج كليمنسو" رئيس وزراء فرنسا، قد أعلن أثناء الحرب العالمية الأولى: (( بأن النفط ضروري كالدوم ))، وصارح "كالفين كوليدج" رئيس الولايات المتحدة الامريكية للمرة (1923 – 1929)، في عام 1924 عند افتتاح اللجنة الفيدرالية الامريكية لنفس بقوله: (( إن نفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة أمتلاك النفط ومُنتجاته)).

وساهمت ما أنشأت تداعيات هذا الإدراك نحو إعتماد النفط كسلعة تجارية وسلعة إستراتيجية، ذات أبعاد مُركبة، دفعت باهتمام دول الغرب نحو الإطار الخارجي لمنظمة الدول الرأسمالية الغربية، وتحديداً باتجاه منابع النفط في الدول العربية.

الに向طأية، وللعراق في سنة 2003. وعمرت هذه الإحداث والحوادث، دور سلعة النفط الاستراتيجية، إلى جانب عوامل أخرى. كسبب رئيس لها: بغض النظر عن المبادرات التي تُساعد لتبرير هذه الحوادث.

في ضوء ما تقدم فقد استحوذت سلعة النفط الاستراتيجية، ومنذ سنوات طويلة خلت على اهتمام صますان القرار الاقتصادي والسياسي في غالبية الدول الصناعية بصورة عامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحصيس، كونها إحدى أهم السلع التي شغلت بالعالماء والمفكرين، والمختصين والمستشارين، والمستهلكين، شعوب وحكومات، وذلك لضخامة تأثيراتها على العلاقات الاقتصادية الدولية منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، وحتى الوقت الحاضر، وباعتبارها واحدة من أهم أهداف السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، كانت هذه السلعة من أهم القضايا الخلافية التي أثيرت في مفاوضات الدول المتعددة في الحربين العالميتين الأولى والثانية في النصف الأول من القرن الماضي، وفي مؤتمرات القمة الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة لمجموعة الأوروبية ومجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومنطقة الأوبك وصندوق النقد الدولي وغيرها. ومع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أقرت الاهتمام بالتعاون الاقتصادي الأمريكي مع دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، بأشكال مختلفة من التعاون العسكري مع دول هذه المنطقة، والذي توج باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2001، أي بعد (26) يوماً فقط من أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001. ومن هنا شكلت موارد الطاقة في دول المنطقة أحد أهم الموثرات الجديدة في الاستراتيجية النفطية الأمريكية في وسط آسيا الوسطى وبحر قزوين، غير أن هذا المؤثر سبب منقوش الاستعمال وسيء الاستهداف بسبب اشتداد الصراع الدولي في هذه المنطقة الحيوية من العالم وخلال المدة الأخيرة أزداد اهتمام الدول المستهلكة الرئيسية في العالم بالإمكانات النفطية لدول حوض بحر قزوين، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، كونها المصدر الحقيقي لإمدادات الطاقة في المستقبل وأسباب عديدة، ومنها على
سبيل المثال تنذيب أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن القلق العالمي حول مدى كفاية الطاقات العالمية في تلبية الطلب العالمي على الطاقة ورغبة الدول المستهلكة في تنوع مصادر الطاقة جغرافياً، فضلاً عن أنجاز بعض المشاريع العلامة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة ومنها إكمال أول بئر النفط، والذي عُرف باسم (باكو-تيليس-جهان)، وبدء تصدير نفط بحر قزوين من خلاله ولأول مرة في التاريخ، من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب إكمال (باكو-تيليس-أرض روم) لنقل الغاز الطبيعي إلى تركيا في عام 2007.

أولاً: أهمية البحث:
يعود عام 1991 نقطة التغيير التاريخية التي طرأت على الصناعة النفطية العالمية، ففي ذلك العام تفكك الاتحاد السوفيتي، والذي كان يشكل مع الولايات المتحدة الأميركية إحدى الدولتين العظميين في العالم، وكان من نتائج ذلك الانهيار ظهور (15) دولة جديدة، والتي كانت تكوّن الاتحاد السوفيتي السابق على مسرح الأحداث الدولية وبضمنها (5) دول جديدة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين (Caspian Sea). وتميز قسم منها بكونها دول مُلمَعة ومُصدرة للنفط الخام، فضلاً عن أمتلاكها لأحياطيات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي تتجاوز ما تمتلكه الولايات المتحدة الأميركية بمرتين من الاحتياطيات النفطية بالوقت الحاضر.

وتحت مُعطيات مُختلفة تبلورت الاستراتيجية الأميركية حيال دول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين على نحو عرضي إلى حد بعيد. ففيما كان الاتحاد السوفيتي يتفكك سلماً، وعلى نحو مُتفرد (Unique) وغير مسبوق، لم تكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متماسكة حيال دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. فقبل عام 1991، لم تكن للإدارات الأمريكية في واشنطن مصلحة حيوية وباشرة في هذه المنطقة، كونها كانت جزءاً من دولة عظمى مناهضة للتوجهات الأمريكية، ولم يكن الأمر إعادة اكتشاف موارد النفط لدول حوض بحر قزوين ولولا تفكك الاتحاد السوفيتي، لربما بقيت تلك المناطق مجرد مسطح مائي قليل الشأن

القمة
المقدمة

لصانعي السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية. كما أن المنطقة لم تبدأ بالظهور على مسرح الأحداث السياسية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، إلا بعد توقيع عقود النفط الكبرى بين شركات النفط الأمريكية وحكومتي كازاخستان وأذربيجان سنتي 1993 و1994، وحينئذ بدأت الولايات المتحدة تتطلع إلى موارد الطاقة في دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كأحد المصادر الواقعة القليلة لتنويع مصادر إمداداتها بالطاقة في المستقبل المشرق.

وإذا عكست الاستراتيجية النفطية الأمريكية مؤشرًا لقوة هذه الدولة، فإن حاجتها المستمرة لاستيراد النفط تعني ضعفًا لها وصعوبة الفصل بين الاستراتيجية النفطية وقوة الدولة الأمريكية بتعديها الاقتصادي والعرقي، ولابد أن وجوبه إلى القوة العسكرية أو التهديد بها كان لا يزال أحد أهم وسائل تطبيق الاستراتيجية النفطية الأمريكية عالمياً. ومن هذا المنطلق أضحت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين ميدانًا لتطبيق هذه الاستراتيجية في السنوات الأخيرة.

ومع وجود تباغ في تقدير أحتيابليات النفط والغاز في منطقة دول وسط آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وصعوبة استغلال المكتشف منها، ووجود مُعوقات جيوسياسية لتصديره، فقد تصادمت وتيرة الصراع والتنافس الدولي على هذه المنطقة، مما أضاف أبعادًا سياسية واقتصادية جديدة على دول المنطقة ودورها في التأثير على الاستراتيجية النفطية الأمريكية.

ثانيا: هدف البحث:

1. تحليل وتتبع التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأمريكية، منذ اكتشاف النفط في ولاية "بنسلفانيا" الأمريكية والمشروع بتصديره كسلعة اقتصادية عام 1860 بقصد تحديد مُتغيراته الداخلية والخارجية، والتي ستشكل بدورها مدخلاً يُساهم في صياغة العلاقة المباشرة بين سلعة النفط وتطور الأهمومات الأمريكية به وصولًا لمرحلة الاستراتيجية على المستوى الدولي.
2. توضيح أهمية الاستراتيجية للإمكانيات النفطية (المثبتة والمحتملة) في منطقة دول حوض بحر قزوين، وبين مدى تأثيرها على إعادة صياغة الإستراتيجية النفطية الأميركية.

3. إجراء مقارنة بين الإمكانيات النفطية لدول هذه المنطقة، مع إمكانيات الدول المنافسة الأخرى، سواءً أكان ذلك من حيث الاحتياطيات النفطية، أم بخصوص إمكانيات الإنتاج على الصعيد العالمي.

4. وضع مشاهد محتملة للتأثير المتبادل ما بين الإمكانيات النفطية والاستراتيجية الأميركية ضمن إدارة سوق النفط العالمي.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تتبع إشكالية دراسة الموضوع من تصاعد أهمية الاستراتيجية للإمكانيات النفطية المؤكدة والمُحتملة للدول الحديثة في حوض بحر قزوين والتي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، والتي باتت تشكل منذ عقدين من الزمان منطقة الاهتمام الثانية بعد منطقة الخليج العربي للاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل ولعدد من الدول الأخرى. فضلاً عن تصاعد وتيرة التنافس الدولي على النفط القزويني وصولاً إلى مرحلة الصراع الاستراتيجي بين الدول الكبرى على الصعيد الإقليمي والدولي. وكأن أدواته المتاحة، السياسية والاقتصادية والعسكرية.

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية قوامها الآتي:(وجود تناسب طردي بين الإمكانيات النفطية لدول حوض بحر قزوين من حيث القوة والتأثير على الاستراتيجية النفطية الأميركية. فكلما تصاعدت مُصطلحات الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة لموارد الطاقة في دول المنطقة، كلما تصاعد تأثيرها في الاستراتيجية النفطية الأميركية مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الأخرى التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية).
خامساً: منهج البحث:
أعتمدت الدراسة المزج بين منهجين علميين بغية الوصول إلى أهدافها. فقد جرى
اعتماد المنهج الاستثنائي فيما يتعلق بالآرثر الفكري والتاريخي لأهمية نفط دول
بحر قزوين في الاستراتيجية النفطية الأميركية بعد الحرب الباردة، وأستعان الباحث
بالمنهج النظري المقارن من خلال مدخلات ومخرجات الموضوع ومقارنة النتائج
في ضوء دراسة وتحليل البيانات، لتشخيص العوامل الأساسية في حركة سلعة النفط
وذلك من خلال جمع ودراسة وتحليل ومقارنة البيانات الخاصة بتطور الإمكانيات
النفطية لدول المنطقة بالاعتماد على تقارير بعض المنظمات والهيئات الاقتصادية
الدولية والأميركية والإقليمية، كما تم الرجوع إلى الإطار النظري كيادة تحليلية
لتفسير المتغيرات الاقتصادية والسياسية مقتربة باستعمال التحليل النظري في بناء
المشاهد المستقبلية بشكل يُجسد العلاقة السببية والمتبدلة بين الجزء والكل في
أمستراحات التأثير على دول المنطقة.

سادساً: حدود البحث:
تتمثل الحدود الزمنية للدراسة باستعراض مركز ومختصر لإستراتيجية النفطية
الأميركية على مدى السنوات (1950-2010) سنة الماضية، أي منذ عام
(1960-2010) بالمقارنة مع تأثيرا لإمكانيات النفطية لدول آسيا الوسطى
وبحر قزوين، (باستثناء الإمكانيات النفطية الإيرانية والروسية في أعمق بحر
قزوين لمحدوديتها ولربما لعدم اكتشافها حتى الوقت الحاضر) على الاستراتيجية
النفطية الأميركية خلال العقود الماضيين، أي منذ عام (1991-2010). أما
بالنسبة للحدود المكانية، فسوف يتم التركيز على دول حوض بحر قزوين والتي
تضم أستنادا لتوسيعات علمية وتاريخية وجغرافية عديدة كل من: (كازاخستان
فيرغيستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوغستستان، أذربيجان)، والتي أضححت
جزء من الشرق الأوسط وفقا للمنظور الأميركي.
سابعاً: هيكل الدراسة:

للوصول إلى هدف الدراسة وفقاً للمنهجية المُعتمدة، تم تقسيمها على خمسة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة. الفصل الأول: التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأميركية وتكوين من مبحثين: أبتداً الفصل الأول بالاستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتناول الثاني، الاستراتيجية النفطية الأميركية منذ عام 1945 وحتى نهاية الحرب الباردة.

والفصل الثاني: الاستراتيجية النفطية الأميركية في ظل القطيعة الواحدة وتشمل ثلاث مباحث. تطرق البحث الأول إلى الوضع الدولي بعد أهبار الاتحاد السوفيتي والبحث الثاني تناول الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق، وشرح البحث الثالث الاستراتيجية النفطية الأميركية تجاه أفغانستان. واستعرض الفصل الثالث الإمكانات النفطية لدول بحر قزوين وآسيا الوسطى بثلاث مباحث: الأول، الامكانيات النفطية للدول حوض قزوين.

وتطرق الثالث إلى مُعوقات تطوير الإمكانيات النفطية في دول حوض قزوين.

وتكون الفصل الرابع والخامس: التناقص على الطاقة في بحر قزوين. من مبحثين: الأول: التناقص الدولي على مصادر الطاقة في دول حوض قزوين، والثاني: التناقص الإقليمي على مصادر الطاقة في دول حوض قزوين. فيما عرض الفصل الخامس الاستراتيجية الأميركية النفطية في دول حوض قزوين رؤية مُستقبلية، وقد تضمن مبحثين: الأول، الخارطة الجغرافية للفضاء العالمي والإستراتيجية النفطية للطاقة. وتأمل الثاني المشاهد المحتملة للدور الأميركي في دول حوض قزوين.

ثامناً: الدراسات السابقة:

تعكس أي مراجعة للدراسات السابقة، لا سيما ما يرتبط منها بتخصص الدراسة نتائج معرفية تساهم في بلورة مضايقات وأتجاهات الدراسة الحالية، وخصوصاً عندما تنطلق من حيث أنتهت الدراسات السابقة، وفي خطوات تحاول اختصار الوقت والجهد لتجنب التكرار، وتدفع بأنجاه السعي لتحقيق أضافة نوعية في حقل المعرفة.
المقدمة

العلمية في هذا الميدان، لذا تناولت العديد من الدراسات جوانب العلاقة بين النفط والصراع الدولي والإقليمي في حوض دول بحر قزوين الغنية بالنفط، ووجهات نظر متباينة، لعل من أهمها الآتي:

1. دراسة فوزي درويش (1)

جاءت هذه الدراسة بعنوان: (التنافس الدولي على الطاقة في قزوين)، والتي صدرت في محافظة طنطا بجمهورية مصر العربية في كانون الأول (يناير) 2002، وتناولت خلفية ظهور ثمانية دول في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، وصلة ذلك بمصالح الدول الكبرى في المنطقة والتي أثارت التنافس السياسي والاقتصادي على موارد الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، في دول حوض قزوين، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية والتي ركزت في بادئ الأمر على الدبلوماسية لتطوير العلاقات مع دول بحر قزوين وأسيا الوسطى في كافة الميادين، ومن ثم أتجهت لتطبيق استراتيجيتها الخاصة بالطاقة والتي أقتضت في نهاية المطاف استعمال القوة العسكرية في أفغانستان لضمان السيطرة على منابع النفط. وأكدت الدراسة على دور التياresas الإسلامية، ولاسيما المتطرفة منها في المنطقة ومدى تأثيرها في عرقلة عمليات تنمية وتطوير قطاع الطاقة فيها، والتي أضحت مبرراً للتدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

2. دراسة حسين معلوم (2)

تطرقت الدراسة الورقة بـ (الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا الواقع والآفاق)، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تبحث عن المبرر القوي) لتحضير الرأي العام العالمي، من أجل انجاز مهامها الاستراتيجية في الاحتفاظ العسكري إلى منطقة وسط آسيا لتطوير الاحتياطيات النفطية فيها، وجاءت أحداث 11 أيلول "سبتمبر" 2001، لتوقّر المبرر

(1) فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، الطبعة الأولى (طنطا: مطبوعات غياثي، 2002).
(2) حسين معلوم، الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا: الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2002).
المقدمة

المناسب لأنجاز هدف الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا بذريعة مكافحة الإرهاب وتصفيف قواعده وشبكاته، ولهذه الاستراتيجية عدة أبعاد: سياسية واقتصادية وعسكرية، وجاء البعد النفطي في مقدمتها، وبخاصة أن المحاور التي دارت حولها الحرب في هذه المنطقة من العالم، خلال السنوات العشر الماضية تمثل في: جورجيا وبين أذربيجان وأرمينيا، وفي الشيشان، وفي أفغانستان. إذ منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001، دار الصراع في آسيا الوسطى، على المناصب وخطوط الإمداد على أربعة محاور: الأول "الشيشان - روسيا"؛ والثاني "أذربيجان - جورجيا تركيا"؛ والثالث "تركماستان - إيران"؛ والرابع "كازاخستان - أوزبكستان - أفغانستان".

3. دراسة مالك دحما متعب الجميلي، (٣)

تناولت هذه الدراسة والموسمية بـ (مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين)، أهمية النفط في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من حيث المضمون والاتجاهات، ورؤية الولايات المتحدة للنفط كمثير مؤثر في طبيعة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومع التركيز على التنافس الدولي الروسى الصيني على مواقع النفط في العالم وصلة ذلك بالأزمة المالية العالمية التي حددت في عام 2008. ورغم استعراض الدراسة للتأثير "الإسرائيلي" في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة ما يخص النفط العراقي إلا أنها، ركزت على الاتجاهات العامة للإستراتيجية النفطية الأمريكية على الصعيد العالمي بشكل عام.

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة بأنها ركزت على موضوع التنافس الدولي (الصيني الروسي) على النفط، دون الولوج إلى تفاصيل وطبيعة وتأثير أهمية موارد النفط في حوض دول بحر قزوين في الاستراتيجية الأمريكية من حيث القوة والقدرة. وما يميز هذه الدراسة، التركيز على دور الطاقة ( النفط الخام

(3) مالك دحما متعب الجميلي، مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، بغداد 2009.
والغاز الطبيعي) في منطقة دول حوض بحر قزوين وتأثيره على استراتيجية الطاقة
الإمريكية بصورة عامة دون تناول التفاصيل.

٤. دراسة علي رجب ، (١)

أبدأت الدراسة باستعراض لاحتياطات المتاحة من النفط الخام والغاز الطبيعي
في دول حوض بحر قزوين، وناقش الكاتب، وبوضعية ومهنية عالية، العوامل
المؤثرة في تطوير الاحتياطيات النفطية والغازية في المنطقة، وحدها بآربعة
محددات، وهي الأنبوب ومنافذ التصدير، والوضع القانوني لبحر قزوين، وتكاليف
الإنتاج والجوانب السياسية والإستراتيجية. كما تركزت الدراسة لجوانب الإنتاج
 والاستهلاك في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان. إذ تُعد
كازاخستان أكبر دولة مُنتجة ومُصدرة للنفط بين دول المنطقة ليصل أنتاجها إلى
١٣٦٤ (١،٣٦٤) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥، تليها أذربيجان، فيما تتميز
تركمانستان باحتياطاتها الغازية الكبرى.

(١). علي رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية، (الكويت: منظمة
الأقطار المصدرة للبترول "أوبك"، تموز "يونيو" ٢٠٠٩).
الفصل الأول

التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب الباردة
الفصل الأول: التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

• تمهيد:
ربما لم يدر في خلد الرحلات البرتغالية (كريستوفر كولومبوس) ومن رافقه من المغامرين الأوروبيين، والذين اكتشفوا القارة الأمريكية عام 1492، بأن هذه القارة ستتحول فيها بعد أربعة قرون دولة عظمى في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تدرجت في مدة لا تتجاوز (42) سنة عقب استقلالها عن بريطانيا في 4 تموز (июل) 1776 من دولة ذات اقتصاد زراعي واسع ومجتمع ريفي وظلت طوال القرن التاسع عشر دولة زراعية تصدر الخامات الزراعية وتستورد المصنوعات وتتمثل حضارة ريفية، ولكنها تحولت وبسرعة إلى أعظم دولة صناعية وأضخم قوة اقتصادية وحضارية منذ النصف الأول من القرن العشرين (1) وتبلورت لها تجربة مؤسسات دستورية وسياسية وتشريعية تمدح عنها انتخاب (42) رئيساً للولايات المتحدة الأميركية منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر.
وعلى مدار السنوات الـ (150) الماضية ساهم معدن النفط بعد اكتشافه لأول مرة في ولاية بنسلفانيا الأميركية عام 1859 وتسويره تجارياً عام 1860 (1) في التأثير المباشر على بناء وتطوير الاقتصاد الأميركي، بل وفي صياغة التطور التاريخي للولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة إن الإدارات الأميركية المعاقبة في واشنطن ركزت جل جهدها للبحث ومحاولة الاستحواذ على منابع النفط في مختلف دول العالم.
وقد دخلت عقب تلك عقارب الحربين العالميينين، وتخرج منهما متناصرة بحكم عوامل عديدة، أهمها عبقرية المكان الذي وفر لها حماية طبيعية متميزة، ومن ثم لتنزعم عقب الحرب العالمية الثانية (1939-1945) مجموعة الدول الصناعية وتدخل بعد ذلك مع الاتحاد السوفيتي السابق حرب من نمط جديد استمرت (62) سنة وتحديداً من (1945-1991) أطلق عليها (الحرب الباردة) وكان محورها

(1) لتفاصيل أكثر، انظر: الموسوعة الحرة، تأريخ الولايات المتحدة الأميركية، والنشر في شبكة
المعلومات الدولية (الإنترنت). (1) على الرابط: www.Ar.wikipedia.org
(2) ريتشارد هايبرغ، سراب النفط: النفع والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عدنان، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 13.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب الباردة

الصراع في المياتين كافة عن الاصطدام العسكري المباشر، وبخاصة الصراع الاقتصادي إلى جانب استعمال صيغة الحروب بالسيادة، أي بين حلفاء الولايات المتحدة من جهة وبين حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى، وكما حصل في الحرب الكورية عام 1950 وحرب فيتنام (1965 – 1975) والحروب في الشرق الأوسط وغيرها الكثير.

وقد ركزت الإدارات الأميركية المتصادمة في واشنطن جعل اهتمامها للبحث ومحاولة الاستحواذ على مصادر النفط في مختلف دول العالم. وعلى الرغم من ترك الاهتمام الأميركي في بادئ الأمر مع استمرار منابع النفط في الشرق الأوسط، فإن التوجه الاستراتيجي الأميركي تحرك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 نحو حوض النفط في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأميركية أضحت الدولة العظمى الأولى في العالم أو ما يُعرف في عالم السياسة بمرحلة الأحادية القطبية، والتي تميزت بتطبيقها إستراتيجية هجومية استهدفت الاستحواذ أو تطوير منابع النفط القزويني.

في ضوء ما تقدم، فقد تضمن هذا الفصل مبحثين، تركيز الأول على الاستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ عام 1940 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 واستعراض المبحث الثاني: الاستراتيجية النفطية الأميركية منذ عام 1945 وحتى نهاية الحرب الباردة عام 1991.
المبحث الأول

الإستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

يشمل هذا البحث على الاهتمامات الأمريكية(1) بالنفط وعلى مسارين زمنيين
يعكس الأول: مرحلة الانخفاض الأميركي (1879-1918)، أي منذ استقلال الولايات المتحدة الأميركية عن بريطانيا وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.
وينتمي الثاني: إتباع سياسته الانتشار الخارجي الأميركية (1918-1948) وتتضمن المدة المضطربة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وانطلاق حرب من نمط جديد عُرفت آنذاك بالحرب الباردة.

أولاً: مرحلة الانخفاض الأميركية (1879-1918):

بدأ التاريخ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية مع انطلاق الثورة الأميركية وحرب الاستقلال عن بريطانيا سنة 1776. وفي حزيران (يونيو) 1876 أعلن المجلس القاري الاستقلال رسمياً عن بريطانيا كمكوناً للولايات المتحدة الأميركية من ثلاث عشر ولاية في بادئ الأمر، وإعلان وثيقة الاستقلال من قبل "جورج واشنطن" في تموز (يوليو) 1876، وقد عكست الوثيقة المذكورة أفكار الفيلسوف (جون لوك) وتصورات (توماس جيفرسون) والذي ترأس الولايات المتحدة الأميركية لاحقاً للمرة 1801-1809، وراء في وثيقة الاستقلال: "إننا نرى أن الحقائق الآتية من المسائل: وهي أن لكل البشر لا فرق بينهم، وأن خالقهم

(1) لم يتم التعامل بمفهوم الاستراتيجية في هذه المرحلة، ولأسماها في المسار الأول، لأن الولايات المتحدة الأميركية في بداية مسيرتها كانت تعتمد على مبدأ الاتفاق والانعزال، وإتباع سياستها عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى. واستمر هذا الحال إلى بادئ القرن العشرين. وفي نفس الوقت كانت مفهوم ذا نمطية والولايات المتحدة الأميركية في بداية القرن العشرين، ولست نسبة لها في تلك المدة階段 المبكر. من ناحية التقليدية في العالم، إذ أن الأهداف والenerima الإستراتيجية، يفترض أن تقتضي بالإجماع أو شبه الإجماع الداخلي أو الدولي (измغ) على ضرورة اتخاذها، وهذا يكون لدورها في حماية الدولة ذاتها، وتعالى لهذا المعنى، هي من ذلك النوع الذي لا يقبل المساواة عليها أو التخلي عنها من ناحية، والدي من ناحية أخرى، لا تنم عن الدول، كذلك من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها أو تطويرها، وتشتهر مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي، لاتصال أكثر منظور: مرز إسماعيل الرصافي، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، 1991، ص 238.

13
منحهم حقوقًا لا يمكن التفريط بها، وأن الحياة والحرية والسعى لنيل السعادة من جملة هذه الحقوق، وأنه لابد من أن تكون هناك حكومات تسهر على صون هذه الحقوق وتكسب شعبيتها من رضا رعاياها عنها، وأن حق الشعب أن يغير نظام الحكم حينما يتبين له إن هذا النظام يسعى إلى هذه الأهداف، وأن من حق أن يُنصب حكومة جديدة تفي بمتطلبات هذه المبادئ، وأن يُنظم سلطاتها بالصيغة التي تبدو له مناسبة لضمان أنه وسعادته... من هنا فإننا نحن المجتمعون في المؤتمر العام بصفتنا ممثلو الولايات المتحدة الاميركية، نؤكد، أمام راب الكون، حسن نيابتنا، ولعل بكل فخر واعتزاز وبالنبيابة عن السكان الشرفاء في هذه المستعمرات، إن هذه المستعمرات الموحدة قد أمست حرة مستقلة، وإنها لم تعد ملزمة بأي ولاء للتجة البريطاني، وإنها قد تخلت تماما وعلى نحو لا رجعة فيه عن أي ارتباط سياسي بدولة بريطانيا العظمى 

وأستمرت بعد ذلك الحرب الطاحنة بين أميركا وبريطانيا حتى انتهت الولايات المتحدة الاميركية في 1783، ثم وقع الطرفان معاهدة فيرساي في عام 1787، وحبت بمثابة إعلان نهائي بانتصار الثورة الأمريكية. وفي عام 1788 وقع المنذور من جميع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية دستور البلاد التي تم التصديق عليها في سنة 1788. وفي 20 نيسان (أبريل 1789، استلم جورج واشنطن مهامه كأول رئيس لولايات المتحدة الأمريكية (انظر الجدول — 1). وعقب انتهاء حروب الثورة الأمريكية (1776—1783) أولت الإدارات الأمريكية المتعاونة أهمة كبرى للاستقرار الداخلي، وثبتت ركائزه، لكي يتيح ذلك للولايات المتحدة مزاولة نشاطها التجاري والصناعي كعالم جديد منافس للعالم القديم (قارة أوروبا). وبقدر ما كانت أوروبا تندفع بالنفوذ الاستعماري في مناطق واسعة من العالم ومنها الأمريكيتين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة البناء الداخلي، وفق أستراتيجية دفاعية، وجد القادة الأميركيين أنذاك، بأنها تتماشى

(1) تفصيل أكثر عن خطاب "جورج واشنطن" في وثيقة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: إميل هوير، النمط السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، عدنان عباس علي، ط (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 11.
وخصوصية التجربة الإمبرتارية والتي تطورت بعد مراجعة وتعمق في المهام الأتنية والمستقبلية للدولة الجديدة والتي أطلقت الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) (9).

عبر مبدأ أعلنه عام 1823 والذي أقر الانخراط والعزلة الإمبرتارية خوفاً على مصالحها في أمريكا اللاتينية وبهدف إبعاد الأوروبيين عن استمرار حالة التفاعلي في الاستعمار الإسباني في أمريكا اللاتينية من أن يكون للقوى الأوروبية نصيب فيها.

ومنذ نشأة الولايات المتحدة الإمبرتارية وتطورها صناعياً وتجاريًا وحتى منتصف القرن التاسع عشر، ومع أول اكتشاف نفطي وظهور الشركات النفطية الإمبرتارية، كانت الولايات المتحدة تعيش عزلتها المتشددة حيال العالم. وقد ترسخ مسار عزلتها عبر مبدأ مونرو. وعلى الرغم من هذه العزلة إلا أن الولايات المتحدة الإمبرتارية لم تتقدم تماماً بما يدور من تطورات في العالم الصناعي، بل استأثر مسارها الصناعي والتجاري ينمو ضمن النطاق الإقليمي في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ومناطق الأمريكيين (1).

وقد أضيف اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الإمبرتارية بعداً جديداً لإمكاناتها الاقتصادية ولباً بما بعد حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا، من قبل (أدولف ديريك) في عام 1859، ومن ثم تسوق النفط منه للأسواق المحلية الإمبرتارية في عام 1870 بسعر (9) دولارات للبرميل الواحد (10).

(*) مبدأ مونرو، بيان أعلنه الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية (جيمس مونرو)، عام 1823 وكان من الحزب الديمقراطي- الجمهوري، وتولى الرئاسة للفترة (1817–1825) وهو أول من أعلن عن مبدأ عزل قارة أمريكا عن الدول الأخرى.

ويستدعي هذا المبدأ عبر اعتماده على ترويج نفط أمريكا، وعدم التدخل في شؤون دول أخرى، حيث خصص ذلك إلى الكونجرس الأمريكي في 1823/12/17، ونص البيان أن أمريكا لم تأخذ في تصرفاتها أي تدخل في شؤون الدول الأخرى، وسعت أمريكا لإحكام عزلتها عن الدول الأخرى.

وفي هذا الباب، يمكن اعتبار مبدأ مونرو كمبدأ مشترك يطبق على كل دول العالم، حيث أن أمريكا لم تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وسعت إلى تعزيز عزلتها عن الدول الأخرى.

وقد أعدت صناعة النفط في الولايات المتحدة الإمبرتارية بعداً جديداً لإمكاناتها الاقتصادية، وذلك بعد حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا، من قبل (أدولف ديريك) في عام 1859، ومن ثم تسوق أفضل من الأسواق المحلية الإمبرتارية في عام 1870 بسعر (9) دولارات للبرميل الواحد (10).

(1) عبد الصمد سعدون، عبدالله التميمي، علماء النفط العربي في الإستراتيجية الإمبرتارية: الإبعاد الاقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة البحرين، كلية العلوم السياسية، 2002، ص 73.

(2) خضير عباس النحاس: أسعار النفط: الوقائع والتوقعات، مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس (3) (1988)، ص 89.
وللم يكن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام كبيراً، إذ قدر بنحو (2000) إلفي برميل يومياً، وسرعان ما دخل قطاع النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1865 لأسواق التداول الأسس إذ تم تأسيس مجلس النفط للتداول
(جدول 1 –)

<table>
<thead>
<tr>
<th>فترة حكمه</th>
<th>اسم الرئيس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1787-1789</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1797-1799</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1800-1801</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1802-1804</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1805-1817</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1817-1829</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1829-1837</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1837-1841</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1841-1845</td>
<td>الحزب الديموقراطي - الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1845-1850</td>
<td>الحزب الأحمر</td>
</tr>
<tr>
<td>1849-1854</td>
<td>الحزب الديموقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>1850-1855</td>
<td>الحزب الأحمر</td>
</tr>
<tr>
<td>1853-1857</td>
<td>الحزب الأحمر</td>
</tr>
<tr>
<td>1857-1861</td>
<td>الحزب الديموقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>1861-1865</td>
<td>الحزب الديموقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>1865-1869</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1869-1871</td>
<td>الحزب الديموقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>1871-1875</td>
<td>الحزب الديموقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>1873-1879</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
</tbody>
</table>

جدول 2 (Union)

<table>
<thead>
<tr>
<th>فترة حكمه</th>
<th>اسم الرئيس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1877-1879</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1879-1881</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1881-1885</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1885-1889</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1889-1893</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1893-1897</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1897-1899</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1899-1901</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
<tr>
<td>1901-1905</td>
<td>الحزب الجمهوري</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

| الرئيس السفلي والعشرون | 1909-1913 | الحزب الجمهوري |
|--------------------------|-----------|----------------|}
| الرئيس الثالث والعشرون | 1913-1921 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس الثالث والعشرون | 1921-1923 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الثالث والعشرون | 1923-1929 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الحادي والثامن | 1929-1932 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس الثاني والثامن | 1932-1945 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس الثالث والثامن | 1945-1953 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الرابع والثامن | 1953-1961 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس الخامس والثامن | 1961-1963 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس السادس والثامن | 1963-1969 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس السابع والثامن | 1969-1974 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الثامن والثامن | 1974-1977 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس التاسع والثامن | 1977-1981 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس العاشر والثامن | 1981-1989 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس العاشر والثامن | 1989-1993 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الثاني والثامن | 1993-2001 | الحزب الديمقراطي |}
| الرئيس الثالث والأربعين | 2001-2009 | الحزب الجمهوري |}
| الرئيس الرابع والأربعين | 2009-2009 | الحزب الديمقراطي |}

المصدر:

في أسهمها الشديدة التي تقترب في حقوق النفط ولابة "بنسلفانيا الأمريكية"، مما أعطى سلسلة النفط أهمية استراتيجية ومتميزة لدى المستثمرين (1).

لقد جمعت الثروات بشكل سريع من قبل عشائر العاملين في مجال التنقيب والتكريير وذلك مع تزايد الطلب على النفط كحاجة قد نشأت حديثا. ومع حلول العام 1866 أعلن الكولونيل دريك إفلاسه، وفي هذه المدة برز رجل أعمال ذكي يعمل John D. Rockefeller، والذي كان قد بدأ بشراء النفط الخام في ولايات بنسيلفانيا وأوهايو.

(1) جون استيل جوردون، إمبراطورية الثروة، التاريخ المحلي للقوة الاقتصادية الأمريكية (الجزء الثاني) ترجمة محمد محمد الدين باكير (الكورتيس: سلسلة كتب عالم المعرفة، 2008)، ص 19.
الفصل الأول : التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

وغربي فرجينيا، ومن ثم تكريره تحت اسم شركة ستاندرد (Standard) للنفط. وسرعان ما أصبحت هذه الشركة من أكبر شركات التكرير في الولايات المتحدة الأميركية، واستقطبت منافسيها باستعمال سياسات اقتصادية منهجية والوصول على استيرادات مالية من السكك الحديدية التي كانت تنقل النفط الخام له ومنافسيه.

وبعداً من شراء إنتاج مكرري النفط والمنتجين الآخرين بشكل صريح ومباشرة شركات أخرى للنفط أيضًا، واعتمد روكفر في عمله على استراتيجية بسيطة ومتماسكة وهي: أن ينتج بأقل سعر، وأن يقدم منتجات معقولة، وأن يزيد العرض لمنتجاته باسعار تنافسية أدنى من أي منتج آخر. وهكذا استطاع كل منافسيه. إضافة إلى هيمنة معامل التكرير، كما طورت شركة ستاندرد منتجاتها الخاصة وأنظمة التوزيع، وبدت خطوط الأنابيب وصنعت أول صهاريج لنقل النفط. وبحلول عام ١٨٨٠ سيطرت شركة ستاندرد على (٩٠%) من أعمال النفط في الولايات المتحدة الأميركية (1).

وفي نهاية العقد الأول من القرن العشرين، أضطر روكفر إلى تجنيزة إمبراطوريته النفطية إلى عدة شركات بقرار من المحكمة العليا الأميركية والتي اعتبرت احتجازاً لصناعة النفط خرقاً للقانون الأميركية، فنشأت من الشركة الأم شركات جديدة، منها ستاندرد أويل – أفون نيجرسي والتي سميت أسو، وتم استبدال اسمها إلى شركة اكسون وهي من كبريات شركات النفط في العالم، وشركة موبيل وشركة ستاندرد وكاليفورنيا، وغيرها (2).

كما أصبحت قضية النفط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تشكل موضوعاً ساخناً ويومناً في الحياة الأميركية نتيجة لقيام الاحتكارات الكبرى بين الشركات العاملة في هذا القطاع، وبسبب محاولات المستغلين، وكذلك الإدارات الحكومية المتعالقة لكسر هذه الاحتكارات إلا أن هذا الصراع تدرج في النهاية عن (حل وسط) وهو قيام مجموعة من الشركات النفطية الكبرى، والتي تبدو في الظاهر مستقلة عن بعضها، إما في الحقيقة فإن سياساتها تخطط باتفاق مشترك سواءً

(1) ريثشارد هامبغر، سراب النفط، مصدر سابق، ص ٩٤.
(2) مازن البندق، قصة النفط، ط ١، (بيروت: دار القدس، ١٩٧٤)، ص ٢٧.
كان ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو بين فروعها المنتشرة في العالم وحتى الشركاتتين العالميتين خارج الشركات الأمريكية وهم: شركة شل الهولندية البريطانية، وشركة النفط البريطانية، والتي كانت تاربها الشركة الانكلو إيرانية أصبح للشركات الأمريكية نفوذاً قوياً فيما واسماً شركة شل. لذا فإن الكثير من المواطنين الأميركيين ينظرون إلى صناعة النفط على أنها (إبداع أمريكي) فالصناعة النفطية وكذلك التكنولوجيا وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة تعتمد على ما ينتج في الولايات المتحدة الأمريكية (1).

يتضح مما تقدم، إن القطاع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية خضع لطيلة مرحلة العزلة الأمريكية لسيطرة القطاع الخاص وبصورة تكاد تكون مطلقة. وكان من أبرز رموز القطاع النفطي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (جون. دي. روكفلر)، وفي عهد كان فيه دور الدولة يتأثر ضمن فلسفة النظام الرأسمالي السائد آنذاك بفكرة (الدولة الحارسة). فيما شك قرار المحكمة الأمريكية أول خطوة مباشرة في ذلك الوقت، بتدخل الدولة بتجزئة شركة روكفلر النفطية العملاقة وشكاوى هذه الخطوة بداية اهتمام الحكومة الأمريكية بالقطاع النفطي وبمؤازرة الشركات النفطية وأصبح ذلك سياقاً مستمراً في السنوات اللاحقة.

ولعَلًّا أهم ما أتسم به الإنتاج العالمي خلال الحقبة الأولى من الإنتاج النفطي والتي امتدت من سنة 1861 حتى سنة 1913، أن الولايات المتحدة الأمريكية استلقت بال نسبة العظمى من مجموع الإنتاج العالمي البالغ (2.1) مليار برميل سنوياً ولا تؤلف بضعة دول في العالم إلا نسبة ضئيلة منه. وقد بدأ الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة عدد الحقول المنتجة عام بعد عام. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى من بداية الصناعة النفطية في الدولة المنتجة الوحيدة في العالم، إذ استلقت بنسبة (99%) من مجموع الإنتاج العالمي وظل أنتاجها طوال السنوات الخمس عشر الأولى يمثل نسبة تراوحت مابين (90% و99%) والعمال الرئيسي الذي ساعد على احتفاظ الولايات المتحدة بهذه النسبة

(1) محمد المحمدي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، الكويت : سلسلة كتاب عالم المعرفة 1982، ص 29.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب الباردة

تتابع عمليات التنقيب والحفر والإكتشافات الضخمة التي ظهرت بها، في حين أن الدول المنتجة الأخرى كانت قللة ولم تكن حقولها تنتج بالغزارة والضخامة التي كانت عليها حقول الولايات المتحدة الأميركية. ويرجع ذلك إلى التقدم الفني الذي حققه الولايات المتحدة في هذه الصناعة، إذ كانت أول دولة في العالم استعملت وسائل الحفر الآلية لسرد أعوام المناطق النفطية فيها واستخرج النفط منها، وكذلك فقد سبقت الولايات المتحدة الأميركية بقية دول العالم في استعمال وسائل الإنتاج والتكريير والنقل. ومن ناحية أخرى كان اشتتاد الطلب على النفط الأميركي سواء لسد الاحتياجات المحلية أم للتصدير الخارجي، عادلًا آخر لزيادة البحث والتنقيب عنه خلال تلك المدة (١).

ومنذ عام ١٨٧٦ بدأت نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأميركية في الإنتاج النفطي بالتناقص إذ هبطت في ذلك العام إلى (٦٨٢٪) من مجموع الإنتاج العالمي ثم إلى (٥٩٪) منه في عام (١٨٨٦) ثم إلى (٣١٪) عام (١٨٩٥) وآخراً إلى (٤١٪) في سنة (١٩٠١) من الإنتاج العالمي. وتُعزى مسببات الانخفاض حصة الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة لمجموع الإنتاج العالمي إلى عوامل:

النفطوني:
- انخفاض الإنتاج الأميركي نفسه خلال بعض السنين، وعدم تحقيق زيادات ملحوظة في سنين أخرى.
- الزيادة الإنتاجية التي تحققت في المناطق التي خُطت في عداد البلدان المنتجة للنفط ولاسما روسيا.

وفي الوقت الذي كان الإنتاج الأميركي يتعرض إلى الانخفاض، كان الإنتاج في مناطق أخرى يحقق زيادة سريعة ومستمرة، إلا أن الوضع تغير منذ عام (١٩٠١) عقب اكتشاف حقل نفطي كبير في ولاية تكساس، وبدأت الولايات المتحدة بعد هذا الاكتشاف استعدادًا كبرى الأولى، وارتفعت نسبتها إلى مجموع الإنتاج العالمي من (٤٨٪) في العام (١٩٠١) إلى (٢٩٪) في العام (١٩٠٥) ثم إلى (٦٢٪) عام (١٩٠١) (١).

(١) عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ١٩٧٤)، ص ص ١٥٠-٦٥.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

1910 واخيرا بلغت نسبة أنتاجها (6.5%) من مجموع الإنتاج العالمي عام 1913.

ومنه ساعد على تعزيز دور الولايات المتحدة الأ默كية في الإنتاج النفطي في لتشغيل المحركات (Gasoline)، كما تساعد استعمال منتجات النفط لتوزيع المعامل والقطارات وسكك الحديد، مما أدى إلى زيادة الطبب على النفط ورافقت ذلك اتساع الاكتشافات وبداية إنتاج ولاية كاليفورنيا ومنها اتجه تصدير النفط نحو أسواق أسا. كما عزز اكتشاف النفط في ولاية تكساس إمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية وساهم في الانتقال من استعمال الفحم نحو استعمال النفط في القطاع الصناعي.

(جدول 2) تطور معدلات الإنتاج العالمي للنفط لمدة من 1861 لغاية 1913.

السناء | نسبة الزائدة السنوية % | مقدار الزائدة (مليون برملي سنويا) | الإنتاج (مليون برملي سنويا)
---|---|---|---
1861 | 0% | 0 | 0
1871 | 17.1% | 3.6 | 5.7
1881 | 33.6% | 0.1 | 10.8
1891 | 67.6% | 18.4 | 30.2
1901 | 118% | 24.4 | 52.1
1911 | 173% | 29.9 | 189.3
1921 | 66% | 92 | 189.3
1931 | 32% | 124.9 | 189.8
1941 | 50% | 194.8 | 194.8
1951 | 70% | 285.2 | 194.8
1961 | 90% | 385 | 194.8
1971 | 99% | 99.8 | 194.8
1981 | 99% | 99.8 | 194.8
1991 | 99% | 385 | 194.8

المصدر:
(2) Fredrik Robelius, Giant Oil Fields—the highway to oil, (Uppsala: printed in Sweden by university okeriet, 2007), P, 42.
ثانيما: مرحلة الامجاد الأميركي الأميركية (1914-1948):

كان نباً لارتفاع الارشدوق (فرانز فيردناند) وربما عرش إمبراطورية النمسا وهنكرانيا في 27 حزيران/يونيو 1914 حديثًا عابراً في بداية الأمر، ولم يثر أي مخاوف فورية، لكن النمسا (وهي اضعف القوى العظمى آنذاك) كانت مصممة على استغلال الفرصة السياسية السائحة في هذا الظرف، فطالبت بتعويضات من هولندا التي وقعت فيها حادثة الاغتيال، ودعت روسيا (وهي القوة السلافية الرئيسة في حينه) ردًاءاً لدفع التعويضات، وهددت بإعلان حالة العدوان العامة، وأبدى القصر (فلهيم الثاني) إمبراطور النمسا - الذي كان قادراً على نزع فتيل الأزمة متى شاء بالتأثير في النمسا - دعمه لها.

وفي 28 تموز (يوليو) 1914 بدأت روسيا التعبئة العامة، وتصاعدت الإحداث سرعًا وخرجت من السيطرة، وكان إعلان التعبئة العامة، في زمن السكك الحديدية يتطلب خططًا مدروسة ومفصلة. وإذا بدأت التعبئة العامة فلا يمكن وقفها من دون أن تقع الدولة في حالة تنعدم فيها دفاعاتها الذاتية. وعندما بلغ التحذير الذي وجهته ألمانيا إلى روسيا لوقف استعداداتها على جبهتها موعدها النهائي في الأول من أب (أغسطس) 1914، أعلنت ألمانيا الحرب، وفي غضون أربعة أيام كانت كل القوى العظمي في أوروبا في حالة حرب. ولم يحل السلم في أوروبا، إلا بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر ومصرع ثمانية ملايين مقاتل.

وحسرت قارة أوروبا (وكان مركز العالم الغربي طوال ألفين وخمسين عام inaugural) أكثر من جيل كامل من شبابها، وعندما وضعت الحرب أوزارها اخيراً كان الرابع الوحيد من ناحية الاقتصاد والجغرافية السياسية (الجيوسياسية) هي الولايات المتحدة الأميركية، والتي ستتسبب أقوى أمم الأرض على الإطلاق ومركز العالم الغربي الجديد. (1) ووفرت الحرب لها الفرصة للانطلاق الخارجي وبث قوتها مسبوقاً.

---
(1) جون استيل جوردون، التاريخ المنحني للفترة الاقتصادية الأميركية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 114.
وعلى الرغم من وضع بريطانيا قبل الحرب، الخطط لبناء السكك الحديدية التي استمر البناء بها مع استمرار الحرب لاحقاً، فأن الاعتماد كان على الخيول كوسيلة نقل أثناء الحرب ولكن حصل تحول بالتنقل نحو استعمال المعدات الآلية كالمسيارات (العربات) والطائرات، والقطارات والبوارج، وتزايد استعمال الجيوش المتحاربة للإمارات العسكرية. وسرعان ما ظهر نوع جديد من الصراعات، عقب إدراك الجميع أهمية سلعة النفط. وعندئذ، حصل تحول سريع وخصوصاً لدى الإدارات الأميركية وشركات النفط العملاقة للانطلاق نحو الخارج للبحث عن منابع النفط ومحاولة الهيمنة عليها.

ومع امتلاك بريطانيا وفرنسا للنفط، إلا أن قواتهما العسكرية أعتمدت بصورة تكاد مطقة على النفط المستورد من الولايات المتحدة الأميركية وبшибة (80%) من احتياجاتها المدنية والعسكرية. وبذلك أصبح النفط الأميركي الدور الحاسم في نجاح الحلفاء في الحرب وتحقيق الانتصار على ألمانيا وإيطاليا والإيابان، والتي عرفت بدول المحور (1).

لقد شهد العقد الأول من القرن العشرين تحولات كبرى في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، كان من أبرزها تحقيق تحول واسع في استعمال الطاقة، أدى إلى رفع استبدال الفحم بالمنتجات النفطية في تشغيل السفن والقاطرات والاعتماد على (البنزين) لتوليد الطاقة الحرارية في المحركات ذات الاحتراق الداخلي، مما جعل نمط التطلب العالمي يتغير تغييراً كبيراً لصالح سلعة النفط ومن ثم اتسعت دائرة البحث عن مصادر كافية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والاستعمالات المتعددة لهذه المادة والتي جعلتها التطورات العلمية والصناعية بمثابة إكسير نمو هذا العصر ومصدر قوة تقدمه في كافة الميادين.

قامت بريطانيا في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بإحلال المنتجات النفطية محل الفحم كوقود لأسطولها الحربي والتجاري، وشجعها على سرعة هذا التحول، المزايا الاقتصادية والفنية التي توافرت في زيوت الوقود بالنسبة للفحم،

(1). Fredrik Robelius, Ipid, P, 44.
واستعدادات بريطانيا الحربية على تسخير هذه المادة الجديدة لكيسب الحرب. وسرعان ما اندت استعمال النفط وقوداً للسفن إلى دول أخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كسب النفط من الميزات الاقتصادية والتكنولوجية ما جعله يمتاز ودرجة كبرى عن الفحم، ويؤدي من ثم إلى إلحاحه تدريجيًا محلة في توليد الطاقة لكثير من الصناعات، وتوارد استخدامه في تسمير عجلة الصناعات المدنية والعسكرية، لذلك فإن نمو الإنتاج العالمي من النفط خلال المدة من (1914 - 1945) قد استمر في تزايد ضخم وملحوظ، ولم تتناقص حدة الزيادة المتواصلة إلا خلال سنوات قلة وفي دول معينة. ولهذا النمو المتواصل في إنتاج النفط أمر جديد بالل mikazhi، فهو يماثلي جنبًا إلى جنب مع النمو الاقتصادي في العالم، ويساير أوقات الحرب وما يتبناها من ازدياد حجم الطلب على منتجاته لمواجهة المجودة الحربية اعتباره مادة إستراتيجية أساسية (1).

إن الاهتمام الأمريكي بنفط العالم لم يكن يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام حتى العقد الثاني من القرن العشرين، وبخاصة نفط منطقة الشرق الأوسط، وذلك لكونها الدولة المنتجة والمصدرة الأولى للنفط. وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً كثيفة على فرنسا وبريطانيا على اثر توقع معاهدة (سان ريمو) في نيسان (أبريل) 1920، بتقديمها مذكرات طالب فيها التحذير من استبعاد المصالح الأمريكية في عملية تقسيم مناطق النفط بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هذه الأثناء تم تشكيل كتل من أقوى شركات النفط العالمية والمسماء الأخوات السبع (2)، لمواجهة الشركات البريطانية في منطقة ما بين النهرين الغربية بالنفط وبدأت مرحلة من المفاوضات والمناقشات تركز الخلاف فيما حول مطالبة الولايات

(1) صاحب ذهب، البتروزول العربي الخام في السوق العالمية، مصدر سابق، ص 16.
(2) الشقاقات السبع هي الشركات النفطية الكبرى التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير لعقود حتى السبعينيات من القرن العشرين وهي: نيسنسوكي، نيجيرسي (أكسمون) الأمريكية، موبيل أول، ليفي، سوكال الأمريكية، برتش بروليوم البريطانية، وشركة نايل الهولندية البريطانية. ويمكن القول إن الشقاقات السبع قد أعاقت البند أمام منافسه طيلة فترة ما بين الحربين العالميتين.

\*انظر: حافظ برغش، الصراع الدولي على النفط العربي، ط 1 (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2000)، ص 213.
المتحدة الأميركية بإلغاء مبدأ الانفراد البريطاني وإحلال مبدأ سياسة الباب المفتوح إذ كان من نتائج الحرب العالمية الأولى، حصول الشركات الأميركية على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط وأبرزها الامتياز الذي عقد عام 1925 بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية والتي تغير اسمها عام 1929 لتصبح شركة نفط العراق (I.P.C) حيث جرى إعادة توزيع الحصص في شركة النفط التركية على النحو الآتي:

1. شركة النفط الإنجليزية الإيرانية 23.75%
2. مجموعة شل الهولندية 23.75%
3. شركة النفط الفرنسية 23.75%
4. المجموعة الأميركية 23.75%
5. الوسيط الأرمني وكولينكين

وأطلق الشركات على هذه الاتفاقية اسم اتفاقية الخط الأحمر. وتعد النسخة إلى المشروع الذي قدمه المندوب الفرنسي في أثناء المفاوضات وتضمن خريطة لأملاك الدولة العثمانية رسم عليها خط أحمر يطوق العراق وشبه الجزيرة العربية.

وكان الهدف من عقد هذه الاتفاقية، تأدية دور سياسي يراد منه إضعاف بريطانيا وعبادها عن منافستها بالسيطرة على أهم المناطق الحيوية، وخلال السنوات 1919 وحتى 1929 كانت الولايات المتحدة غير قادرة على انتزاع العراق من بريطانيا أثر اتحاد الأخيرة مع فرنسا ضد هذا مشروع.

ولمواجهة السياسة الأميركية النفطية في منطقة الخليج العربي، فرضت بريطانيا على الحكام العرب في هذه المنطقة توقيع اتفاقيات تعتمد من إعطاء حقوق التنقيب لأي شركة غير بريطانية قبل موافقة⇌المقيم السامي البريطاني. وقد وقع على هذه الاتفاقيات كل من شيخ الكويت عام 1913، وشيخ البحرين عام 1914، وعبد العزيز آل سعود سلطان نجد آنذاك عام 1915.

1. حافظ رجبان، الصراع الدولي على النفط العربي، المصدر السابق، ص 214.
2. فايز علي عبد الكاظم، تطور الإستراتيجية الأميركية تجاه النفط والدول المنتجة، مجلة أبحاث عراقية العدد (3) السنة الأولى، (باب: مجلة فصلية تصدرها مركز حمو روابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2007) ص 4.
ومع وجود هذه الاتفاقيات، فقد تمكنّت شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا (Gulf Company (SOCAL)) الأمريكية عام 1928 من شراء شركة كولف (Culf) في البحرين، وعرفت بريطانيا تنفيذ هذه الصفقة بحجة أنه لا يحق لشركة غير بريطانية أن تعمل في البحرين، ما لم تكون مسجلة في بريطانيا ومعظم مالكيها ومديرها من البريطانيين. وبعد نقاشات حادة بين حكومتي البلدين، اضطرت الشركة الأميركية للتحول على القانون والاتفاق مع شركة كندية (باعتبار كندا مقاطعة بريطانية آنذاك) وباشرت الشركة بحفر أول بئر نفطي في أيار (مايو) 1932.

في الكويت، استعملت الشركات الأميركية الأسلوب نفسه، وحصلت على أول امتياز لها عام 1925، ولم توافق بريطانيا على هذا الامتياز، لأنه يتحدى من الشروط التي فرضتها على مشيخات الخليج العربي بوجوب اتفاقيات الحماية. وأثار هذا الأمر غضب الولايات المتحدة الأميركية، فوجهت إلى الخارجية البريطانية مذكرة شديدة اللهجة، وكادت العلاقات الدبلوماسية تنقطع بينهما لو لم توافق بريطانيا مكراه على مشاركة أميركا في نفط الكويت. وفي عام 1934 تأسست شركة النفط الكويتية باعتبارها شركة مسجلة في بريطانيا يملكها بريطانيون وأميركيون معا، وبدأت أعمال الحفر عام 1937، ولم يظهر النفط إلا بعد سنتين من التنقيب والحفر إذ أصبحت الكويت فيما بعد من الدول الكبرى المنتجة للفحم في العالم.

ومع تزايد الاكتشافات النفطية في مناطق الشرق الأوسط، تغيير النهج الأميركى نحو تطبيق سياسات أكثر افتتاحا، تميز بين مصالح الشركات النفطية الأميركية مع أهداف حكومات الولايات المتحدة الأميركية وسياساتها الاستراتيجية، وبخاصة عنصر مبادرة "هارولد أياكس" وزير الداخلية الأميركي، والمسؤول عن شؤون النفط، والذي قدم تقريرا للرئيس "روزفلت" ذكر فيه: "بيان الولايات المتحدة مهددة بأن تتحول لمستورد للفحم وبالتالي أن تستعد لهذا الوضع. ولاستناد هذه المشورة، يبعث الرئيس "روزفلت" بلجنة رئاسية خاصة لزيارة الشرق

(1) محمد السماك، استراتيجية الربط العربي بين النفط والسياسة (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجي والبحوث والتوثيق، 1991) ص 12.
الأوسط، وتقوم اللجنة الرئاسية بزيارة إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر وتعود لتقدم للرئيسي تقريراً يبدو بالعبارة الآتية: إن نفط الشرقي الأوسط هو أعظم كنز تركة الطبيعة للتاريخ، والتأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحاً، ويجلي (جلس بيرنز) وهو وقته وزير الخارجية، يسأل الرئيس (روزفلت) مباشرة: سياحة الرئيس ما هي الحصة التي ينبغي أن تسيطر عليها الحكومة الأميركية من نفط الشرق الأوسط؟ ويسكت (روزفلت) صامتاً، ويحيل التفكير لعدة دقائق، طبقًا لرواية (جيمس بيرنز)، وأخيرا يقول موجهاً كلامه لوزير خارجته: جيم... لا أقل من 100%.

ولتجسيد هذه الاستراتيجية، ابتدأت المحاور الأولى من خلال العلاقة النفطية الأميركية مع المملكة العربية السعودية، إذ كانت الاستثمارات الأميركية خالية هناك، وعندما احتجت حكومة المملكة العربية السعودية إلى مبلغ من المال في بداية الأربعينات من القرن الماضي لمساعدتها اقتصادياً للتراجع عوائد الحج بسبب الحرب، طلبت من الشركات النفطية الأميركية أن تقرضها هذا المال كمدفوعات على حساباتها النفطية اللاحقة، ولم ترغب هذه الشركات أن تدفع من مالها الخاص فطلب من حكومة الولايات المتحدة الأميركية أن تدفع المبالغ المطلوبة كجزء من برنامجها للقروض الخارجية، وحتى تقوم حكومة الولايات المتحدة الأميركية بذلك كان يجب في البديئة إعلان (( إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للولايات المتحدة الأميركية)) وهكذا كان، إذ أعلن الرئيس الأميركي الثاني والثلاثون، فرانكلين روزفلت وكان من الحزب الديمقراطي، في شباط (فبراير) 1943 بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية (1). وفي ظل هذا التوجه الأميركي الجديد غداً مفهوم الاستراتيجية النفطية الأميركية الخارجية مرتبطًا بالأمن القومي الأميركي كونه

(1) لتفاصيل أكثر انظر: محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1992 ص 73 و67). (2) محمد الرومي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مصدر سابق، ص 77.
أصبح (مسألة حيويّة) لها، ومما يعني ضمنًا استعدادًا أميركيًا للتدخل العسكري لحماية تدفق النفط من المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، فقد استمر الصراع بين مبعوثي الشركات الاميركية والبريطانية على كسب الامتياز، إلى إن وافق الملك عبد العزيز بن سعود على العرض المقدم من قبل الشركة الاميركية التي حصلت على امتياز إنتاج النفط السعودي في عام 1933.

وهكذا وبعد أن استباعت شركات النفط الاميركية طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عن استثمار النفط الشرق الأوسط، أصبحت منذ بداية الحرب العالمية الثانية تسيطر على (15%) من إنتاج النفط في هذه المنطقة، وباستثناء السعودية، فإن الشركات الاميركية لم تستطع الحصول على أي امتياز نفطي إلا عبر وزارة الخارجية الاميركية وتدخلاتها المباشرة (1).

وأما في مصر، فيعود اكتشاف النفط فيها إلى عام 1908، حين أمكن العثور على النفط في منطقة (رأس جمسة)، وبعد سنوات جرى الإنتاج بانتظام، ثم تم التوصل إلى اكتشاف آخر في منطقة الغردقة عند مدخل خليج السويس، وحفرت الآبار الأولى في عام 1913، وكان إنتاج النفط في هذه الآبار متواضعاً، وخصوصاً للاستهلاك المحلي. وبدأت مرحلة ثانية عندما اكتشف حقل (رأس غارب)، الذي بدأ الإنتاج في عام 1938، وكان هذا أكبر الحقول المصرية. وكان له أكبر الأثر في سد مطالب الاستهلاك المحلي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. إلا أن أهم الكشف كانت في شبه جزيرة سيناء بعد محاولات بدأت في عام 1921 وفقت شركة آبار الزيوت المصرية إلى كشف هام في منطقة رأس سدر، وفي السنة ذاتها، وفي منتصف المسافة بين منطقتي سدر وعسل، عثر على النفط في منطقة رأس مطارنة وعلى الرغم من تلك الاكتشافات لزم تجاوز الإنتاج (3,057,304) طن مترى بعد الحرب العالمية الثانية ببضعة سنوات (2).

(1) حافظ برجس، الصراع الدولي على النفط العربي، مصدر سابق، ص 216.
(2) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ط 1 (القاهرة:طبع مكتبة الإنجليزية المصرية، 1968)، ص 291.
وفي إيران، كان هناك التناقض الدولي المرير للسيطرة على احتياطيات إيران من الثروات الطبيعية. وكان هناك أميًا يعود حضريًا للحكومة البريطانية، والتي استفادت بالكامل من اتفاق تم إبرامه عام 1901 بين (وليام نوكس دارسي والشاه مظهر الدين)، والذي منح الشركات البريطانية الحقوق الحصرية للبحث عن النفط في مساحات شاسعة من إقليم بلاد فارس. وبعد عام 1908 ساعد المفوض البريطاني على إنشاء شركة النفط الأتراك - فارسية (الإيرانية لاحقًا) لاستكشاف وتطوير النفط الإيرانى، والذي كان لا غنى عنه للبحرية الملكية البريطانية وبخاصة بعد قرار قائد البحرية البريطانية الأدميرال تشترس أنذاك بتحويل وقود محركات السفن من الفحم إلى النفط، ولكن مثل هذه المادة الثمينة أصبحت مركز اهتمام الحكومات الأجنبية، ولهذا أزدادت المخاوف في لندن من خطط تلك الحكومات للاستيلاء على النفط الإيرانى. وفي عام 1919 استعادت الحكومة البريطانية السيطرة على بلاد فارس بموجب اتفاقية (أنكلو - فارسية) جديدة واستهدف جزء منها، كما حدده وزير خارجية البريطاني اللورد كور وزون، إلى منع (التدخل الإجنبى) في تلك الموارد، كما حدد أن يتلاد نتائج التحرياني البريطاني من الشمال، وعندما وصل في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية آلاف النازيين الألمان إلى طهران على أمل عقد اتفاق مع الشاه في حلاجنة الجيوش الألمانية في شمال أفريقيا أو روسيا بما فيه الكفاية من الحدود الإيرانية، لم يفشل البريطانيون في الرد على شتو غزوة واسع النطاق على البلد في آب (أغسطس) عام 1941، ولم يستغرق الأمر منهم بمساعدة الروس من الشمال سوى أسبوعين للتغلب على جيش الشاه وإحكام السيطرة العسكرية والاقتصادية على إيران (1).

(1) روبرت هارود، النفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين ط 1 (بيروت: مطبعة الدار العربية للعلوم، 2007) ص 34.
الفصل الأول: التطور التاريخي الاستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

ملليون برميل عام 1880 إلى ما يقرب من (28.7) مليون برميل عام 1895، ثم تجاوز مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين، حيث وصل إلى (75.5) مليون برميل في سنة 1900، مقابل (13.6) مليونا في الولايات المتحدة الأمريكية للسنة ذاتها. إلا أن الإحصاءات التي وقعت في روسيا بعد ذلك، ومنها هزيمتها في الحرب مع اليابان، ثم نشوب الثورة في عام 1905 أدت إلى توقف معدل نمو المنتجين. ومع ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدولتين الرئيستين، ولم يصل الإنتاج الروسي حتى الحرب العالمية الأولى إلى مستواه في بداية القرن، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كان إنتاجهما سوياً يشكل (0.3) من إنتاج النفط العالمي.

وفي عام 1917 نشبت الثورة البلشفية في روسيا، وأمرت جميع المصاحف النفطية في البلاد، واقتصر الإنتاج النفطي على الحقول القديمة في منطقة باكو، والتي ظلت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية تزود البلاد بأربعة أخماس حاجتها من النفط.

وفي ضوء ما تقدم، يُضحى أن الإنتاج العالمي كان مستمراً بالتنزيل حتى بلغ في نهاية هذه الفترة (1945) ستة أضعاف ونصف ما كان عليه في عام 1920 (انظر الجدول - 1). وأن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت محظوظة بالمركز الأول بين الدول المنتجة للنفط في العالم وأصبح إنتاجها في نهاية عام 1945 يمثل ثلثي مجموع الإنتاج العالمي من النفط، وأن منطقة الشرق الأوسط قد حظيت بالنصيب الأكبر من هذه الزيادة، حيث وصل إنتاجها إلى (3.2) مليون برميل سنويا في نهاية هذه المدة، ويشكل (8%) من مجموع الإنتاج العالمي بعد إن لا يصل إلى (4) مليون برميل سنويا في بدايتها. ودخل كل من العراق والبحرين والسعودية في عداد الدول المنتجة للنفط بالإضافة إلى مصر وإيران. كما تضافت خلال هذه المدة لأول مرة في التاريخ الاقتصادي للنفط، جهود الشركات النفطية (الأخوات السبع) مع جهود الإدارات الأميركية الحاكمة في واشنطن لتطبيق سياسة أمريكية نفطية في

(1) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مصدر سابق، ص 312.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب الباردة

خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية، وأضحى التدخل السياسي الأميركى يتنامى مع النشاط الاقتصادي لشركاتها النفطية في العراق ومنطقة الخليج العربي.

(جدول 3) 

إنتاج النفط العالمي في المناطق الرئيسة المنتجة للنفط في العالم للسنوات من 1914-1945 (مليون برميل سنويا)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>العالم</th>
<th>الولايات المتحدة الأميركية</th>
<th>فنزويلا</th>
<th>أوروبا وروسيا</th>
<th>الشرق الأوسط</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1914</td>
<td>413,7</td>
<td>365,7</td>
<td>87,1</td>
<td>3,6</td>
<td>19,6</td>
</tr>
<tr>
<td>1920</td>
<td>688,8</td>
<td>443,9</td>
<td>39,1</td>
<td>13,2</td>
<td>19,6</td>
</tr>
<tr>
<td>1925</td>
<td>1,068,9</td>
<td>763,7</td>
<td>76,2</td>
<td>35,2</td>
<td>19,6</td>
</tr>
<tr>
<td>1930</td>
<td>1,411,9</td>
<td>898</td>
<td>175,1</td>
<td>48,7</td>
<td>48,7</td>
</tr>
<tr>
<td>1935</td>
<td>1,654,9</td>
<td>996,5</td>
<td>201,8</td>
<td>87,2</td>
<td>87,2</td>
</tr>
<tr>
<td>1940</td>
<td>2,149,8</td>
<td>1,353,2</td>
<td>185,2</td>
<td>109,1</td>
<td>109,1</td>
</tr>
<tr>
<td>1945</td>
<td>3,046,2</td>
<td>1,713,6</td>
<td>197,8</td>
<td>203,6</td>
<td>203,6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية (القاهرة: المطبعة العالمية، 1969) ص 47.

31
المبحث الثاني

الإستراتيجية الأميركية النفطية حتى نهاية الحرب الباردة

(1918-1991)

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945، حتى إنتقلت
الإستراتيجية النفطية الأميركية إلى مرحلة جديدة لها سماتها وفصولها الذاتية
والموضوعية المختلفة، كونها أثرت وتأثرت بمعظميات مختلفة، برزت كنتائج عملية
لمرحلة حاسمة أكتسبت فيها الولايات المتحدة الأميركية عناصر قوة وقدرة، أتاحت
لها دوراً عالمياً جديداً.

وكان "هارولد أبكس" وزير الداخلية الأميركى والمختص الأول بشأن النفط
في مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، قدم تقريراً للرئيس الأميركي
"فرانكلين روزفلت" بتاريخ 10 كانون الأول (ديسمبر) 1943، لخص فيه الرؤية
الأميركية للدور الاستراتيجي لسلعة النفط بقوله:"أن البشرية صنعت تطورها
الهائل عبر عصور تاريخية "حدها هارولد أبكس "على النحو الآتي: العصر
الحجري - العصر البرونزي - العصر الحديدي - وأخيراً عصر النفط "ثم كان
"هارولد أبكس " هو الذي أضاف بهذا التحليل لعصور التاريخ حُكمه النهائي القائل
بأنه: "بدون النفط فان الولايات المتحدة الأميركية بالشكل الذي نراه الآن لم تكن
ممكنة قط"(1).

وقد أستأثر مورد النفط بأهمية محورية في بلوحة وبناء القوة والقدرة الأميركية
على الصواريخ الداخلي والخارجي، وفي المبادئ الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
فقد كان النفط هو المحرك الجبار للقوة الأميركية التي برزت في القرن التاسع عشر
وتقدمت إلى قيادة العالم حتى بلغت أوج صعودها عند منتصف القرن العشرين．وكان
النفط الذي اكتشف في أراضيها وتم تطويره للاستغلال الصناعي والتجاري - مثلاً
أمريكا، وأصبح هو صانع الرخاء وقت السلام، وضامن النصر وقت الحرب، وهذه

(1) نقل عن: محمد حسن هيلك، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مصدر سابق، ص 198.
الفصل الأول : التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

حقيقة لم تعد موضوعاً للمناقشة، ولا داعية لطول جدل (1). وفي ضوء ذلك ترسخت معالج إستراتيجية نفطية جديدة بفعل العديد من العوامل، في مقدمتها الأثلي:

أولاً، العوامل الاقتصادية: ساهمت أحداث الحربين العالميتين الأولي والثاني في ترسخ الدور الحاسم لمورد النفط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي. ولسنا أن الدروس المستخلصة أثبتت وبشكل لا يقبل النقاش أن حصيلة الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، تقرر بواسطة النفط بعد نجاح الحلول بمنع ألمانيا من الوصول إلى حقول النفط الرومانية، واستسلمت ألمانيا في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 إذ لم يعد لدى جيشها من الوقود إلا ما يكفيه ليوم واحد فقط.

وجد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، خططت ألمانيا للسيطرة على حقول النفط في بولندا والاتحاد السوفيتي السابق، ولكن عندما نجح الحلفاء بمنع الألمان من الوصول إلى حقول النفط هذه وقطع طرق الإمدادات، أصبحت الدبابات والناقلات الألمانية من دون وقود ومن ثم خُطِّبت على أرض المعركة.

كما قام اليابانيون بمحاجمة خليج الولوة (بيرل هايبر) لأن الولايات المتحدة الأميركية قطعت صادرات النفط إليها، بهدف تحطيم طموحها في السيطرة على الشرق الأقصى، إذ أن هدف اليابانيين الرئيس في هذه الحرب هو تأمين حقول النفط في إندونيسيا. ومع ذلك نجحت الغواصات الأميركية في إغراق العديد من ناقلات النفط الآتية من إندونيسيا والموجهة إلى اليابان، الأمر الذي أدى إلى حصول نقص في أمجاد الطائرات اليابانية من الوقود، وأصبح الطيارون اليابانيون في العام 1945، غير قادرين على القيام بطلعات تدريبية في اليابان كما أصبحت حاملات الطائرات اليابانية غير قادرة على العمل بسبب نقص الوقود (2).

وعم أهمية الدور الحاسم للنفط المصدر من الولايات المتحدة الأميركية لأوروبا في تقرير نتائج الحربين العالميتين الأولي والثانية لصالح الحلفاء، فقد واجهت الولايات المتحدة الأميركية محاولات ألمانيا في إعادة رسم الإستراتيجية النفطية الأميركية، وله أهميتها الأثلى:

1. المصدر السابق، ص 198.
2. ريتشارد هايبرغ، مراعي النفط، مصدر سابق، ص 114-115.
1. تراجع الإمكانيات النفطية الأميركية: أدركت الولايات المتحدة الأميركية

وبوقت مبكر من القرن العشرين بكون النفط مادة ناضجة، إذ ظهرت أولى النظريات حول اقتصاديات الموارد الناضجة عام 1914 على يد الاقتصادي (الس.كريدي) في بحثه الموسم: الربع تحت فرضية النضوب، ثم تلاه بحث (هارود هولنكد) الموسم: اقتصاديات الموارد الناضجة عام 1931 والذي تمكن من تطوير نظرية الموارد الطبيعية الناضجة، والتي يمكن ايجاز جوهرها بما اصطلح على تسميتها (بقاعة هولنكد الذهبية)، ومفادها إن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساو لمعدل الفائدة، (1).

ومع ذلك فقد أعمدت الولايات المتحدة الأميركية لإعادة الحرب العالمية الثانية

على النفط المُستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت المعمل الرئيس لدول أوروبا وبقية دول العالم بالنفط، وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لأسباب عدة منها تزايد حاجة أميركا نفسها إلى النفط ونمو إنتاج النفط في مناطق جديدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت تُمثل الاحترافات الأوروبية (2).

وتزامناً مع ذلك، تناقص الاحتياطي الأمريكي نسبة للاحتياطي العالمي بعد أن كان هذا الاحتياطي يُمثل (65%) من مجموع الاحتياطي العالمي من النفط في عام 1935، وآخذت هذه النسبة تنخفض تدريجياً حتى بلغت (60%) عام 1944 واستمر انخفاضها لتصل إلى (31%) في عام 1954، إلى أن أصبحت (9%) في عام 1976.

وقد تابع الاحتياطي النفطي الأميركي انخفاضه خلال عقد الثمانينات، حتى بلغ في عام 1986 نحو (3,4%), وفي عام 1987 وصلت النسبة إلى (3,7%) من

(1). سامر عبد الجبار المطالي، حركة أسعار النفط الخام التفسير الآخر، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس

(2). محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مصدر سابق، ص 12.
الفصل الأول: التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأمريكية - حتى نهاية الحرب الباردة

مجمل الاحتياطي النفطي العالمي. إذ تراجع احتياطي النفط الخام الأمريكي المؤكد من (79.7) مليار برميل عام 1981 إلى (28) مليار برميل عام 1987 (1).

2. ارتفاعطلب العالمعلى النفط: في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ارتفعطلب على النفط في الأسواق الدولية، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، بعد ما كانت مكتفية ذاتيا من النفط، أصبحت مستوردة له. ومنذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي دشنت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة إلا وهي استيراد النفط من مصادر خارجية وحرصت على التركيز على ضمان الامدادات النفطية تحت شروط، بما فيه حالة الصراع عليه، وبدعم مناسبة وكميات كافية لها ولحلفائها الغربيين، لاسيما وأنها في ذلك الوقت كانت تسعى إلى دعم عملية الاستثمارات الدولية (الدولار)، والذي هو عملة التجارة النفطية من ناحية وكذلك تسيير عمليات أعمر أوروبا وفق مشروع "ممر شال" القائم على المساعدات الامريكية بعد الحرب.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية حتمية اللجوء إلى استيراد النفط الخام من الخارج، مما أدى إلى تناقص الإمكانيات النفطية الأمريكية، وكانت فنزويلا هي المصدر الخارجي الرئيسي لتزويدها بالنفط الخام، منذ أن بدأ الاستيراد الخارجي في سنة 1948 وحتى سنة 1974، عندما أصبح إنتاج النفط الخام الفنزويلي غير قادر على الوفاء بطلبات الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة من النفط من جهة، ومن جهة أخرى،未成أ أخذ النفط المستورد من الشرق الأوسط، وكذلك من ليبيا ونيجيريا، ينافس النفط الفنزويلي في السوق الأمريكية منذ الستينيات من القرن الماضي (2).

لقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1970، غير قادرّة على إنتاج كميات من النفط لتغطيها، بعد أن وصل معدل إنتاجها النفطي، ولأول مرة في التاريخ إلى مرحلة الذروة النفطية (Peak Oil) في تلك السنة. وبدأ التناقص المستمر في الإنتاج النفطي منذ ذلك التاريخ، وعندئذ بدأت الولايات المتحدة

(1) المصدر السابق، ص 112.
(2) محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مصدر سابق، ص 35.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأميركية حتي نهاية الحرب الباردة

الاميركية تعتزم أكثر فأكثر على النفط المستورد من الخارج، وفي الوقت ذاته، لم يعد بمقدورها الحفاظ على استقرار أسعار النفط العالمية (1).

عقب ذلك فقد تضاعفت الواردات النفطية للولايات المتحدة الأميركية طيلة عقد السبعينات وسجلت أعلى نسب لها في تلك المدة، كما ارتفعت في الوقت نفسه حصة الشرق الأوسط من مجموع مصادر النفط الأميركية من (12.8%) عام 1970 إلى (32.5%) عام 1979 وارتقت كميات النفط التي تصدرها الولايات المتحدة الأميركية من (3.5 مليون برميل يوميًا إلى (8.2) مليون برميل يوميًا عام 1979 ونظراً لاعتماد الولايات المتحدة الأميركية سياسة تقليل الاعتماد على النفط وتطوير المصادر البديلة إضافية إلى الانكماش الاقتصادي وما نتج عنه من تخفيض مرحي في الطلب على النفط، تراجعت الواردات الأميركية من النفط إلى (3.2 مليون برميل يوميًا عام 1985، إلا أنها سرعان ما عاودت الارتفاع لتصلك إلى (8) ملايين برميل يوميًا في عام 1989 (2).

3- ارتفاع الكلف المالية لحرب كوريا وفيتنام: أضخم من المعروف عالمياً بأن الولايات المتحدة الأميركية تنفق على التسليح، ومن سنوات طويلة، ما يعادل ما تُنفقه سائر بلدان العالم تقريباً. ومع ذلك فإن ارتفاع الكلف العسكرية لحروبها عادة ما يُنقل للميزانية الأميركية ويتسبب في حدوث العديد من المشاكل السياسية والأزمات الاقتصادية لها. وعلى سبيل المثال، فقد قدرت مصلحة الأبحاث في الكونجرس الأميركي، الالكلاف العسكرية (بدولارات السنة المالية) للحرب الأميركية في كوريا والتي استمرت لثلاث سنوات وشهر لمدة من 25 حزيران (يونيو) 1950 لغاية 27 تموز (يوليو) 1953 بـ (250) مليار دولار أميركي. فيما كلفت حرب فيتنام الخزينة الأميركية،والتي استمرت لل فترة من 13 أيلول (سبتمبر) 1965 لغاية 17 حزيران (يونيو) 1975 نحو (290) مليار دولار أميركي وهذه مجرد تكاليف

(1) ريثارد هانبرغ، سراب النفط، مصدر سابق، ص 118.
(2) حافظ برجس، الصراع الدولي على النفط العربي، مصدر سابق، ص ص 117 و 118.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

عسكريّة ولا تشمل الرعاية الطبية وتعويضات الإعاقة للجنود المصابين، ونفقات إعادة التدريب، وتطوير الأسلحة وغيرها من نفقات الميزانية العسكرية (1).

لقد أثرت الكلف الإجمالية للحروب الأميركية في الخارج على صناع القرار السياسي الأميركي لاحقًا في التروي تحسبًا للمضاعفات المالية للحرب على الاقتصاد الأميركي. باستثناء ما يرتبط بالإستراتيجية النفطية والتي أصبحت ضرورة تنفيذها ترتبط بالميدان العسكري، مهما كانت الميزانية الأميركية، وكما حصل في حروب الخليج لاحقًا.

ثانيًا. العوامل السياسية:

1. ظهور الاتحاد السوفيتي والحرب الباردة: برزت بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما عقب تخلیة بريطانيا رسمًا للولايات المتحدة الأميركية عن الدفاع عماً سمي بـ (العالم الحر)، فأخذت الولايات المتحدة الأميركية زمام المبادرة وتدخلت بإشكال مختلفة، حتى أمكن استنصال الخطر الشيوعي من اليونان. وفي الوقت ذاته ظهرت العديد من المواقف التي تحد من الخطر الشيوعي سواءً من السياسيين مثل رئيس وزراء بريطانيا اللورد تشرشل أو من المفكرين مثل (برتراد راسل). فتشرشل، وكان قد دعا إلى التحالف مع ((الشيطان)) لمقاومة النازية فانه وبعد سقوطها رأى أنه قد أن الأوان لمواجهة ((الشيطان)) الشيوعي، وذهب الفيلسوف (برتراد راسل) إلى ضرورة استمرار الحرب، بعد إلغاء القنابل الذرية على اليابان واستعمالها للرد المقابل ضد الاتحاد السوفيتي. وفي الولايات المتحدة الأميركية كتب (جورج كينان) وكان في حينه وكيلًا لوزارة الخارجية الأميركية، مقالًا هامًا في مجلة (Foreign Affairs) تحت اسم (Mr.x) يدعوا فيه إلى "احتواء" جوزيف ستيلينز وليدا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار، الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي التمكي، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009، ص ص 29 و302.
الاتحاد السوفيتي. كما تحدث تشريحاً عن ضرورة حصار الاتحاد السوفيتي، وكتابته
الاشتراكي وراء ستار حديدي (1).

وهوذا جاءت المواجهة الإيديولوجية بين الرأسمالية والاشتراكيّة، استجابة
لاعتبارات متناقصة في كل من المعسكرين، لكنهما مطلوبة لكل منهما على السواء
كل له أسبابه الخاصة. ومترزز الاتحاد السوفيتي كقوة نووية عظمى تزعم الشرق
الأوروبي، وتجانست معه اقتصادياً وأيدولوجياً وطعساً في (حلف وارسو) فتتلاقى مع القوة
النوعية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية والغرب الأوروبي
والتي تركزت تحت مظلة عسكرية، عرفت باسم (حلف الناتو) ومهدت لحماية
مصالح الغرب الرأسمالي في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي نجم عن هذا المنغبر
استعمال الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيّة الاحتواء في عهد الرئيس الاميركي
الثالث والعشرين (هاري ترومان والذي تولى السلطة في واشنطن للفترة من
1945 ولغاية 1953) ، لمواجهة الخطر السوفيتي أثر الفراغ الذي خلفه الانسحاب
بريطانيا من منطقة شرقي السويس عام 1961 (2) وذلك بهدف حماية
المصالح الغربية وفي مقدمتها الاميركية، وبخصاصة النفطية منها في منطقة الخليج العربي
الغنية بالنفط.

وبحلول عقد الثمانينات من القرن الماضي، ابتدا العد التنافسي لمدة الحرب
الباردة، وقد تزامن مع تلك التطورات، إقرار قادة الاتحاد السوفيتي السابق
بحصول إخفاقات اقتصادية عميقة في الميدان الاقتصادي السوفيتي، إذ ركز آخر
رئيس للاتحاد السوفيتي السابق "ميخائيل غورباتشوڤ"، والذي تولى السلطة في
موسكو للمدة من عام 1985 وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991 " في خطابه
السياسي على مقولتي أساسيتين: الأولى البيروسترويكا (Perestroika) ، والثانية
الغلاسنوست (Glasnost) ، وعرفهما بأنهما (تكثيف للاقتصاد السوفيتي في شتى
المجالات ، وبعث الديمقراطية وتثبيتها في إدارة الاقتصاد الوطني ، وتعيم روح

(1) حازم البلاوتي، النظام الدولي المعاصر معابر وقواعد مالية جديدة، (2019) القاهرة: مركز الأهرام
للترجمة والنشر، ص 24.
(2) عبد الصمد سعدون عبد الله الشمري، عولمة النفط العربي في الإستراتيجية الاميركية، الأبعاد الاقتصادية
والسياسية، مصدر سابق، ص 84.
الفصل الأول : التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

التجديد والهيئة الاشتراكية ... وهي تطوير أولي للمجال الاجتماعي الموجه نحو تلبية أكمل لحاجات المواطنين السوقيات بشروط جيدة في العمل والعيش والراحة والخدمات الطبية، أنها رعاية مستمرة واهتمام دائم بالغنى الروحي وثقافة كل مواطن، وثقافة المجتمع بأكمله}}.

ويعرف "غورباتشوف" بجسامة الافتهاقات الاقتصادية بقوله: } لوحظ في النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي حصول ما يصعب تفسيره لأول وهلة. فقد بدأ بلادنا يفقد رحم حركته، وتزايدت الافتهاقات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي وترامكت المصاعب واحدة أخرى وأزدادت حدتها، وتضاعفت المشاكل التي لم تحل ... إذ تكونت صورة غريبة إلى حد كبير، فالدولاب الضخم للدولة الجبارة يدور ولكن مسناه أزاله وأثر تراخت وتأثر زيادة الدخل الوطني خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة بعد أن تقلص إلى النصف ومع بداية الثمانينات تدنى إلى مستوى أقرب فعلا من حالة الركود الاقتصادي}

3. مبادئ الإستراتيجيات النفطية الأمريكية: لقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطوات العملية لتنفيذ أهدافها الإستراتيجية، و嘉年华 يضم لها تأمين إمدادات النفط وفي المبدئين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية كافة. واتخذ الروساء الأمريكان العديد من القرارات ذات الطابع الاستراتيجي والتي يطلق عليها وفقا للتفاقياد الأمريكية (المبدأ)، وعادة ما ينسب المبدأ للرئيس الذي يقرره للكونكرس أو يتخذ وفقا لصلحاته الدستورية. وقد شهد التأريخ الأمريكي على مدى السنوات الخمسين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إصدار الروساء عدا من المبادئ الاستراتيجية، سعت الإدارة الأمريكية المتعاقبة الالتزام بنطبيق مضمونها وعلي أهمها الآتي:

---

(1) تكلفة محمد منير، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العمولة، ط 1 (بيروت: مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002) ص 287.
(2) ميخائيل غورباتشوف، عملية إعادة البنية والتفكير السياسي الجديد لنا ولعالم أجمع، ترجمة وليد مصطفى وأخرون، ط 1 (الاردن/ عمان، دار الكرمل، 1988) ص 17.
أ. مبدأ الرئيس "هاري ترومان" : على الرغم من الدور الثانوي الذي أضطلم به "هاري ترومان"، في بادئ الأمر، عندما عمل بمنصب نائب الرئيس الأمريكي في عهد الرئيس "فرانكلين روزفلت" 1933–1945، ولدرجة أن الرئيس "روزفلت" أخفى عليه نجاح العلماء الأمريكيين بصناعة القنبلة الذرية(1). ومع ذلك فقد استمر "ترومان"، القرار الأول في التاريخ باستخدام القنابل النووية بإلقاءها على مدينة(هيروشيما وناكازاكي) اليابانيتين أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ومساهمة هذا القرار بحسب نتائج الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها، ومن ثم تربعها عقب ذلك على عرش السيادة العالمي.

وبرز بعد الحرب العالمية الثانية، دور النفط كمورد أساسي للطاقة، وللمرة الأولى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتلقى إمدادات هامة من النفط من خارج البلاد، وخوفاً من أن يسعى الاتحاد السوفيتي السيطرة على منطقة الخليج العربي والتي أخذت تتطور بسرعة تكون المصدر الرئيسي لواردات النفط الغربية، أنشأت واشنطن وجوداً عسكرياً متواضعاً في المنطقة وسعت إلى دمج كل من إيران والعراق، والمملكة العربية السعودية، والدول الأخرى المنتجة للنفط في التحالف الغربي.

وكان ذلك من خلال "مبدأ ترومان" أو ماعرف به "عميقة ترومان" وهو بيان أعلن الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثين "هاري ترومان" (Harry S. Truman) في عام 1947 يلزم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتخليد مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط، تحفظ بها مصالحها النفطية، وتتفيد لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية والاقتصادية (2).

(1). إميل هوبر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص. 128.
الفصل الأول: التطور التاريخي للإستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

التوسع السوفيتي "(1)."

وجاء هذا المبدأ كرد فعل على سياسة التدخل السوفيتي في إيران وتركيا واليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بهدف الحصول على امتيازات نفطية واقتصادية، ووعد الأمريكان هذه الخطوة تهديداً لأنهم القومي. وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي في عهد "ترومان" إمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونترس الأمريكي، "أنه في حالة سيطرة الاتحاد السوفيتي على اليونان وتركيا فإن بقية الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط سوف تسقط أيضاً وسوف تخسر الولايات المتحدة الأمريكية دخولها في خطوط النقل والمواصلات الاستراتيجية كما ستخص مصادر النفط والذي يشكل أهمية بالنسبة لأوروبا "(2)."

وقد مثل مبدأ ترومان التزاماً كبيراً لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن اعتمدت مثله وشكل من الناحية العملية أعلاه رسمياً لتجاوز المواقف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي حددت توازن القوى في العلاقات الدولية، إذ كان المبدأ يقوم على تهويل التهديد السوفيتي وإثارة مخاوف الشعب الأمريكي من هذا التهديد "(3)، وذلك بهدف إرساء سياسات عسكرية وأمنية تستهدف في محصلتها النهائية ضمان السيطرة على المواد النفطية من دول الشرق الأوسط.

ب- مبدأ دوایت إيزنهاور: نسب هذا المبدأ للرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان من الحزب الجمهوري وتولى الحكم للسنين من (1953 – 1961). واقتر هذا المبدأ بعد انتهاء حرب السويس 1956، وجاء في إطار السياسة الأمريكية الهدف إلى منع التدخل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط أعلن في 5 كانون الثاني (يناير) 1957 عن مبدأ "إيزنهاور "، الذي وافق عليه الكونترس "واخل الرئيس الأمريكي سلطة تقديم مساعدات عسكرية، بما في ذلك

(1) سني محمد أمين، دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي، (ليون: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2004) والنشرة في شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت) www.ashargallarabi.org.uk
(2) سني محمد أمين، المصدر السابق.
(3) سحت فاكة، نظرية الحرب الاستباقية ومبدأ ترومان، في 2007/9/28 والنشرة على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت) على الرابط www.thawra.alwehda.gov.sy
استعمال القوات المسلحة الأمريكية ضد أي دولة أو مجموعة في المنطقة لضمان حماية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي عند تعرضها لأي عدوان مسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية "(1).

وكان هذا المبدأ بمثابة تحذير رسمي ومعلن، وجه بصورة خاصة إلى الاتحاد السوفياتي لمنعه من التدخل في الشرق الأوسط وإرباك مصالح أمريكا الاقتصادية والاستراتيجية، وما لاشك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمة مثل محاولة لدعم الأطراف القومية للولايات المتحدة وحماية مصالحها النفطية في منطقة الشرق الأوسط.

ج. سياسة ملك الفراغ (ببدأ ريتشارد نيكسون): لم تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورًا سياسيًا بارزاً في الخليج العربي حتى عام 1968، عندما أعلن (هارولد ولونسون) رئيس الوزراء البريطاني يوم 16 كانون الثاني (يناير) 1968 في مجلس العموم عن عزم حكومته على الانسحاب من شرقي السويس في موعد أقصاه نهاية عام 1971. وكان للأوضاع الاقتصادية المتردية في بريطانيا "التي أدى إلى تخفيف الجبهة الاسترليني في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967) دورًا معجلاً في اتخاذ هذا القرار، إضافة إلى عوامل أخرى ناجمة عن تغيير دور بريطانيا على الصعيد العالمي، والتي عكست الإدراك السياسي الجديد لدورها في ضوء متغيرات الأوضاع الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بات من الصعب الاستمرار في لعب دور الحرس الدولي، وبخاصة بعد استقلال معظم مستعمرات بريطانيا في آسيا وبالذات استقلال الهند والباكستان (2).

إن تراجع دور بريطانيا، وبخاصة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية ضعيفة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولم يكن أمامها خيار سوى الانسحاب من منطقة شرق السويس، وعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة اقتصاد الفرصة والتفكير بضرورة إتمام الفراغ. ومع ذلك وجدت الولايات المتحدة...
الفصل الأول: التطور التاريخي للاستراتيجية النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة

الاميركية أنه من الصعب عليها (ملء الفراغ) الناجم عن انحساب بريطانيا عسكرياً بواسطة القوات العسكرية الأميركية، وفي ضوء ذلك أمر الرئيس الأميركي السابع والثلاثين (ريتشارد نيزكسون والذي تولى الحكم لمدة من 1969 ولغاية 1974)، مجلس الأمن القومي الذي كان يرأسه وقعت (هنري كيسنجر) برداً للخيارات السياسية المتاحة والوصوليات المطلوبة إطار أساس. وقد قدم (هنري كيسنجر) توصيته إلى البيت الأبيض ونال هناك ثلاثة خيارات أجزاء صانعي القرارات السياسية في واشنطن وهي:

أ. الخيار الأول: (الابتعد)، ومفاده تبني دوراً عسكرياً في المنطقة على الطريقة البريطانية مع استمرار الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي.

ب. الخيار الثاني: (التدخل)، وقام بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج العربي لتأدية مهمات (الشرطي) التي كانت بريطانيا تؤديها في السابق.

ج. الخيار الثالث: (العثور على وكيل)، لمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة وبما يضمن مصالح الغرب والولايات المتحدة الأميركية بصفة خاصة.

وبعد مراجعة هذه التوصيات والخيارات المطروحة، قرر الرئيس (نيكسون) اختيار البديل الثالث (العثور على وكيل)، وأصدر قرار الأمن القومي رقم (٩٢) لسنة 1969 لرسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الخليج بعد التقويم الشامل للمصالح الاستراتيجية الأميركية النفطية في المنطقة. وهكذا تم اختيار إيران (في عهد الشاه محمد رضا بهلوي) والسعودية لتولي حماية المصالح الأميركية في المنطقة وفي مقدمتها الإمدادات النفطية (١).

ولا استكمال سياسة ملي الفراغ، أعلن الرئيس "ريتشارد نكسون" في مؤتمر صحفي عقده في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩، عن مبدأ عرف باسمه، وجاء فيه "أن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتقدم المساعدات العسكرية

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٦.
للدول التي تتعرض للتهديد والعدوان إذا أرادت هذه الدول أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها "(1).

وقد تزامن إقرار مبدأ "نكسون" مع اختيار الولايات المتحدة الأميركية لإيران في سبعينات القرن الماضي، وفقًا لتصورات "كيسنجر"، لعدة اعتبارات، في مقدمتها امتلاك إيران لمورد بشرية ضخمة واحتياطيات نفطية كبرى، إلى جانب موقعها الاستراتيجي لإطلاقها على حوضي النفط الرئيسيين في العالم، وهم حوض النفط في الخليج العربي وحوض النفط في بحر قزوين، إضافة لاعتبارات إستراتيجية ترتبط بطبيعة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق في تلك المدة.

1. مبدأ الرئيس "جيمي كارتر": كان الرئيس الأميركي "جيمي كارتر" يدرك بعمق مدى تأثير سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي في شبát (فبراير) 1979 وخروج إيران من دائرة النفط الأميركي المباشر - على المصالح النفطية للولايات المتحدة الهائلة في منطقة الخليج العربي - وكانت معظم التقديرات في واشنطن تذهب إلى اعتبار الهزيمة السياسية الأميركية سقوط الشاه (حليف واشنطن)، أفاد وأخطر بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من هزيمتها في فيتنام ذاتها. وذلك أن هزيمة فيتنام كانت تمس الهيمنة السياسية الأميركية في آسيا، وتمكن تطويض جزء من الخسارة الأميركية بتركيز استراتيجيتها الدفاعية على الجزر الأسيوية البعيدة مثل الفلبين وتايوان، واليابان.

إما بالنسبة لإيران، فقد كانت خسارتها في قلب المصالح الأميركية، وأولها النفط، كما أنها كانت في مركز كل تصاورات الإستراتيجية الأميركية المتصلة بالشرق الأوسط، وكانت خسارتها تمس المصالح الاقتصادية النفطية والتجارية الأميركية المباشرة في المنطقة. ولم يكن الرئيس "جيمي كارتر" انذاك يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها، فهذه الوسائل ليست مضمونة بالكامل، كما أنها ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأميركية. وبدأ التفكير في

(1) حافظ برجان، "الصراع الدولي على النفط العربي"، مصدر سابق، صف 269.
واشنطن يركز على ضرورة إيجاد نظرية أمن أميركية صريحة لمنطقة الخليج، وبدأ التفكير في مبدأ "كارتر" والذي انطوى على شقين: الأول، شق سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس "كارتر" رسمياً في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونجرس في 23 كانون الأول (يناير) 1980، بالنص الآتي: { إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطرة في منطقة الخليج سوف تهد في نظر الولايات المتحدة الأميركية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية }، وعرف هذا الإعلام بـ "مبدأ كارتر". وكان الشق الثاني، في نظرية الأمن الأميركية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أطلق عليها تسمية "قوة الانتشار السريع".

ومثل مبدأ "كارتر" الإستراتيجية النفطية الأميركية العملية، والتي حرست الولايات المتحدة الأميركية على تطبيقها، وذلك من خلال مشاركتها العسكرية المباشرة في كل حروب الخليج، وبخاصة في حرب الخليج الثانية عام 1991.

وحرب الخليج الثالثة عام 2003 والتي تمثلت عن احتلال العراق.

١٩٩١، في إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأميركية، والتي أصدرها البيت الأبيض عام 2002 والتي عدها المراقبون إعلاناً إمبراطورياً، تلأه ممارسات عدة كان أشدها غزو العراق واحتلاله في عام 2003. وتعلق هذه الإستراتيجية من مبدأ "إن أميركا في حالة حرب تهدد الإرهابيين دولاً وجماعات وأفراداً، وتهدد لنشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وأمة، وذلك للحفاظ على أمن الشعب الأميركية، وهذا يتطلب البقاء في حالة الهجوم، لهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأميركية حتى لا تضطر لمواجهةهم على أراضينا".

(1) محمد حسين هبك، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مصدر سابق، ص ١٢٤.
(2) محمد عبد الحليم، إستراتيجية الأمن القومي بارانجيا أمريكية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية www.islamonline.net
وقد جرى توسيع مفهوم الدفاع عن النفس ضد الاعتداء المحتملة، وصولاً إلى صوغ ما عرف لاحقاً بـ "مبدأ بوس" الرامي إلى { منح الولايات المتحدة الاميركية حق شن الحروب الاستباقية على ما يمكن اعتباره خطراً قادماً محتملاً وان لم يكن شيكاً أو فعلياً. ووفق ذلك يكفي أن تتهم أية دولة عاصية عن طاعة الولايات المتحدة الاميركية بأنها تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتكوين عرضاً لغزو العسكري والتدبير وتغيير النظام. وانتشرت مواقف من ليس معنا فهو ضدنا، ولن ننتظر حتى نهاية داخلي الأرضي الاميركية نتحرك ، بل علينا نقل المعركة إلى أراضي الخصم ). ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق-Zig وبطلان كل الاعضاءات حول تطوير العراق أسلحة دمار شامل أو امتلاك هذه الأسلحة فقط، بل تبين أيضا أن نائب الرئيس الاميركي "ديك تشيني" كان قد ناشد في اجتماع خاص مع مسؤولي شركات النفط الاميركية خرائط وخطط ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي وذلك قبل هجمات أيلول (سبتمبر) 2001. ولم يجر حتى الآن الكشف عن طبيعة هذه المداولات بحجة الحفاظ على السرية ، وعلى مصالح الأمن القومي الاميركي(1).

استمرت هذه السياسة عبر إدارة "باراك اوباما "، رغم اختلاف لغة الخطاب السياسي التصالحية مع العالم الإسلامي، مع بقاء امن الطاقة، والمتمثل بضمان انسبائية النفط الخام والغاز الطبيعي للولايات المتحدة الاميركية، ولبقيه الدول الصناعية، وبأسعار رخيصة، كمحور لتنقل مستمر للاستراتيجية الأمريكية، سواء أكان ذلك في منطقة الخليج العربي أم في منطقة حوض بحر قزوين.

(1) منتدى سليمان، قراءة في امكانيات المشروع الإمبراطوري الأميركي على المنطقة العربية ، مجلة المستقبلي العربي، العدد 377 (بئروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز "يوليو", 2010) ص 27.
الفصل الثاني
الاستراتيجية الأميركية النفطية في ظل القطبية الواحدة
تمهيد:

شهدت السنوات العشرين التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1991 حصول متغيرات اقتصادية وسياسية متداخلة في مختلف دول العالم، فيما استحوذت أحداث كثيرة من العراق وأفغانستان على قلب السبق في قمة أولويات الأحداث في العالم، وذلك لوقوع سلسلة من الحروب في الدولتين المذكورة، والتي تورطت بها الولايات المتحدة الأميركية بصورة غير مباشرة، أو أنها أسهمت بتنفيذها بصورة مباشرة.

وفي كل الدولتين، العراق وأفغانستان، شكلا العامل النفطي عنصر الاهتمام المشترك في الاستراتيجية النفطية الأميركية، مع عدم أملا في تأثير العوامل الأخرى ولاسيما أن العراق يمتلك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ وفقاً للأرقام الرسمية المعلنة نحو (115) مليار برميل.

أما في آسيا الوسطى، ولاسيما الدول المجاورة لأفغانستان (دول حوض بحر قزوح)، الغنية بالنفط، والتي أضحت هي الأخرى، مركز لاستثمار وتنافس دولي محتدم، وكانت أفغانستان، هي الهدف، لموقعها الاستراتيجي كموقع هام لحماية الإقليم، وحاجة أنابيب النفط والغاز من حقول بحر قزوح إلى الأسواق الدولية.

ولاسيما إن ما يجري في أفغانستان في حد جوانب جزء من استراتيجيات أميركية كونية تفضي بقيادة ترتيب الأوضاع الدولية في عهد ما بعد الحرب الباردة وحزمة في المناطق أو الأقاليم التي تمتلك موارد طبيعية مثيرة، كما هو الحال في إقليم حوض بحر قزوح. وذلك في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية والتي ظهرت على مسرح الأحداث الدولية في السنوات العشرين الأخيرة، بما يحقق للولايات المتحدة دوراً حاسما في رسم مسار الأحداث في الميادين الاقتصادية والسياسية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ومما أعطى لتطورات الأحداث في العراق وأفغانستان أهمية استثنائية هو إصرار الولايات المتحدة الأميركية لتطبيق إستراتيجية حياء كل منهما، تستهدف السيطرة المباشرة على مقدرات الدولتين، باستعمال شتي السبل بما فيها القوة
الفصل الثاني: الإستراتيجية الأميركية النفطية في ظل القطيعة الواحدة

العسكرية، لضمان تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وبخاصة تدفق النفط من العراق ودول الخليج العربي، ومن دول بحر قزوين للأسواق الدولية.

في ضوء ما تقدم، فقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. واستعرض المبحث الثاني: الإستراتيجية الأميركية النفطية تجاه العراق. فيما تناول المبحث الثالث: الإستراتيجية الأميركية النفطية تجاه أفغانستان.
المبحث الأول

الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

ابتدأت مقدمات هذه المرحلة تظهر في تفاعل العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، وفي العديد من الميادين، السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولعل أبرزها، سلسلة اجتماعات القمة بين رئيسي الدولتين العظميين آنذاك، ومنها اجتماع قمة جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر 1985) بين رئيسي الولايات المتحدة "رونالد ريغان" والسوفيتي "يخانيل غورباتشوف". حيث أقدم الاتحاد السوفيتي على خطوات تراجعية أمام الولايات المتحدة الامريكية، إذ أوقف ولمدة زمنية محددة، تجاربه النووية، بBạn أن توقف الولايات المتحدة الامريكية برنامجها للدفاع الاستراتيجي أو برنامج "حرب النجوم". ليتكرر بعد ذلك سلسلة من القمم، لم يحصد خلالها غورباتشوف إلا الفشل. حتى جاء موعد "قمة بالطا" في كانون الأول (يناير) 1989، ليعلن الرئيس "غورباتشوف" ومعه الرئيس "بush" في نهايةها، انتهاء حقبة الحرب الباردة، وبدء عهد جديد من العلاقات السوفيتية الامريكية (1).

وشاءت الأقدار أن يكون حدها الفاصل، من الناحية العملية، الرد العسكري الأمريكي بالتدخل السريع لإخراج القوات العراقية من الكويت مؤشراً على ترسخ مفهوم نهاية الحرب الباردة، وعلامة فارقة على انسحاب النفوذ السوفيتي، الذي عجز عن القيام بدور في لجم الاندفاع الأمريكي، أو إيجاد مخرج للعراق يحفظ له هامشًا للمناورة، أو يثبت للاتحاد السوفيتي دوره في حماية نفوذه مع حلفائه في الوطن العربي. وبذلك تكون حرب الخليج الثانية، أو ما أطلق عليه حرب "تحرير الكويت"، الإعلان الأوضح لانتهاء حقبة الحرب الباردة والدخول في مرحلة جديدة.

وقد توجت هذه المرحلة بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق سلمياً عام 1991.

(1) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى الواقع، مصدر سابق، ص 293.
إن إعلان نهاية الحرب الباردة في كانون الأول (يناير) 1989، وما تجسد في تطورات حرب الخليج الثانية في كانون الثاني (يناير) 1991، ومن ثم انهيار الاتحاد والسوفياتي في كانون الأول(ديسمبر) 1991، مما وضع حداً لسياسة التعايش السلمي بين الدولتين العظميتين (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي)، وما تفرعت منها من انفراج ووفاق. وقضى على القطبية الثنائية والتي كانت إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، ولتبخر صيغة الأحادية القطرية بزعامَّة الولايات المتحدة الأميركية، ولتعود الأوضاع إلى نوع من الصراع كان سائداً من قبل وهو صراع المصالح الاقتصادية، سبلاً لشهدانة العالمية عبر بروز ظاهرة العولمة. وقد اتبعت النظام الدولي خلالها نحو الآتي:

١. الأحادية القطرية: تقدمت الولايات المتحدة الأميركية لتنزعم الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً، وتتمثل هذه الأحادية (كمحور جديد)، للاستطاب الدولي في المرحلة الجديدة وسرعان ما تمتُّد دورها وهيمنتها، ليس على الدول الصناعية المتحالفة معها فحسب، بل ويشمل غالبية دول العالم الثالث.

٢. تزايد أعداد دول العالم: وكتبتية للانقسامات والتشييقات التي حصلت في الكثير من منطقة العالم، تزايد عدد الدول إلى (١٩٢) دولة، وعندذ اقتنعت الولايات المتحدة الأميركية الفرصة للاستفادة من هذه الظاهرة وبما لتتكسر هيمنتها الدولية.

٣. السيطرة على المنظمات الدولية: فرضت الولايات المتحدة الأميركية نهجها على مؤسسات الشرعية الدولية والمتتمثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وذلك من خلال استعمالها لهذه المؤسسات كخطأ قانوني لإضعاف (الشرعية الدولية) على توجهاتها في مجال السياسة الخارجية. إزاء دول العالم الثالث.

وبعبارة أخرى، لم يعد عمل هذه المؤسسات يلعب أهداف وطموحات المجتمع الدولي بل أصبحت تخضع بصورة أو بأخرى لإرادة الدولة الأميركية وما مؤكد ذلك إن حق الفيتو الذي كانت تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي جُمد من الناحية العملية ولم يستعمل منذ عام ١٩٩١، ولحد الآن، إلا من قبب الولايات المتحدة الأميركية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي حصراً، كما أن العديد من
القرارات الدولية أصبحت تصاغ وتهيئ عملا في دوائر صنع القرار في الإدارات الأمريكية ثم ترسل لمجلس الأمن الدولي للإصدار.

(7) العالمية الاقتصادية: مثلت ظاهرة العولمة الاقتصادية (Globalization)

مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أفرزت مواصفات مجتمع شديد التعقيد، ذي تطور تكنولوجي متعدد الأبعاد وحركة سريعة في العمل والانتشار ومنافسة كبرى على الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، وشهد العالم، بظل ظاهرة العولمة نهاية للجغرافيا، إذ لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة، ولا ثقافة محصنة بشكل مطلق، ولايزاما بعد أن أدت تطبيقات العولمة بمجالي الإنتاج ورأس المال إلى ازدياد جبروت البلدان الصناعية المتقدمة من جانب وزيادة تبعية البلدان النامية لها من جانب آخر.

ولم يحدث منذ أيام روما أن لاحظ أمة واحدة متطاولة فوق الآخرين، فأن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، تتخطى العالم كتمثال هائل - على حد وصف المفكر الأمريكي جوزيف. س. ناي الأب - فهي تسيطر على الأعمال، والتجارة والاتصالات، واقتصادها هو النهج في العالم كله وجبروتها العسكري لا يطأله أحد، وان تفوقها أمتد إلى الاقتصاد، والعطلة والمجاليات العسكرية، وطراز الحياة، واللغة، والمنتجات الثقافية الكبرى التي تغمر العالم وتتشكل الفكر، وتغتن حتى أعداد الولايات المتحدة الأمريكية بجاذبية أسرة. وكما يتفاخر بعض الأميركيين، إن النظام الدولي اليوم يدور في فلك الهيمنة الأمريكية. فمع تزايد الاعتماد المتبادل على نطاق العالم، جادل كثيرون بأن العولمة هي - ببساطة - قناع الاستعمار الأمريكي. ولاشك في أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأولى في العالم. على الرغم من كونها الأخيرة في السم التأريخي للدول القيادية على الصعيد العالمي في القرون الخمس الأخيرة (انظر الجدول 4).

---

(1) خضر عباس التناوي: العولمة، المضمون والدلاليات، مجلة الحكمه، العدد 16، (بغداد: بيت الحكمه، 2002) ص 45.
ولكن إلى متي يستمر هذا الوضع، وما الذي ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة الأميركية له؟ ويجادل بعض العلماء والباحثين بأن تقولها هو — ببساطة — نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وأن "حظة القطب الواحد" ستكون قصيرة. ف ينبغي أن تكون استراتيجية أمريكا في ذلك 25 سنة، وحسن استعمالها بالاتصال مع العالم بشكل انتقائي فقط، بينما يجادل آخرون بأن قوة أميركا هي من الضخامة بحيث أنها ستستمر لعشرات السنين.

الدول القيادية عالميا ومصدار قوتها لمدة (1900-2000)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصدر الكبّري لقوة الدولة القيادية</th>
<th>المدة</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سبائك الذهب، التجارة الاستعمارية، جيوش المرتزقة، علاقات الأسر الحاكمة</td>
<td>القرن السادس عشر</td>
<td>إسبانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة، أساوآس رأس المال، الأسطول، السكان، الصناعة الرفيعة، الإدارة العامة، الجيش، الثقافة (القوة الطرية الناعمة)</td>
<td>القرن السابع عشر</td>
<td>هولندا</td>
</tr>
<tr>
<td>السكان، الجيش، الثقافة الفرنسية (القوة الطرية الناعمة)</td>
<td>القرن الثامن عشر</td>
<td>فرنسا</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعة، التماسك السياسي، التمويل والانتماء، الأسطول، الأعراض الليبرالية (القوة الطرية الناعمة) موقع الجزيرة والذي (يسهل الدفاع عنه)</td>
<td>القرن التاسع عشر</td>
<td>بريطانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>حجم الاقتصاد، القيادة العلمية والتكنولوجية، الموقع، القوى والتحالفات العسكرية، الثقافة العالمية، الاستشار والأنظمة الليبرالية الدولية (قوة طرية ناعمة)</td>
<td>القرن العشرين</td>
<td>الولايات المتحدة الأميركية</td>
</tr>
<tr>
<td>القيادة التكنولوجية، الحسم العسكري والاقتصادي، القوة الناعمة الطرية، محور الاتصالات العابرة للحدود الوطنية في العالم.</td>
<td>القرن الحادي والعشرين</td>
<td>الولايات المتحدة الأوروبية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطيعة الواحدة

الأول، ويرى بأن الولايات المتحدة بمثابة الحكم الأساسي على التطورات المحلية في كل أنحاء العالم، وهم يتصرفن كما لو كانت أميركا لديها الحل الديمقراطى الملائم لكل مجتمع بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية والتاريخية.

أما الثاني، وتمثله نخبة من المجتمع الأمريكي، ترى بأن أنهياع الاتحاد السوفيتي تحقق نتيجة لجهود الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) على مدى تسع إدارات في أكثر من نصف قرن. وكلا هذين التفسرين يجعلان من الصعب تطوير مقاربة طويلة الأمد لعالم في طور التحول (1).

لكن السبب الأعمق للصعوبة التي واجهتها أميركا في تسعينات القرن العشرين في تطوير إستراتيجية مناسبة للعالم محاولة فيها بدء مركزي، هو وجود ثلاثة أجيال متباعدة ذات ثلاث مقاربات مختلفة جدا للسياسة الخارجية، تتنازع فيما بينها بشأن الدور الأمريكي العالمي. وهذه القوى المتنازعه هي:

الأول: المحاربون القدامي في الحرب الباردة في خمسينات وستينات القرن الماضي، والذين يسعون لتكيف خبراتهم مع ظروف الألفية الجديدة.

والثاني: وأنصار حركة الاحتجاج على حرب فيتنام، والذين يسعون لتطبيق دروسها على نظام العالم الجديد والناشي.

والثالث: جيل جديد، شكلته تجارب تجعل من الصعب عليه استيعاب مفاهيم جيل الحروب الباردة أو مفاهيم المحتجين على فيتنام (2).

ويتضح مما تقدم، عدم وجود إختلاف جوهري على الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية لدى النخب السياسية الأمريكية، رغم تباين التفسيرات النظرية والتطبيقات العملية لهذا الدور عالميا. إلا أن التباين ينصب في صيغ الإستراتيجية التي ينبغي تطبيقها عالميا. وقد أثبتت تطورات الأوضاع بلوة تحول استراتيجي أميركي يقترب من القوى التي تمثل الخيار الأول. وقد أخذ بنظر الاعتبار المصالح الاقتصادية الأمريكية باتجاه الحركات السياسية والعسكرية لتطبيق استراتيجياته

---

(1) هنري كيسنجير، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتب العربي، 2002)، ص 9.
(2) المصدر السابق، ص 18.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأميركية النفطية في ظل القطبية الواحدة

تستهدف أقاليم النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم، وبخاصة في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأميركية النفطية في ظل القتالية الواحدة

المبحث الثاني
لاستراتيجية الأميركية النفطية تجاه العراق

أولاً التوجهات الأميركية حيال العراق:

خرج العراق من حرب السنوات ألمانيا مع إيران، بموازاة عسكريا وعسكريا. اقتصاديا، سرعان ما دفعت المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق إلى توثر إقليمي قاد إلى عمل عسكري بفرض السيطرة العسكرية العراقية على الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، ولاسما أن الخلافات بين العراق والكويت تستأنف بارث تاريخي متركز فرضت غزارة فصوله من أطراف خارجية، ويرجع في جذوره لنهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ولاسما عندما تيقنت الدول الصناعية الكبرى أيضا والمتمثلة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية بوجود النفط وكميات هائلة في كلا البلدين.

وفي حينها أصدرت الولايات المتحدة الأميركية في عام 1977 وثيقة أطلق عليها Policy دورة المفتوح (Open door policy)، لضمان دخول الشركات النفطية الأميركية للاستثمار في قطاع النفط في دولة منطقة الشرق الأوسط ولاسما في العراق والكويت. وتمخض عن ذلك تنافس الدول الأوروبية المبتكرة في الحرب على النفط عقب الحرب العالمية الأولى ودعمها لإعادة رسم خارطة دول الشرق الأوسط بموجب معاهدة "سان ريمو" 1920، إذ تم بموجبها توزيع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في مناطق سوريا الكبرى والعراق والخليج العربي، ومن ثم أسست هذه المعاهدة قاعدة لمشكلة حدودية مركبة عديدة في المنطقة ومنها المشكلة الحدودية بين العراق والكويت (1)، والتي لا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر.

(1) خضير عباس النداوي، الخلافات العراقية الكويتية: الجذور... المواقف، الديارات، مجلة أراء حول الخليج العدد 59 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، آب 2009 "أغسطس" 1، ص 60)
لقد كانت فكرة الحرب على العراق مخططة لها أميركياً، منذ أكثر من عشرين عاماً، وهناك العديد من الوقائع التي تؤكد ذلك، لعل أهمها الآتي:

1. في سنة 1979 كتب "بول ولفووترز" الموظف آنذاك في قسم الأبحاث في وزارة الدفاع الأميركية تقريراً قال فيه: "إن العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأميركية... وكرر هذه العبارة في تقرير آخر حمل اسمه عام 1992، وكان في المرة الثانية مساعداً لوزير الدفاع الأميركي وللمرة الثالثة كرر "ولفووترز" هذه العبارة عام 1999 عندما كان عميداً لمدرسة الدراسات العليا الدولية في جامعة "جون هوبكنز"، إذ قال أيضاً: العراق أخطر دولة على المصالح الأميركية.

2. كشف البروفسور "جون لويس غاوديس" أستاذ التاريخ العسكري في جامعة يال الغربية في عدد الدورة بالابوليسي (الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) 2002 عن مخطط استراتيجي أميركي استهدف العراق، تضمن الآتي:

أ. سيكون العراق الهدف المآلم للضريبة الأميركية المقبلة، لأن أميركا ستتجزء المهمة التي لم تكمل في حرب الخليج الثانية 1991.

ب. وضع حد لأي دعم يمكن أن يقدم "لللاجئين" الذين يهددون "إسرائيل".

3. وصف الكاتب الأميركي "روبرت تاكر" (R. Tuker) العراق بكونه أرض الذهب وتعد السيطرة عليه حلمًا أميركياً دائماً.

4. أما "جون ماكين" السيناتور الجمهوري الأميركي، وهو من أشد الداعين لفكرة احتلال العراق، فقد وصف العراق بقارورة العسل التي يتجمع حولها الذباب (وفقد بذلك الشركات الأميركية).

(1) سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأميركية، مجلة الفكر السياسي، العدد 18، السنة السادسة، دمشق: إصدار اتحاد الكتاب العرب، 2009، ص 41.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القتالية الواحدة

5. فيما أفضت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "كوندا لينزا رايس" بحديث أكثر وضوحا بقولها: إن العراق يستحق بذل الدماء والأموال، إننا نقاتل ونقتل ونموت في حرب من أجل النفط.

لقد قادت الولايات المتحدة في بداية تسعينات القرن الماضي تحالفًا عسكريًا دوليًا على العراق وأنتهت أزمة الكويت، ودخلت العلاقات العراقية الأميركية عقب ذلك في مرحلة توتر دائمة. وتميزت هذه المرحلة بدخول بضعة جدوى تمثلت "بسوق التهديد والحماية" لأسواق النفط الدولية، والتي كانت على وشك أن تدخل مرحلة فلكلية من ناحية أسعارها فيما بعد، وإثناء حرب الخليج، وصلت هذه السوق إلى حالة من الازدهار لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إلى حد إنها أصبحت في حد ذاتها تجارة مجزية، وكما يأتي:

- أن الولايات المتحدة جمعت أثناء حرب الخليج الثانية (1991) طبعًا لكتاب الإحصاءات الاقتصادية الأميركية (مبلغ قدره ($4) مليار دولار. ولكن تكاليفها في حرب الخليج ($3) مليار دولار ، أي بريج قدره ($3) مليار دولار.
- والحكومة البريطانية جمعت أثناء نفس الحرب مبلغ قدره ($1) مليارات دولار ، ولم تزد نفقاتها عن ثلاثة مليارات، أي بريج قدره ($3) مليارات دولار.
- وفي نفس الوقت، فإن ألمانيا واليابان، وكلاهما لم يتمكن من المشاركة في الحرب لأسباب متعادة تتعلق بهما — كان عليهما أن تدفعا تكاليف تقديم وصول النفط إليها وبالفعل دفعت ألمانيا ($10) مليار دولار، كما دفعت اليابان مبلغًا مماثلًا.
- وحصلت تركيا على ($3) مليار دولار أميركي.
- وكانت "إسرائيل" أحد أساطين سوق التهديد والحماية، والتي استلمت نحو (5%)

المiliar دولار. (1)

(1) عبد علي كاظم المعمور ووجود كاظم البكري: "قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية والأثار المحتلة على الاقتصاد العراقي، وجوهر نظر عراقية، مجلة أبحاث عراقية، تصدر عن مركز حمورابي للبحث والدراسات الاستراتيجية العدد (3) ، السنة الأولى، ص. 11.
(2) محمد حسين هيلكي، حرب الخليج أورام القوة والنصر، مصدر سابق، ص ص. 157 و158.
وأتسمت هذه المرحلة بلجوء الولايات المتحدة في عهد الرئيس "كلينتون" بصورة خاصة إلى المزج بين نزعة التدخل العسكري، وإستراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران ومواصلاتها ممارسة سياسة الضغط والحصار والعقوبات والتنويه بالتدخل العسكري، بالإضافة إلى توجيه ضربات جوية وصاروخية إلى العراق (في السنوات 1993 و 1996 و 1998) والذين أفغانستان والسعود في العام 1998، إذ استهدفت مواقع ومشنقات اقتصادية، بدعم أنها تابعة تنظيم القاعدة. ولكن إدارة كلينتون حاولت تسوية إستراتيجية كونية تعتمد على ضمان الأمن الاقتصادي وتسخير التفوق العسكري والتقني للولايات المتحدة الامريكية لخدمة هذه الإستراتيجية. (1)

ومع كون الاتجاه العام السائد لدى غرب المهتمين بحالة الشأن الأميركي، يمس الثبات النسبى للسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر. إلا أنها ترتبط من الناحية الأخرى بتغيير الحقائق الموجبة له والتي أرتبطت ببرز الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 1945 وحتى الوقت الحاضر تلتخص هذه الحقائق بالأتي :

1. مرحلة القطيعة الثنائية: وكانت إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، والتي أفضت بانتهاء الإمبراطوريات القديمة "بريطانيا وفرنسا وألمانيا" وظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كدولتين عظميين في العالم.


(1) منذر سليمان، قراءة في اعكاسات المشروع الإمبراطوري الأميركي على المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 26.
نتائجها انتخاب الرئيس "باراك حسن أوباما" لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية.

ومع ذلك لا توجد تغييرات جوهرية في السياسة الامريكية.

ثانياً. العراق في السياسة الامريكية: مرت هذه السياسة بأربع مراحل، يمكن إيجازها بالاتي:


(2). المرحلة الثانية، الحرب على العراق: وتجلى بقيام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بشن الحرب في آذار (مارس)، ومن ثم إسقاط الدولة والسلطة في العراق في التاسع من نيسان (أبريل) 2003. وقد حدد مجلس الأمن الدولي

---


(2) لمزيد من التفاصيل انظر محاضرة السيد هنات فون سبونك في بيروت يوم 4 آب (يلويما) 2005 ونشرها في مجلة المستقبل العربي، المجلد 137 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 38.
فصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطيعة الواحدة

بموجب قراره المرقم (٢٠٠٣/٤٨٣)، تولت الأمم المتحدة، ووفقًا للقانون الدولي والمطلوب على هاتين الدولتين، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة.

(١) وقد أدبر السفير "بول براير" الحاكم المدني الأميركي للعراق بعد الاحتلال هذه الحقيقة بقوله: (علينا أن نتجنب الغروق الفردي والمؤسسات على السواء، أجل إننا قوة الاحتلال، ولن نتجاوز ذلك. لكن علينا أن ننسي أن هذا البلد ملك للعراقيين، ويجب أن يكون هدفنا مساعدتهم في إعادة النهوض ببضامهما بسرعة ما يمكن).

(٢) المرحلة الثالثة: تدمير مؤسسات الدولة والسلطة في العراق. وقاموا بتطبيق سلسلة من الإجراءات التي استهدفت استكمال حل مؤسسات الدولة والسلطة باتخاذ قرارات حل الجيش العراقي واجتهادات حزب البعث والإلغاء عدة وزارات ومؤسسات منها، ديوان رئاسة الجمهورية ومؤسسة الطاقة الذرية العراقية، ووزارة الإعلام، ووزارة التصنيع العسكري والأجهزة الأمنية المختلفة وغيرها.

فضلاً عن اضطراب الجيش الأميركي لمواجهة حرب استمرت في العراق طيلة السنوات اللاحقة. وبوخذ على الإدارة الأميركية كونها لم تضع خطة عملية للعراق لما بعد الحرب، وإنما أعدت دراسة استهدفت إشراك العراقيين الأميركيين (من حملة الجنسية الأميركية)، في التفكير بمستقبل العراق. ويعترف السفير "بول براير" بذلك بقوله: "عندما أتيجت لي الفرصة لقراءة هذه الدراسة اتضح أننا لم تكن تهدف (البنية) إلى تشكيل خطة لما بعد الحرب في العراق.

وعلى الرغم من تمكين الجيش الأميركي من احتلال العراق وإسقاط السلطة في التاسع من نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، إلا أن الإدارة الأميركية وقواتها المحتلة واجهت العديد من المشاكل، في مقدمتها الفشل في إثبات مبررات الحرب الأميركية على

(١) لتفصيل أكثر انظر نص قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣/٢٠٠٣ على الموقع الرسمي للأمم المتحدة في www.un.org
(٢) بول براير، عام قضيتنا في العراق، ترجمة عمر الأبوبي، (بيروت: دار الكتب العربي، ٢٠٠٦ ص. ٣٠٠-٣٠٣)
(٣) المصدر السابق، ص. ٣٨٠.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطيعة الواحدة

العراق، وقد أعترف السفير" بول برايم" الحاكم المدني الأميركي للعراق عقب الاحتلال بأن من أهم ( المشاكل التي تواجه الحكومة الأميركية إنها لم تعتر على مخزونات أسلحة الدمار الشامل وهي السبب الرئيسي المؤدي إلى الحرب )1.

فما ذكرت صحيفة (الواشنطن بوست) في 6 أبريل (نيسان 2007) بأن الاستجواب الذي خضع له الرئيس العراقي السابق صدام حسين واثنين من مساعديه والوثائق الرسمية التي عثر عليها في العراق بعد التدخل العسكري الأميركي في 2003، تؤكد بأن النظام العراقي السابق لم يتعاون مع القاعدة. كما أفاد تقرير لوزارة الدفاع الأميركية كان مصنفاً سرياً، بأن المعلومات التي جمعتها وزارة الدفاع الأميركية (CIA)ICO/ Multi-Intelligence) ووكالة المخابرات الأميركية (CIA) (قبل آذار / مارس 2003) والتي أشارت إلى أن الحكومة العراقية السابقة لم تقم بإعتلاسلات مع منظمة القاعدة الذي يقودها أسامة بن لادن2. وقد أكد الرئيس "جورج بوش الأبن" هذه المعطيات خلال مقابلة أجريتها مع شبكة ABC (الخبرية بتاريخ 1/12/2009 وأعلن عن "أسفه الشديد لتعاملها مع معلومات الاستخبارات الأميركية الخاطئة بأن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار شامل مؤكداً بكونه لم يكن مهنئاً للحرب عندما قدم للبيت الأبيض، واعتذر عن الأزمة التي يُعانيها الاقتصاد الأميركي لكنه أكد أنه سيغادر البيت الأبيض مرفوع الرأس" 3.

وفي بريطانيا حليفة الولايات المتحدة الأميركية، فقد وصف نائب رئيس الوزراء البريطاني "نيك كليف " في حديثه أمام البرلمان البريطاني بتاريخ 27/7/2001 "أعلن العراق في عام 2003 "عن غزو العراق في عام 2003 عمل غير قانوني"4. فيما اعترفت رئيسة المخابرات البريطانية الداخلية البارونة "مانغهام بلئر " في شهادتها

(1) بول برايم، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص 226.
(2) Jeffrey Smith: Hussein s Prewar Tie to Al-Qaeda Discounted  6/April/2007 Washington post.

(3) LTCol welche استعراض أكثر يمكن الرجوع إلى تفاصيل المقابلة مع الرئيس الأميركي السابق "جورج بوش الأبن" والنشرة في صحيفة الاتحاد الأميركية، أبوظبي، في 3/12/2007.
(4) LTCol welche استعراض أكثر يمكن الرجوع إلى حديث نائب رئيس الوزراء البريطاني نيك كليف أمام البرلمان البريطاني بتاريخ 27/7/2001 والنشرة في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: www.almalaf.net

31
في 20/7/2010، أمام لجنة تقصي الحقائق حول حرب العراق التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة القاضي "جون تشيليكوت" بأنها تعتقد أن المعلومات الاستخبارية حول العراق لم تكن كافية لتبادل الحرب. 

(4) المرحلة الرابعة، الإخفاق الأمريكي في العراق: أجمع العديد من قادة الفكر ومراكز البحوث والسياسيين وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على إخفاق الإدارة الأمريكية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في العراق. وعلى سبيل المثال، ذكر "ريتشارد هاس" وهو جمهوري ويشغل موقع رئيس المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في مقال له في مجلة "الزمن الأوسط" الأمريكية ما نتسه: بعد أكثر من قرنين على وصول نابليون إلى مصر والذي ساهم لنشر شرق الأوسط الحديث، وبعد ثمانين عاما على تفكك الإمبراطورية العثمانية وخمسين عاما من الحرب الباردة التي انتهت عام 1991، انتهى العصر الأمريكي في العراق عام 2003، وهو رابع العصور في تاريخ المنطقة الحديث، من دون أن تحقق أميركا الرؤى حول نموذج أوربي قائم على أسس السلام والأزدهار والديمقراطية في العراق. وفي الاتجاه المقابل نشأ شرق أوسط جديد تسبب في أضرار هائلة ليس على المنطقة فحسب بل على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. 

فيما ذكر مستشار الأمن القومي الأسبق في عهد الرئيس "كارتر زينغيو بريجنسكي" بأن هناك تفاعلات جديدة في المنطقة إذ يشبه حرب أميركا في العراق بحرب السويس عام 1956 حيث أخرجت الأولى البريطانية وفرنسا بنفوذهما من منطقة الشرق الأوسط وفي هذه المرة ربما سيخرج النفوذ الأمريكي منها. أما "هاري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وأحد أبرز مؤيدي سياسة الرئيس بوش في العراق، والذي أعتبر أن نصرًا عسكريًا واضحًا في العراق لم يعد 


(2) Richard N. Hass: The New Middle East Foreign Affairs, November / December 2006. It is available at: www.foreignaffairs.org

مكنا ولابد لقوات التحالف من إعادة تحديد استراتيجيتها في العراق (1). ويذهب كيسنجر أبعد من ذلك بقوله: بأن تحقيق انتصار عسكري شامل في العراق لم يحدث مكنا لأن أي مفاوضات سلام باتت معقدة للغاية بسبب تفشي (التمرد) العراقي وتفاق الانقسام الطائفي وعلى عكس الحرب الفيتامينية التي كانت تضم دولاً وكان بالإمكان التفاوض مع زعماء يسيطرون على مناطق محددة (2).

ويصف "محمد حسين هيكل" حالة الإخفاق الأمريكي في العراق في مقابلة له مع صحيفة القدس في 10/4/2007 بقوله: الآن الأمريكيون في العراق بحاجة إلى فوجة لكي كسب الوقت يريدون بناء جسر للخروج وعادة للجسر جانبي، لكن الأمر في الان على جسر معلق بنصف جسر، وينتظرون النصف الآخر من الجسر لكنه غير موجود (3). ولا يسع المجال التوسع بتناول تفاصيل هذا الموضوع، كون دلاله أصبحت واضحة لجميع العالم، وبخاصة للشعب الأمريكي.

ومع ذلك فإن الكلفة الاقتصادية لهذه السياسة بالغة الثمن، حيث تجاوزت الكلف المالية لكل الحروب الأمريكية السابقة. ومنذ عام 2008 تجاوز المبلغ (3) تريليون دولاراً أمريكي (4)، فضلاً عن استمرار ارتفاع ميزانية الدفاع السنوية الأمريكية، إذ كانت في عام 2009 نحو (137,537) مليار دولار أمريكي، وارتفعت إلى (618,641) مليار دولار أمريكي في عام 2010. فيما تستهدف خطة إدارة الرئيس "بارك اوباما" إلى تخفيض ميزانية الدفاع الأمريكية إلى (584,919) مليار دولار لعام 2011 (5).

وقد أثرت الكلف الإجمالية للحروب الأمريكية في الخارج على صانع القرار السياسي الأمريكي لاحقاً في التروي، تحسباً للمضاعفات المالية للحرب على الاقتصاد الأمريكي، باستثناء ما يرتبط بالاستراتيجية النفطية، والتي أصبحت

(3) تفاصل أكثر انظر الحوار مع محمد حسين هيكل والمنشور في صحيفة القدس المقدسية في 1/10/2008.
(4) جوزيف ستيفنز، وليد بيلمز، حرب الثلاثة تريليون دولار مصدر سابق، ص ص 290-292.
(5) Executive's office of the president of the United of the State, Office of Management and Budget: Department of Defense 2010, P 58.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل خطط القيادة الواحدة

ضرورة تنفيذها ترتبط بالمنطقة العسكرية مهما كلف ذلك الميزانية الأمريكية. وهكذا برزت خطورة السنوات السبع والنصف العشري من تاريخ الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 لغاية 2010، لتثبت وبشكل لا يقبل الليس خلل السياسة الأمريكية تجاه العراق. بعد أن أثبتت الأحداث اللاحقة، أن الاحتلال غير مسؤول وفقاً لمعاهد القانون الدولي استناداً لدلايل على الاحتلال الأمريكي ذاتها في عهد إدارة الرئيس بوش الأكبر دون غيرها، عندما أعلنت بعد تحقيق معمق قامت به أجهزتها المختلفة. بعد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولا صلة له بتنظيم القاعدة — كما ظهر ذلك، وما السببان اللذان تعرفت بهما إدارة بوش الأكبر لترير احتلالها للعراق. فضلاً عن استمرار حالة الحرب وعدم الاستقرار الأمني في العراق طيلة السنوات السبع والنصف الماضية.

ومما زاد من مشاكل السياسة الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق من جهة التخصيص، استمر الاقتصاد الأمريكي على النفط والذي يمثل سبباً رئيساً للمخاوف الحادة التي تُنتسب الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. حال المشاكل التي تنتسب في الشرق الأوسط وعلى صعيد آخر فان بين الخطوات الأشد أهمية والتي تستطيع إدارة أوبرام اتخاذها، توسيع مدى رؤية واشنطن إلى ما بعد العراق (1).

وبحلول كانون الثاني (يناير) 2009، وبعد حصول الحزب الديمقراطي على غالبية مقاعد الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي، ومن ثم تربع الرئيس باراك أوبرام على دست الحكم في واشنطن. وأعلن عن خطته (Change) لمواجهة تدهور الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية، التي حدثت في أيلول (سبتمبر) 2008. ولمحاولة إنقاذ سمعة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً بعد أن تضررت كثيراً جراء احتلالها للعراق، عدنت أعلن الرئيس باراك أوبرام تمسكه ببنود الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الرئيس "بوش الأكبر" مع رئيس الوزراء العراقي

(1) ريتشارد هاس ومارتن أندرس ووالتر راسل ميد، عهد أوبرام سياسة أميركية للشرق الأوسط، سلسلة دراسات عالمية العدد (81)، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 12.
نوبر الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القتيبة الواحدة

لسحب القوات الأميركية من العراق وترك العراق للعراقين مستنداً على سلسلة من الدراسات والتي تضمنت الخطوات الآتية:
1. إنهاء الحرب في العراق: وذلك لتتمكن الولايات المتحدة الأميركية من إعادة تجدية القوة العسكرية الأميركية، وتخصيص مزيد من الموارد لمكافحة طالبان والقاعدة في أفغانستان.
2. التزام أوباما وبإيدن بنتهاء الحرب: دعت الخطة إلى الثقة بأوباما، وذكرت بمواقيف عام 2002، ووصفتها بالحكم والشجاعة حينما عبر جنارية عن رأيه المعارض للذهاب إلى الحرب والتحذير من احتلال مجهول السدة والتكاليف والعواقب. وكررت التزام أوباما وبإيدن ب irresponsible the war in Iraq.
3. الانسحاب المسئول: طرح أوباما خطة الإنسحاب المسئول، حينما اشتر إلى أنه علينا الخروج من العراق، مثلما كنا غير مبالين عند دخوله. وأنه سيقوم فور توليه الحكم بإعطاء وزير الدفاع والقيادة العسكرية مهمة جديدة في العراق هي: إنهاء الحرب.
4. الانسحاب عبر مراحل: سيكون الانسحاب حسب هذه الخطة على مراحل، ينفذ القادة العسكريين على الأرض وبالتشاور مع الحكومة العراقية، وبعدل لوائي في شهر، مما يعني إنسحاباً جماعاً خلال (18) شهر بحلول صيف 2010. (وهذا ما تم تفديه رسميا).
5. إبقاء قوات محدودة في العراق: بموجب خطة "أوباما - بايدن" ستبقى قوات أمريكية محدودة في العراق، وفي المنطقة بحدود (50) ألف جندي، للقيام بمهمات " ضد الإرهاب " في العراق وحماية الدبلوماسيين الأميركيين والمدنيين.
6. الاستبعاد السياسي: على الولايات المتحدة الأميركية ممارسة الضغط على الحكومة العراقية للعمل نحو "استيعاب سياسي حقيقي" لوجود قناعة بعدم وجود حل عسكري للاختلافات السياسية العراقية. وينبغي الضغط على القادة العراقيين لتحمل المسؤولية عن مستقبلهم واستثمار عائدات النفط في إعادة أعمار بلدهم.
الدبلوماسية المنفصلة: طرحت هذه الخطة مفهوماً سياسياً جديداً أطلق عليه "الدبلوماسية المنفصلة"، وذلك من خلال بذل جهود كبيرة للوصول إلى اتفاق شامل حول استقرار العراق والمنطقة، وتشمل كافة الدول المجاورة للعراق، بما فيها إيران وسوريا، وهو ما اقترحه تقرير دراسة مجموعة الحزبين للعراق (تقرير بيك ـ هاملتون). وسيهدف هذا الاتفاق تأميم الحدود العراقية، ومنع الدول المجاورة من التدخل في الشأن العراقي، ودعم تسوية بين المجموعات الطائفية العراقية وتوفير دعم مالي لإعادة اعمار وتطوير العراق.

المؤسسة الإخلاقية: أكدت هذه الخطة بأن على الولايات المتحدة الامريكية التزاماً ومسؤولية إخلاقية بنطابق مواجهة الأزمات الإنسانية العراقية (أكثر من خمسة ملايين لاجئ أو مشرد عراقي داخل وطنه). والسعي لتشكيل مجموعة عمل دولية لمعالجة هذه الأزمة، من أجل تقديم ما لا يقل عن (٢) مليار دولار لخدمة اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة وضمان قدرة العراقيين على إيجاد ملاذ داخل وطنه.

دعم أي اتفاقية مع العراق: دعمت هذه الخطة أية اتفاقية توفر لقوات الولايات المتحدة الامريكية الحماية والحزانة القانونية التي تحتاجها. وقد حدد الرئيس باراك أوباما بقوله: "بحلول ٣١ آب (أغسطس)٢٠١٠ فإن مهمتنا القاتلية في العراق ستنتهي، وسنحافظ على قوة انتقالية تقويم بثلاث مهام رئيسيّة، التدريب والتجهيز، وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية طالما إنها قوات غير طائفية، والقيام بعمليات ضد الإرهاب وحماية الجهد العسكري والمدني المستمر في العراق، وهذه القوة سيكون حجمها بحدود (٥٠) ألف جندي أمريكي". ١)

وعلى الرغم مما تقدم، ومع انقضاء السنوات السبع العجاف من عهد الاحتلال الأميركي للعراق، لا بد من أن تكون المراجعة مثالية وعلمية وغير مجزأة عن كامل اللوحة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، وما يرتبط بذلك لدولة تنفرد بالقوة الصلبة على النطاق العالمي، وتجهذ نفسها لإدخال المجتمعات التي تستهدفها في ما

(١) بفضل حسين: مسار الحالة العراقية في ظل إدارة أوباما، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية www.aljazeera.net (الإنترنت). بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٦ على الرابط:
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل الظروف المفعمة

تُسميه (المُطور)الأميركي كي تخرج متمتعة بالديمقراطية والحريه وحقوق الإنسان، وكأنها تنقل هذه المجتمعات من حالة الهمجية الوحشية إلى عهد التمدن والحضارة.

وهذا لا يتم على وفق المنطق الرأسمالي الأميريكي أو الاستراتيجية الأميركية من دون منافع أو تكلف، فأميركا ليست جمعية خيرية، توزع هبات الديمقراطية على العالم، بل إن لها أهداف وأجندة في إطار كوني وذات بعد استراتيجي، ولن تست醫生 بالضرورة أن تكون متوافقة مع أهداف المجتمع الواقع تحت عباءة احتلالها بشكل مطلق، وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بالشروط الفائقة بصدقية النوايا الأميركية.

وبخاصة إن أسسوب إدارة "أوباما" أكثر عنفاً من المرحلة الأخيرة من حكم "بوش الأبن "، إلا إنها مغلقة بمثوى عال من الإعلام الممنهج. وجرى تعويض القوات العسكرية المنسحبة من خلال منتسبى الشركات الأجنبية والبالغ عددهم (1000) ألف جندي. وبإضافة (500) ألف جندي من القوات الأميركية النظامية -وال الذين كلفوا بمهام عسكرية لمواجهة ما تسميه أميركا "الإرهاب " في العراق، - وعندنذ سيكون إجمالي القوات الأميركية في العراق بحدود (150) إلف جندي أميركي. وتعكس هذه المعطيات استمرار الاستراتيجية الأميركية في العراق، رغم التعديلات المعلنة عليها من قبل إدارة الرئيس" باراك أوباما ".

(1) عبد علي كاظم المصري، أميركا في العراق: الفجر الجديد للاحتلال الناعم، والنشر في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) ، بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٢ وعلي الرابط: www.kitabat.com
المبحث الثالث
الإستراتيجية الأميركية النفطية تجاه أفغانستان

اولاً. خصوصية الساحة الأفغانية:

 تحتل أفغانستان موقعًا متفرداً في موضعها ووضعها، ولدرجة أن الكاتب المصري محمد حسن هيكل وصفها بكونها بلد "مُعقل" في موقعه و"مُعقل" في تاريخه. ومكان البلد ووضعه في العالم، في البداية القرن العشرين، ثُم أن الموقع العظمى مرتفع تطل على شبه القارة الهندية وعلى القوقاز وعلى الصين وعلى إيران، حتى أن الرحلة الإيطالية "ماركو بولو" وصف أفغانستان بأنها "قف أفغانستان بأنها": (1).

يبلغ تعداد الشعب الأفغاني (32) مليون نسمة، بوزن على أكثر من (300) قبائل وشكون أربع أعراق رئيسي، هي: الباشتون ونسبة (60% والطاجيك (30%)، والأوزبك (10%)، والياغازة أقل من (8%)، وتعد اللغة الفارسية متحدثة لدى (60%) من السكان، ويتحدث بها الطاجيك (3).

يتميز تاريخ الشعب الأفغاني، بقدرته العالية على مواجهة الغزاة، وعلى سبيل المثال حرب الأفغان خلال القرن الأخير ثلاث إمبراطوريات الأولى الإمبراطورية البريطانية حتى نالوا الاستقلال في 19 أب (أغسطس) 1919، والثانية الاتحاد السوفيتي السابق عقب احتلاله لها في سنة 1979، والذي استمر لعشر سنوات، والثالثة، الإمبراطورية الأميركية والتي أقدمت على احتلال عقب إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عبر عملية عسكرية أطلق عليها "الحرية المطلقة" التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية في كانون الأول (ديسمبر) 2001 والتي استمرت طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (3).

(1). نقل عن: محمد حسن هيكل، دفتر أزمة، صحفية السفير، بيروت، 2000/10/3.
(2). أحمد فهمي، الإستراتيجية الإيرانية في أفغانستان، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.albayan-magazine.com
(3). الموسوعة الحرة، جمهورية أفغانستان الإسلامية، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.ar.wikipedia.org
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القتالية الواحدة

وقد استحوذت التطورات والإحداث السياسية والاقتصادية في أفغانستان وتداعياتها، وبخاصة في السنوات العشر الأولى من تفرد الولايات المتحدة الأميركية في زعامة العالم، على الاعتراف بانفصال الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وفقاً لما عرف بهيمنة الأحادية القطرية، وعلى اهتمام العديد من دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية والدول الكبرى، والدول الإقليمية الأخرى والتي لها مصالح متداخلة في منطقة الخليج العربي ووسط آسيا.

وكان ظهور حركة طالبان (Taliban) عام 1994 في أفغانستان، حديثاً محورياً في تحرير هذا البلد إلى مركز لأهمية دولي غير مسبوق، وبخاصة أن طالبان كانت في واقع الأمر إحدى الفصائل الرئيسية التي تمثل قدرات عسكرية وسياسية فعالة، وأثبتت متلاسحيتها العسكرية ذات التوجه الإسلامي المشدد قدرات عسكرية تفوق تلك التي تتمتع بها الفصائل الأفغانية التقليدية الأخرى.

وكان لتغيير طبيعة مصلحة الإطراف الفاعلة في الساحة الأفغانية أثره في تجديد وإطالة الصراع الأفغاني، فقد تغيرت مكانة أفغانستان في الإستراتيجية الأميركية بظهور الثورات النفطية في آسيا الوسطى، ولذلك دعمت الباكستان المتحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية حركة طالبان بالمال والسلاح برعاية وتدريب المخابرات الباكستانية، مما جعلها أكبر الفصائل الأفغانية قوة وتسليحاً وتدريبًا واستطاعت بقواتها البالغة (25) ألف رجل - السيطرة على معظم الأراضي الأفغانية بما فيها العاصمة والمناطق الشمالية بدمتها الاستراتيجية (1). ثم انحصر دورها بعد دخولها في مواجهة الفصائل الأخرى مما أدى إلى تقليل سيطرتها على البلاد. رغم سيطرتها على مقاليد الأمور في العاصمة وغالبية المدن الرئيسة في أفغانستان حتى سنة 2001.

ومع حدودية الموارد الطبيعية المستغذة في أفغانستان، فقد اعتمدت طالبان وبقية الإطراف المتحكمة بالشأن الأفغاني على تجارة المخدرات لتمويل جزء من

(1) . صلاح حليمة، تطور الأوضاع في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، 129 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1994) ص 187.
(2) أبو بكر السوفيتي، صراع الفصائل الخارجية في الأزمة الأفغانية، مجلة السياسة الدولية، 130 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول "أكتوبر" 1997) ص 158.
أنشطتها، وقد ارتبطت ظاهرة زراعة وتجارة المخدرات فيها، بتطور مظاهر عدم استقرار النظم السياسية وتبان المواقف الداخلية والخارجية في مواجهة هذه الظاهرة، والتي تحولت منذ بداية انتشارها في سنة 1979، من مرحلة الإنتاج من اجل الاستهلاك المحلي إلى مرحلة الإنتاج من أجل التصدير للدول المجاورة كونها من المحاصيل الجديدة القليلة الكبيرة المرتفعة الثمن، والتي أصبحت مع شيع ظاهرة الانفارات الأمنية إلى سلعة اقتصادية ذات عوائد مجزية، استمرت عوائدها المالية لتمويل المنظمات السياسية بمختلف اتجاهاتها في الساحة الأفغانية.

وقد ذكرت العديد من التقارير الدولية الصادرة عن مكتب المخدرات التابع للأمم المتحدة (United nation Office on Drugs and crime)، خلال السنة من عام 2002 إلى عام 2010، إلى أنه على الرغم من محدودية المساحات المزروعة بالخشخاش والتي تقارب (3%) من مجموع مساحة الأراضي الزراعية في أفغانستان، إلا أن زراعة الخشخاش تمثل أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد وعلى سبيل المثال، فقد بلغت عائدات زراعة الخشخاش في عام 2009 نحو (45) مليار دولار أمريكي، تمثل نحو (85%) من مجمل الدخل القومي الأفغاني، بحسب إحصاءات المكتب في شباط (فبراير) 2010، ووفقًا للإحصاءات الواردة بعدد من التقارير الدولية الصادرة من الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية اليابانية، فإن هناك أكثر من (2.4 مليون) فرد يعملون في زراعة وتصنيع وتجارة المخدرات في أفغانستان، يشكلون نحو (21%) من إجمالي القوى العاملة (و9%) من إجمالي السكان في أفغانستان في عام 2009 وهم ينحدرون من (356) ألف عائلة أفغانية تنتمي لقبائل الباشتون، والطاجики، والهندية والأوزبك والتركمان، والأمريك والبلوش. وقد أقامت حركة طالبان تحالفًا مع مهربي المخدرات بهدف حماية قوافل المخدرات، وتصعيد الهجمات من أجل إقصاء الحكومة، والمحافظة على إزدهار زراعة الخشخاش. ووفقًا لتقديرات دولية، فإن (60%) من دخل طالبان حاليا يأتي من أموال الحماية، وبيع الأفيون، وعصف زعيمة من ولاية هلمند الجنوبية التي تنتج وحدها ربع المخدرات المتداولة في العالم إلى جانب زراعة الخشخاش في مدن
قندهر، وأورووجان، وفراه وزابل، حيث تتمتع طالبان فيها بقوة أكثر من غيرها من المدن الأفغانية.(1)

ثانياً. الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

لم يكن الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان، والذي ابتدا في 11شرين الأول (أكتوبر) 2001، مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 أيار (سبتمبر) 2001، والتي استهدفت الطائرات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، في الميادين التجارية والسياسية والعسكرية، على عاصمة الساسة والاقتصاد، ونشأت في مركز العاصمة التجارية نيويورك، لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنظّر فقط إشارة الانطلاق. فالغزو العسكري كان سيبحث تحت أي مبرر لأهمية وضع أفغانستان في صنع السياسة العالمية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا وهو الحوض الضخم واسع النطاق "أوراسيا" (2) والذي يضم قارتي أوروبا وأسيا، مع التركيز، وبأهمية على منطقة دول حوض قزوين الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، والتي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1991.

وقد وُقعت أحداث 11 سبتمبر 2001، بكونها مجموعة من الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق 11 أيار (سبتمبر) 2001 واعترفت واشنطن تلك الأحداث بعشة عدوان مدهش من قبل منظمة القاعدة التي يتزعمها أسامة بن لادن والمقيم في أفغانستان، ويستوجب الرد العسكري، لذلك كانت هذه الأحداث السبب الرئيسي المعلن لاحتلال الولايات المتحدة الامريكية لأفغانستان (3).

(1) نقلا عن: رضا محمد هلال، المعادن في أفغانستان، الإعداد الداخلي والخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 180 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "ابريل"، 2010)، ص 134.
(2) عمرو كمال، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "ابريل" 2012)، ص 15.
(3) للمزيد من معلومات حول موضوع إنترنيت، أحداث 11 سبتمبر 2001، حبث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org
لقد شكلت هذه الأحداث، من وجهة النظر الأمريكية، تعقيداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي (1)، إذ ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ونسود طولية محمية بمخيأت شاسعين، وجارتين مسالمتين، كندا من الشمال، والمكسيك من الجنوب، ولا يوجد في الذاكرة الأمريكية الحديثة أي اثر لاعتداء على الأراضي الأمريكية وحدها، وحتى الاعتداء الياباني على ميناء "بيرل هاربر" أثناء الحرب العالمية الثانية تم في جزيرة نائية من الأراضي الأمريكية، وليس في قلب الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد أدت تلك الأحداث إلى إحساس الأمريكي بعدم الأمن لم يسبق له مثيل وأوضحت استطلاعات الرأي العام الأمريكي أن كل اثنتين من ثلاثة أميركيين يشعرون بالقلق لإحساسهم أنهم قد يصبحون هدفاً لعمليات إرهابية في المستقبل. أعلن الرئيس السابق جورج بوش الابن "نفسه أن إحساس الأمريكي بالأمن قد تعرض لهزة كبيرة نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، وأننا تعلمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير محبقة ضد الهجوم (1)."

وبعد (26) يوماً فقط من أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأحالت أганستان عسكرياً، مما يظهر بأن الحجج الأمريكية هي ليست وليدة الحدث بل مخطط لها سلفاً ضمن الروية الأمريكية الموجهة عسكرياً وأمنياً وسياسياً، وليس ضد شخص بعينه (آسامة بن لادن)، إذ ليس من المعقول في

---

(*) يجري في أحداث 11 سبتمبر 2001، تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوهيجها لتصطدم بأهداف محددة تحتت في ثلاث منها، والأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولي في نيويورك بمدينة مانهاتن، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البناغون) في العاصمة واشنطن، ودار رئاسة البيت الأبيض (19) شخصاً على صلة بتنظيم القاعدة، وحسب الرواية الرسمية الأمريكية. وتم تفتيش الهجوم عن طريق اختطاط طائرات نقل مدنية تحلية القاعدة، ومن ثم توجهها لضرب أهداف محددة. تمت أول هجمة في نيويورك حيث صوبها توقفت نيويورك حيث أصمت أحدى الطائرات المخطوفة بالبرج الشمالي من مركز التجارة العالمي، والذي يبلغ ارتفاعه 117 متراً. وبدعها فحواري الساعة (103) اصطدمت أطراف أخرى بالبرج الجنوبي، وبلغ ارتفاعها 415 متراً.

وبعد ما يزيد عن نصف ساعة اصطدمت طائرة آخرى بمبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البناغون). والطائرات الرابعة كان من المفترض أن تعزز بهدف رابع، لكنها تطوعت قبل الوصول للهدف، وسقط نتيجة لهذه الأحداث (26) ضحايا، و(42) مفقوداً بالإضافة إلى ضحايا الجرحى والمصابين، وأصدر الرواية العامة أحقاد الحرب، وإنفاذ القانون، وحماية себя والآخرين.

ومن ما يذكر ذكر دين (آسامة بن لادن)، في في تمسيع مصورة يحيه الاعتداءات الأمريكية في 16 شباط الثاني (أكتوبر) 2004، أعلن مسؤولياً تنظيم القاعدة عن الهجوم. المذكور، تنص عليه أكثر من: الموسوعة الحرة، أحداث 11 سبتمبر 2002 بحث منشور على شبكة www.ar.wikipedia.org

(1) محمد مصطفى كمال، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 138 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام 2002، ص. 54.)
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطبية الواحدة

عالم السياسة والمصالح الاقتصادية، أن يكون شخص يعنى هو المُستهدف، بل المُستهدف هو منطقة بعيدا، وتجتمع عدد من الدول، والتي من المقترض أن تمضي قدماً للولوج في الاستراتيجية الأميركية، دون احتجاج، أو موافقة، ربما تكون الدعابة الإعلامية "مطلوب حيا أو ميتا" على طريقة رعاية المبارز، هي الرؤية الشكلية للصراع، بينما الرؤية الموضوعية مركزة أكثر على نمط وموضوع العمليات العسكرية وأهدافها المستقبلية في منطقة آسيا الوسطى.

وأبرزت التدابير الناجمة عن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية في 11 أيلول (سبتمبر) 2001 دوراً كبيراً في مفاصلة النزعة الإمبراطورية، التي تواطأت مع النزعة الوطنية التدخلية الأميركية في شؤون العالم. ويمكن القول بأن هذا الحدث شكل تحولًا مفصليًا في قمت الولايات المتحدة ذاتها، وادخل تغييرات نوعية كبيرة على مفهومها لأمنها القومي وعلى سياساتها الخارجية، بما فيها سياساتها الخارجية إزاء الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط. وتمثل الدافع الأخير في السياسة الأميركية في عهد إدارة بуш الأبن، كونها أصبحت تخضع لتياز إيديولوجي، هو تيار المحافظون الجدد. وهذا التيار تبنى موقفاً مشدداً مفاده: أن ثقة صراعاً بين الخير والشر في العالم، وان الأخير يجب أن يقفوا في صف الولايات المتحدة الأميركية، ومن لا يقف هذا الموقف فهو في خندق الأشرار! ويعتقد دعاة هذا التيار أن هناك دوراً دولياً (روسيا) للولايات المتحدة الأميركية عليها القيام به، لذا تتمتع به من إمكانيات ووسائل قوة لانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر، وإصلاح العالم وبناء على شكلة الأنموذج الأميركي، أو على الأقل بما يتبلاع والمصالح الأميركية وذلك للتوافق بين المثل الأميركية والقوة الأميركية.

فيما يشكل بعد النفطي في منطقة حوض بحر قزوين، دافعاً آخر، وذلك لوجود أهدافيات إستراتيجية من النفط والغاز (انظر الفصل الثالث) في منطقة

(1) محمد علي سرحان، "أمريكا العولمة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، ؛ دمشق : دار صفحات للنشر والتوزيع، 2007، ص 91.
(2) ماجد كمال، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وولادة وإشكالات، دراسات إستراتيجية، العدد 122، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص ص 38 و92.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل الوضعية الواحدة

بحر قزوين. وبخاصة أن الفريق السياسي الذي أدار الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، هو نفسه الذي خاض - قبل عشر سنوات - الحرب في الخليج من أجل النفط (أل بوش، ديك تشيني، كولن باول، فضلا عن الاهتمامات النفطية للرئيس الأمريكي السابق بوش الابن ..). ويمكن القول أن البعد النفطي إنما يكتسب أهمية خاصة، سواءً من منظور الاستهدافات الاستراتيجية الأمريكية في "التمركز" بالقرب من منابع النفط واحتياطاته الاستراتيجية في العالم، أم من منظور أن نفط وغاز بحر قزوين، يمثلان ركيزة اقتصادية، يمكن أن تغير معالم المنطقة بما سوف توفره من ثروات هائلة لدول المنطقة، وبخاصة للدول المشاطئة على بحر قزوين.

وهي: روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان.

وهنا، أيضاً، لنا أن نلاحظ كيف أن هذا العامل، وما يواكب من صفقات شركات النفط العالمية في منطقة آسيا الوسطى، مرتبط في توجهات السياسة الأمريكية بشرطين أساسيين: الأول، معن، ويرتكز إلى تحاشي إشراك إيران في أي مشروع استثماري لإنتاج المحروقات، والثاني، غير معن ويدعم على تجنب تعزيز الدور الروسي، من جديد في أي نشاط اقتصادي ينظر بالجهوريات السوفيتية السابقة، وبخاصة جمهوريات آسيا الوسطى. ويتجلى هنا "موقع أفغانستان" في إطار البعد (النفطي) ... هذه الدولة التي ساهمت الحروب التي شهدتها على مدى ما يزيد من عقود من الزمان، في دفعها إلى حالة "الدولة (مثل الصومال)، كانت قد باتت منذ سنوات - ساحة لتنافس اقتصادي محتمد بين بعض شركات النفط العالمية، كشركة "بريداس" الأرجنتينية من جانب وشركة يونوكال الأمريكية من جانب آخر، والتي تتولى مشروعات إنتاجية في جمهوريات آسيا الوسطى وتوصيله إلى الأسواق العالمية(1).

ومع كون منطقة آسيا الوسطى، تمثل الحلقة الأكثر وهنا في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة آسيا، ومن ثم فإن السيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية

1) حسن معلوم، الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والأفق، مصدر سابق، ص 87.
أوضاعاً إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية. وهنا تبرز أهمية " أفغانستان " في الإستراتيجية الأمريكية، إذ تمثل منطقة أطراف مباشرة للقوى الفاعلة والمنطقة في آسيا، كالصين، وروسيا، والهند، والباكستان وإيران. فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا، كما تعدد الحلقة الأخيرة في سلسلة تطبيق الصين القوة الأسية المحتملة لمنطقة الولايات المتحدة الأمريكية.

ففضلًا عن ذلك فإن منطقة آسيا الوسطى وبضمانها منطقة حواسب فرز تطوي على إمكانات وموارد أولية (نفط وغاز طبيعي) بما يوحيها لكون إسليا استراتيجيا، أو منافساً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي، كما يمكن استثمار موارد الطاقة (النفط والغاز) في عمليات الضغط والمساواة مع القوى الآسيوية الأخرى التي تعمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة.

يضاف إلى ذلك أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلا حيوياً في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الاقليم الآسيوي(1). ومن ثم فإن التحرك المكتف السينيسي والعسكري، والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفغانستان، لا يعني بالضرورة توفير حلول لهذه الأزمة الإقليمية، بقدر ما يكون مدخلا رئيسا لتحقيق مصالحها الحيوية.

ثالثاً، إستراتيجية أوباما تجاه أفغانستان:

عندما أعلنت "باراك أوباما" دست الحكم في واشنطن في كانون الثاني(يناير) 2009، باشر بتغيير الخطاب السياسي (المعلن) للولايات المتحدة الإستراتيجيا تجاول العلاقة المتورطة بينها وبين الدول الإسلامية جراء قيام إدارة بوش باحتلال دولتين إسلاميتين، هما أفغانستان والعراق، ولذلك قام بزيارة القاهرة، وألقى خطاب في رحب جامع القاهرة، أكد فيه: " لقد أثبتت القاهرة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين حول العالم، أستنادا إلى المصاومة المشتركة والاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أميركا والإسلام لا يعارضان بعضهما ولا

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، (بغداد: كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد) 2005، ص 238.
الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطبية الواحدة

داعي أبداً للتنافس فيما بينهما، بل ولهم قواسم وبمبادئ مشتركة بلطفيان عبرها، إلا
وهي مبادئ العدالة والنقد والتسامح وكرامة الإنسان"(1). وقد عكست الإستراتيجية الأمنية للرئيس "أوباما" عام 2001، والتي صدرت
عن البيت الأبيض لاحقاً، جاناً رئيسًا من أفكراه عبر خطبه المختلفة، بأن التحديات
التي تواجه الشعب، والوطن، والمصالح الأمريكية، والتي ركز خلالها على
التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة إنها تحولت بصورة
دراميكية في السنوات العشرين الأخيرة نحو تهديدات أمنية جديدة، أهمها الآتي:

1. منع انتشار الأسلحة النووية: بعد الرئيس باراك أوباما إن انتشار أسلحة
الدمار الشامل ووجهه خاص الخطر المائل في سعي المتطرفين (Extremists)
وبعض الدول لحيازة أسلحة نووية، هو الخطر الأشد وقفة على الشعب الأمريكي.
ولهذا السبب أولت الحكومة الأمريكية أهماً كبيراً لمخططات منع انتشار الأسلحة
النووية، وتحمل الإدارة الأمريكية مسؤولية كبرى ومفردة لحماية الشعب
الأمريكي من خطر حدوث ذلك.

2. الإرهاب العالمي: ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية، إستراتيجيتها غير
المتواترة لتعطيل وتفكك وإلحاق الهزيمة (بجماعات إرهابية) موجودة في أكثر من
دولة، مثل منظمة القاعدة وإتباعها، ووفقًا لتاكيد الرئيس أوباما: "بان الخطوط
الأمامية لهذه المعركة هي في أفغانستان وباكستان، إذ تمارس الولايات المتحدة
الأمريكية ضغوطًا لا هوية بها ضد القاعدة ووقف زخم طالبان وتعزيز آمن وطاقات
شركتانا". 

3. التحدي الاقتصادي: حدثت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، ولأول مرة، منذ أن
بدأ الرؤساء الأميركيين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بإعداد فقرة
تضمنت تعزيز النظام الاقتصادي الأمريكي في عصر العولمة الاقتصادية
(Economic globalization)

(1) لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى خطاب الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران (يونيو)
وعلى الرابط: www.america.gov
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطاعية الواحدة

العشرين (1) ، كونها المنبر الأساس للتعاون الاقتصادي الدولي. وعلى حد وصف الرئيس أوباما "إذا نُعاني الآن من أزمة اقتصادية مُدمرة ، ونحن مصممون على أن تكون تركتها أساسا جديداً للازدهار الاقتصادي.

4. المحافظة على القوة الأمريكية: وفقًا لما ورد بالوثيقة "إن تنفيذ هذه الخطة ليس بالأمر البسيط، ولكي يكتب لها النجاح، علينا أن نوازن، وأن نوحد بين كل عناصر
القوة الأمريكية وان نحدث قدرات أمنا القومي في القرن الحادي والعشرين وعلينا أن نحافظ على التفوق التقليدي لمؤسساتنا العسكرية في القرن الحادي والعشرين (2).

وقد أولت إدارة باراك أوباما بثورة إستراتيجية دفاعية محددة حيال أفغانستان جرى إعلانها بعد ثلاثة أشهر من تولى أوباما السلطة ، والتي تتكون من المحاور الأربعة:

المحور الأول: زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان بحوالي ثلاثين إلفا لينضم هذا العدد إلى القوات الموجودة ، والتي تقدر بحوالي ( 71 ) إلف جندي أميركي إضافة إلى القوات التي تنتمي إلى قوات حلف الناتو.

المحور الثاني: ويتمثل في الوعد بانسحاب القوات الأمريكية في غضون (18) شهراً ، أي منتصف عام 2011، ولعل هذا الوعد يخاطب منتقدي سياسة أوباما في أفغانستان، أكثر منه استجابة للتحديات التي تواجهها القوات الأمريكية على الأرض.

ومعما فأن هذا التاريخ ليس نهائياً لأنسحاب هذه القوات، بل إنه يعتمد على التقدم في أحداث الاستقرار وترجمة هجمات طالبان.

(1). تبلى فترة مراجعة عشرين خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى في واشنطن في أيلول ( سبتمبر ) 1999 وتراجع العدد ليكون (15) دولة وأضيف إليها الاتحاد الأوروبي. وتتكون دول المجموعة حاليا من الدول الصناعية الثمان الكبرى إضافة إلى: الصين، والأرجنتين، والبرازيل، والهند، واندونيسيا، والمكسيك، السعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والإتحاد الأوروبي. وتعد اجتماعاتها سنويًا على مستوى وزراء المالية ومحافظ البنك المركزي في دولة من دول المجموعة، إلا أنها عقدت في الثاني من نيسان ( أبريل ) 2009 اجتماعاً في لندن على مستوى رؤساء الدول، وكان من أبرز الحاضرين الرئيس باراك أوباما والرئيس الفرنسي والرايع السوفيتي . ومن أهم قرارات المجموعة تخصيص مبلغ قدره مليارات دولارات لصدقية النقد الدولي لمواجهة أبعاد الأزمة المالية العالمية. لتفاصيل أكثر انظر: خبير عباسزاده: دور مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 57، ( ذبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009، ص. 32.

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأميركية النفطية في ظل القطبية الواحدة

المحور الثالث: ويتمثل في محدودية المهمة التي رسمها أوباما للقوات الأميركية في وقف المد الطالباني، وعدم السماح لهذه الحركة في السيطرة على المزيد من الأراضي الأفغانية.

ولو دقنا السؤال في خطب وأستراتيجية الرئيس "باراك أوباما" الأمنية لاكتشفنا أنه على الرغم من لهجه المرنة وغير الاستعلائية، إلا أنه استمر بتبنيه للمشروع الإمبراطوري الأميركي ولم يتخيل عنه، فهو ما زال ينطلق من هيمنة فانض القوة العسكرية باعتبارها معطى ثابتاً لا يخضع للمناقشة أو المسائلة، ويعود أن مكمن الخلل في تعثر المشروع يعود إلى الاستعمال (الغبي) للقوة العسكرية الأميركية من قبل الإدارة السابقة.

وبخاصة إدارة يوش وأنت، ويدعو إلى ضرورة إقلاع واسع وشامل عن استخدام القوة الخشنة (Hard power) المهيمنة بصورة منفردة على الساحة الدولي لتنفيذ استراتيجيتها الكونية، ويطلب باعتماد استراتيجيتها القوة الذكية (Smart Power) من خلال المزج الخلاق بين القوة الخشنة والقوة الدبلوماسية (Soft power) وكأنه يعتب أسلاكه على عدم توظيف عناصر القوة الأميركية الكاملة لخدمة أهداف الأمن القومي الإمبراطوري. ويجب على أوباما، بحسب وجهة نظره، أن تستعمل قوة الإذعان والإقناع معاً ولا تنسي مفاعيل استعمال القوة في الميادين الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وتساهم مع التوجه الإمبراطوري الجديد لإدارة أوباما، جرى تعديل الإستراتيجية الأميركية في الأول من كانون الأول (ديسمبر) 2009، والتي صدرت تحت عنون "The Way Forward in the Way Forward in Afghanistan and Pakistan" والتي عُرفت إعلامياً "بالإستراتيجية الإمبراطورية الجديدة في أفغانستان" وتشمل تشجيع جهود الحكومة الأفغانية على دمج المتمردين القابلين للتصالح.

(1) نجيب الغضبان، إستراتيجية أوباما في أفغانستان، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية، (الترنت)، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٦، www.aljazeera.net
(2) ص. ٣٦.
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في ظل القطبية الواحدة

كما اعترفت الوثيقة صراحة بأنه لا يمكن كسب الحرب في أفغانستان بدون إقناع المتمردين غير الملزمنين إيديولوجياً بترك سلاحهم والابتعاد عن القاعدة وقبولهم الدستور الأفغاني (1).

وتأسسًا على ما تقدم، يتضح بأن هناك معوقات بنوية، موضوعية وذاتية تواجه استراتيجية الرئيس "باراك أوباما" لإحداث تغييرات جوهرية وسرية في المسار الاستراتيجي الأمريكي حيال أفغانستان. رغم المتغيرات التي اتخذها لتعديل الفرضيات العملية للاستراتيجية الأمريكية، ولكن ذلك ليس كافياً لفتح مسار جديد أو إحداث قطيعة تامة مع الذهنية المروعة للمؤسسات الحاكمة في واشنطن والتي تؤمن في فرض الهيمنة لتحقيق مآربها الاقتصادية وبخاصة التي تتعلق بالنفط، حتى لو كان ذلك باستعمال القوة العسكرية.

ولا تختلف التوجهات العسكرية للإجراءات الأمريكية، سواءً أكانت جمهورية أم ديمقراطية حيال أفغانستان في مضمونها المعلنة باستهداف النشاط الإرهابي والذي تمثله حركتي طالبان والقاعدة في المدى المحدود في أفغانستان. فيما يشكل العامل النفطي في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى عنصرًا حاسمًا في توجهات إدارة الرئيس "باراك أوباما" وعلى اعتبار أن التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان يمثل نقطة ارتكاز في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى بحر العرب جنوبًا وتركيا والبحر الأبيض المتوسط غربًا والاتحاد الروسي شمالًا، وهي منطقة حيوية سترتدي طابعا دوليا بصورة مباشرة.

لذلك فإن أي تغيير في الهيكل الجيو-سياسي في المنطقة سيُعد، وفقًا للمنطق الأمريكي المعاصر، خطراً على الاستقرار السياسي والاقتصادي الأمريكي والعالمي، وكانت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، فرصة مناسبة أخذتها الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لتحقيق مراميها الاستراتيجية عبر شن الحرب على أفغانستان واحتلالها بعد (26) يومًا فقط من أحداث سبتمبر، ومن ثم نشر وجود عسكري دائم في أفغانستان وبيئة دول حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى.

(1) محمد فايز فرحات، الحوار مع طالبان أفغانستان.. بدون لا يضم الاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 180 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "أبريل" 2010)، ص. 131.
إلى جانب حسابات إستراتيجية أخرى ترتبط بطبيعة التنافس الدولي في آسيا الوسطى على المدى الاستراتيجي.
الفصل الثالث
الإمكانات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين وآسيا الوسطى

• تمهيد:

في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) 1991، أعلن رؤساء ثلاث جمهوريات سوفيتية هي: روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا عن إنشاء كمونولث جديد ووضع نهاية الاتحاد السوفيتي كدولة. وجاها هذا الإعلان ليضع حدًا للمحاولات التي كان يقوم بها الرئيس السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف)، لإيجاد تجمع جديد وصيغة مناسبة للاتحاد السوفيتي للخروج من الأزمات المستعصية التي كان يواجهها، وبخاصة الأزمات الاقتصادية المتعاقدة. وبعد إعلان هذا الكمونولث بادر الرئيس السوفيتي بتقدم استقالته من منصبه في نهاية عام 1991، وذلك انتهى الاتحاد السوفيتي رسمياً كدولة.

وعقب هذا الحدث، أعلنت أقاليم جنوب الاتحاد السوفيتي الواقعة في مناطق آسيا الوسطى وحوض قزوين والقوقاز عن استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق وظهرت على مسرح الأحداث مجموعة من الدول التي تمتلك إمكانيات كبرى من احتياطيات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، وسرعان ما استقلت أهمام القوى الكبرى المنافسة للسياسة السوفيتية السابقة، والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي بادئ الأمر لم تكن لدى الولايات المتحدة'americana' إستراتيجية متماسكة وواضحة المعالم حيال الدول الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى وبحر قزوين. فقبل عام 1991، لم تكن للولايات المتحدة'americana' مصلحة اقتصادية مباشرة لا في دول إقليم القوقاز ولا في دول آسيا الوسطى، كون هذه المناطق كانت جزءًا من مناطق النفط السوفيتي. ولكن عقب استقلال الدول القزوينية، وتوقيع عقود النفط الكبير بين شركات النفط الأميركية مع حكومات كازاخستان وأذربيجان سندي 1993 و1994 لاستغلال احتياطيات الطاقة الجديدة، هي التي جعلت صانعي السياسة الأميركية يولون اهتماماً خاصاً بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين. ومنذ عام 1991 شكل الإدراك الاستراتيجي الأميركى لأهمية احتياطيات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، في دول بحر قزوين وآسيا الوسطى،
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين وآسيا الوسطى

مُتغيرًا جديداً للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الفصل سيتم دراسة هذا الموضوع بثلاث مباحث. تتناول المبحث الأول، الأهمية الجيوبوليسية لبحر قزوين ودول آسيا الغربي. وتخصص المبحث الثاني ب່تعرضاً الاحتياجات النفطية في دول بحر قزوين وآسيا الوسطى. فيما تطرق المبحث الثالث إلى معوقات تطور الإمكانيات النفطية في دول حوض قزوين وآسيا الوسطى.
المبحث الأول
الأهمية الجيوسياسية لبحر قزوين ودول آسيا الوسطى

أولاً. بحر قزوين:
يُعد بحر قزوين (Caspian Sea) أكبر مسطح مائي مغلق في العالم، ويمتد من الشمال إلى الجنوب على الحدود بين آسيا وأوروبا، إذ تصل مساحته إلى (450) ألف كيلومتر مربع، ويتصف بملوحته العالية، فضلاً عن إن مستوى سطحه يقع دون مستوى سطح البحر بـ (28) متر في حين يتباهن عمقه ل يصل في الأجزاء الجنوبية منه إلى (850) متر. أما الأجزاء الشمالية منه فقد يكون أكثر ضبابية، حيث يصل عميقها إلى (5) متر.

يعود السبب في ذلك إلى كثرة الأنهار التي تصب في الأجزاء الشمالية منه والتي غالباً ما تكون محملة بالمواد العالقة التي ترسوب في تلك الأجزاء والذي ينعكس بدوره على مستوى عمق المياه فيه. ويعد نهر (الفولغا) من أهم الأنهار التي تصب في تلك الأجزاء فهو يرود بارزاً بطول (75%) من مياه الجريان في بحر قزوين (1)، الأمر الذي يشير إلى الدور الذي يلعب هذا النهر في الإسهام في نسبة الرواسب التي يجلبها إلى تلك الأجزاء. ويبلغ متوسط عمق البحر نحو (48) وبلغت كمية المياه فيه حوالي (26) ألف كيلومتر مكعب، وإجمالى الساحل مع الجزر نحو (7000) كيلومتر (2).

تطل إيران على بحر قزوين من ناحية الجنوب، وتركمانستان وكازاخستان من ناحية الشرق، وروسيا وأذربيجان من ناحية الغرب. وتقع في بحر قزوين حوالي (50) جزيرة داخل مساحة تبلغ (450) ألف كيلومتر مربع، وهي مساحة البحر المذكور. أما السواحل القزوينية فتبلغ (1379) كم منها (600) كم في الأراضي الإيرانية (3) و(260) كم في جمهورية أذربيجان و (1000) كم في كازاخستان والباقي.

في روسيا وتركمانستان (1). ولا تقتصر ثروات بحر قزوين على النفط والغاز الطبيعي المستقر تحت قاعه، وإنما تتوحي مياهه على ثروات مهمة، خلافاً لبقيمة البحار، فميامه مشهورة بالكديرات، وغنية بالأسماء الثمينة والمعروفة بسمك السلمون وبويضة الكافية" (2).

أما بالنسبة لتسمية هذا البحر، فنجد يتخذ عدة أسماء، فنذكر من يطلق عليه تسمية بحر الخزر، وكذلك تسمية بحر قزوين. وهما التسميتان الأكثر شيوعاً في المصادر والأوساط العلمية، فضلاً عن تسميات أخرى مثل بحر مازندان وبحر جرمان. وتعود تسميته ببحر قزوين إلى انتشار قبيلة باسم (Casp) في السواحل الجنوبية من هذا البحر. في حين تعود تسميته ببحر الخزر إلى انتشار قبائل الخزر اليهودية التي يؤكد العديد من الباحثين الذين تناولوا تاريخ الخزر بأنهم شعب من أصل تركي قد عاش في أواخر أسرية ثم قدم في مدة مبكرة إلى شرق أوروبا عبر الطريق البري المار شمال بحر قزوين، حيث استقروا حول بحر قزوين ومناطق جبال القوقاز، لتمتد بذلك نفوذهم من بحر قزوين إلى البحر الأسود، ضمن المنطقة التي سميت فيما مضى من الزمن بإقليم الخزر. وعلى الرغم من أهمية هذه الحقيقة فإن تسمية بحر قزوين تُعد الأكثر استعمالاً في المصادر والأوساط العلمية باللغتين العربية والإنكليزية، في حين بقيت تسمية (بحر الخزر) قاصرة على الكتابات الفارسية، لذلك اعتمدت التسمية الأولى التي أطلق على هذا المسطح المائي في ظلها تسمية بحر قزوين (3).

ثانيا. دول حوض بحر قزوين:

تعد آسيا الوسطى أو (ترانس أوكسانيا)، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به حتى بداية القرن العشرين، وهي ترجمة لاتينية لأسم (بلاد ما وراء النهر)، الذي أطلقه

(1). فهد مزبان، خzar الخزر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومارد بحر قزوين. رؤية تحقيقية لرسالة السياسة الخارجية ومعارفتها، مجلة علوم الإنسان، أمستردام، السنة (6)، العدد (23)، ص 2007.
(2). تأصيل أكثر أنظراً: بحر قزوين... معلومات أساسية، 1009/2010 والنشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.islamonline.net.
(3). د. بازي مصطفى محيى الدين، التنافس الدولي على موارد نابئ ثقل النفط من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة بغداد، (غير منشورة)، 1406، ص 904.
العرب عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول. وتضمن كل من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان، وفي محاولة لوضع إطار عام لتعريف منطقة دول حوض قزوين واسيا الوسطى، هناك معيار:

الأول: المعيار الاستراتيجي:

ويتمثل في وجود مجموعة من المصادر والأهداف الاقتصادية المشتركة بين مجموعة دول آسيا الوسطى وبحر قزوين. إذ جلب انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991 الاستقلال لجمهورياته الجنوبية الواقعة بين القوقاز، والحدود الصينية وتشكل هذه الجمهوريات التي يشار إليها اصطلاحا بدول (آسيا الوسطى) من: كازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وفيغشتان، أضافة إلى أذربيجان، والتي تحتل مساحة واسعة من الأرض تزيد على (1.1) مليون ميل مربع، معضما تضاريس صعبة إلى حد يصعب تخييله، ويقطنها (51.1) مليون نسمة. أي أقل قليلا من عدد سكان بريطانيا. يقع بحر قزوين على الجناح الغربي لمنطقة آسيا الوسطى، وهو حوض رسوبي ضخم تكمن على شطانه الثروة الهيدروكربونية للمنطقة. وعلى الشاطئ الغربي لبحر قزوين، تشكل الدول القوقازية وهي كل من (أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا) الجسر الذي يربط آسيا الوسطى بتركيا حليف الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو. وعلى الحدود الشمالية لجورجيا تقع الشيشان، وهي إحدى جمهوريات روسيا الاتحادية، والتي تستحوذ على أهمية خاصة جراء مرور خط أنابيب النفط (السوفييتية الأصل) والمتندرين من باكو عاصمة أذربيجان إلى البحر الأسود، مما جعل التدخل العسكري الروسي فيها حتميا من الناحية العملية.

أما على الشاطئ الجنوبي لبحر قزوين فنهران إيران البلد الوحيد في المنطقة العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، والذي يمتلئ من الأميال جنوبا في اتجاه الخليج وبحر العرب. وأخيرا وعلى الجناح الشرقي لآسيا الوسطى تقع أفغانستان التي مزقتها الصراعات ورسمت لها وظيفتها كممر لخط أنابيب النفط.
المتمد من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي، شركة (يوتوكلال) منذ بضع سنوات وهي شركة نفت وغاز أمريكية كبرى (1).

الثاني: المعيار الجغرافي:

نظرًا لعدم وجود اتفاق واضح ومحدد في أدبيات الجغرافية السياسية حول تعريف آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على أنها في قلب القارة الأسيوية، فهي ليست لها حدود جغرافية دقيقة ومحددة، كونها تعرف بأنها منطقة تقع في قلب آسيا الوسطى بعيدة عن المحيطات والبحار الكبرى. ورغم ذلك ظهرت آراء واتجاهات عدة تعريف منطقة آسيا الوسطى وتحددها جغرافيا، ومن أولى هذه الاتجاهات من بحدها على أنها المنطقة المحصورة بالدول الآثية: طاجيكستان، أوزبكستان، فيرغزستان، تركمانستان، وكازاخستان، ويمثل هذا التيار (جيفري هويل) وهو من كبار المتخصصين بشأن آسيا الوسطى. أما الاتحاد الثاني، فيحدد منطقة آسيا الوسطى بأنها المنطقة الممتدة شرقي الخط الممتدة جنوب شرقى الآورال وبحر قزوين وحتى شمال غربي الصين ومنغوليا، ويمتد طويلاً من جنوب سيبيريا في الشمال إلى شمالى وشمالي شرق إيران وأفغانستان ومنغوليا والأقاليم المستقلة ذاتياً في غرب الصين (منغوليا الداخلية وإقليم سيغيانغ بوغور، والتبت)، فضلاً عن كازاخستان والجمهورية الأربعة الأخرى (طاجيكستان، وأوزبكستان، فيرغزستان، وتركمنستان). وهذا التيار تمثله دائرة المعارف البريطانية وهو واسع جداً (2).

فيما يعكس الاتجاه الثالث، ما تمثله الوضعية البريطانية، والتي تذكر بعدم وجود حدود جغرافية دقيقة لهذه الدول، بقدر ما تعكس حضاراتها التاريخية، فهي تحددها، بأنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبيريا، ومن الجنوب إيران وباكستان.

---

(1). أبناء التلجد، العاطش إلى النفط، ماذا فعل أميركا بالعالم لضمان أنها النفطية، ترجمة مازن الجندلي طاش (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 163.

الثاني: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

والهند وبنغلاديش، وهذه المساحة تضم (كازاخستان، تركمانستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان)، وجزء من إقليم سيغيانغ الإسلامي في الصين (1).

إما الباحثون العرب فيجدون منطقة آسيا الوسطى بالدول ذات الأغلفة الإسلامية وهي: كازاخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيکستان ويبقينا إلى جمهورية أذربيجان الواقعة في إقليم الفوقاز والمتلاجة على بحر قزوين (2).

تتوزع الإمكانيات النفطية لحوض بحر قزوين مابين دول آسيا الوسطى في كل من: (كازاخستان، تركمانستان، وأوزبكستان، طاجيکستان، قيرغيزستان) حيث تشتاق كازاخستان وتركمانستان، والتي تمثل أكبر دول بحر قزوين امتلاكاً للغاز الطبيعي، الأحوال التعرضية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين. بينما تمثل بقية الدول والثالثة والمحتلة حقولاً نفطية ثرية بالوقت الحاضر تمثل أهمية من نوع آخر تمكن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط والغاز من هواتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا. ومن بين دول الفوقاز الثلاث (أذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا) تمثل أذربيجان أكبر دول بحر قزوين امتلاكاً للثروة النفطية، بينما تمكن أهمية الدولتين الأخريين في فعليتية الموقع الجغرافي لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى تركيا وجنوب أوروبا (3).

في ضوء ما تقدم، فإن نطاق التعريف بدول آسيا الوسطى وبحر قزوين سيضم الجمهوريات الخمس، التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 وهي كل من: أوزبكستان، طاجيکستان، وكازاخستان، وتركمانستان وقيرغيزستان، إضافة إلى جمهورية أذربيجان التي تقع على السواحل الغربية لبحر قزوين، مع إعطاء أسقفي للدول النفطية في وسط آسيا وحوض قزوين والمتلائمة بالدول الخمس أنفس النذر. هذه الجمهوريات الست التي تقع في وسط آسيا، عدا أذربيجان التي تقع على


(2) محمد ياس خضير خلف الغريبي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005، ص 3 و4.

(3) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع الدولي على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2007)، ص 76.
الساحل الغربي لبحر قزوين ضمن إقليم القوقاز، أصبحت حدودها الجغرافية والسياسية واضحة المعالم، وكما يأتي:

1. جمهورية أذربيجان: هي الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي تقع في إقليم القوقاز خارج منطقة آسيا الوسطى، ولكنها تطل على بحر قزوين، وتقع في الجزء الشرقي لمنطقة موارر جبال القوقاز.

أذربيجان (Azerbaijan) توجد على أراضي من الشمال ومن الشمال الغربي جمهورية جورجيا، ومن الجنوب الغربي جمهورية أرمينيا، ومن الجنوب إيران. وهي أصغر الدول الثلاثة المتواجدة في بحر قزوين من جمهوريات آسيا الوسطى. كما تعبر أذربيجان باسم آخر، إلا وهو أرض النار، وعرفت بهذا الاسم لأن حقول الغاز فيها تنتمي النار من الأرض عند خروجها، حيث تمثل هذه البلاد احتياطاً كبيراً من الغاز الطبيعي. وتبلغ مساحة أذربيجان نحو (٤٥٦,٦٨) كم²، فيما يبلغ عدد سكانها نحو (٨,٥٦) مليون نسمة، كما تمثل أذربيجان مصادر طبيعية متنوعة أهمها: النفط، والغاز الطبيعي والهيدروCAR، والألمنيوم، وتنتج مواد زراعية متنوعة منها: القطن، البذور الشاي والفاكهة.

2. جمهورية كازاخستان: يعني اسم كازاخستان (Kazakhstan) باللغة الفارسية أرض (القوقاز) وتعتبر أكبر الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي

(1) الموسيوحة الحرة: أذربيجان، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط:
www.ar.wikipedia.org


(3) فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، ط (١) طنطا: مطبعة غياشي، (٢٠٠٥) ص ٢٠٠.
الثاني: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

(1) تقع كازاخستان في وسط قارة آسيا، أو فيما يعرف حديثًا بقارة أوراسيا، وجزئياً في أوروبا الشرقية، شرق نهر الأورال، وعلى مفترق الطرق للحضارات القديمة. ولها حدود مشتركة مع كل من روسيا من الشمال، وأوزبكستان وقيرغيزستان وتركمانستان من الجنوب، والصين من الشرق وبحدها بحر قزوين من الغرب. وبلغ طول حدود كازاخستان الإجمالية (15) ألف كيلومتر. وتعد أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها الكلية (2,902,474 كم²) وتحتل المرتبة التاسعة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا الصين، الولايات المتحدة الأميركية، الأرجنتين، البرازيل، كندا، الهند وآسيا. وتمتد من الغرب إلى الشرق لمسافة (2800 كم) ومن الشمال إلى الجنوب لمسافة (1600 كم).

فيما يبلغ عدد نفوسها نحو (15،600) مليون نسمة. وتتميز جمهورية كازاخستان بكونها تمثل ثروات طبيعية هائلة، وتحتل المرتبة الأولى في العالم باحتياطياتها المكشوفة من الزنك، والمرتبة الثانية من الفضة والرصاص والكروم والمرتبة الثالثة من النحاس، والمرتبة السادسة من الذهب. وتعد كازاخستان الدولة النفطية الأولى من دول حوض بحر قزوين وتتركز احتياطياتها النفطية والغازية في المناطق الغربية من أراضيها (2).

(2) جمهورية تركمانستان: تركمانستان (Turkmenistan) إحدى دول آسيا الوسطى، تقع في الجنوب الغربي لمجموعة دول بحر قزوين. تحدها من الشمال كازاخستان ومن الشمال الشرقي أوزبكستان، ومن الجنوب الشرقي أفغانستان ومن الجنوب إيران، ومن الغرب بحر قزوين. تبلغ مساحتها (100،188،142 كم²)، وطول حدودها الإدارية (3736 كم). وتشتراك مع أفغانستان بحدود طولها (44 كم) ومع أوزبكستان بحدود طولها (279 كم) ومع إيران (992 كم) ومع كازاخستان (84 كم) ومع

(1) لتفاصيل أكثر انظر الموقع الرسمي لسفارة جمهورية كازاخستان في الرياض على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلى الرابط: www.kazembygulf.net (2) U S. department Of state.kazakhstan.April.2009: It is available at : www.state.gov
أوزبكستان (1921) كم وهي تطل على بحر قزوين بمسافة طولها (1768) كم (1). يبلغ عدد سكان جمهورية أوزبكستان نحو (6.9) مليون نسمة. وتتمثل ثروات طبيعية كبرى، أهمها الغاز الطبيعي، النفط، الرصاص، والفضة. وتتمثل ثروات زراعية متعددة، وأهمها القطن (2).

4. جمهورية أوزبكستان: تقع جمهورية أوزبكستان (Uzbekistan) على سفوح جبال (تيان شان) القسم الجبلي الواقع في إطراف وادي فرغانة، تحدها من الشمال والشمال الشرقي جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان، ومن الجنوب الغربي جمهورية تركمانستان، ومن الجنوب الشرقي جمهورية طاجيكستان ومن الجنوب أفغانستان (3). وتبلغ مساحة أوزبكستان (000.74) كم²، فيما يبلغ عدد سكانها (27.31) مليون نسمة. تمتلك أوزبكستان موارد طبيعية هائلة أهمها: الغاز الطبيعي، النفط، الذهب، الفحم، البوتانيوم، الفضة، النحاس الرصاص والزئبق (3).

5. جمهورية طاجيكستان: يعني اسمها طاجيكيستان (Tajikistan) أرض الطاجيكي، وهذا الشعب من السلالات العربية في المنطقة. وطاجيكانستان من أشد المناطق اشتغالاً بالصراعات في الداخل، ومن خارج حدودها أيضاً وكان الطاجيكان يعيشون في بخارا وتركمانستان ثم اتحد العنصرين مما ليكونا الطاجيكان في تشرين

الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

الثالث:

1) جمهورية قيرغيزستان: تقع جمهورية قيرغيزستان (Kyrgyzstan) على
امتداد الحدود الشرقية لمنطقة آسيا الوسطى، وتشتهر حدودها الشرقية مع إقليم تركمانستان الشرقية وهو حالياً يتبعت الصين الشعبية. وتحد قيرغيزستان من الشمال أوزبكستان. ومن الجنوب الغربي والغرب جمهورية طاجيكستان. تبلغ مساحتها (198,500) كم²، فيما يبلغ عدد سكانها نحو (5,300) مليون نسمة. وتمتلك قيرغيزستان موارد طبيعية متنوعة أهمها: الذهب، الفحم، النفط، الغاز الطبيعي والرصاص (1). ويعتمد اقتصاد قيرغيزستان بنسبة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي والخدمات. وتمتلك موارد طبيعية متنوعة أهمها: الذهب، (حيث تعتمد معظم تجارتها الخارجية على المخللات الذهبية والأحجار الكريمة)، وكذلك حجر الأثمد (حجر الكحل) والفحم، والزئبق، والبورانيوم، والزئبق، والاحتياطيات المكتشفة من النفط والغاز الطبيعي لا تزال محدودة لا تتعدى (0.4) مليون برميل.

2) Fawzi Drouis, التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصدر سابق، ص.30.
حول أطماع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>حالة الاستيراد الخارجي في الوقت الحاضر</th>
<th>أهم الموارد الطبيعية</th>
<th>السكان مليون نسمة</th>
<th>المساحة /كم²</th>
<th>العاصمة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td></td>
<td>النفط، الغاز الطبيعي، الرصاص، الحديد والألمنيوم</td>
<td>8,256</td>
<td>66,600</td>
<td>باكو</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان</td>
<td></td>
<td>النفط، الغاز الطبيعي، الرصاص، الفضة</td>
<td>15،600</td>
<td>2،724،000</td>
<td>أستانة</td>
</tr>
<tr>
<td>تركمانستان</td>
<td></td>
<td>الغاز الطبيعي، النفط</td>
<td>6،900</td>
<td>448،400</td>
<td>عشق أباد</td>
</tr>
<tr>
<td>أوزبكستان</td>
<td></td>
<td>النفط، الغاز الطبيعي، الذهب، البورانيوم، الفحم، الرصاص والزنك</td>
<td>27،720</td>
<td>447،400</td>
<td>طشقند</td>
</tr>
<tr>
<td>طاجيكستان</td>
<td></td>
<td>النفط، البورانيوم، الذهب، الفحم والزنك</td>
<td>7،455</td>
<td>143،100</td>
<td>دوشنبه</td>
</tr>
<tr>
<td>قيرغيزستان</td>
<td></td>
<td>الذهب، الفحم، النفط والغاز الطبيعي والرصاص</td>
<td>5،300</td>
<td>198،500</td>
<td>بشكيك</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td>71،585</td>
<td>4،027،700</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

أعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

(1) الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومنشورة على الرابط:

www.ar.wikipedia.org

(2) U.S Department of State, Azerbaijan, Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan. It is available at: www.State.gov.

(1) قيرغيزستان: معلومات أساسية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 2007/7/17 على الرابط:

www.aljazeera.net

92
المبحث الثاني
الاحتمالات النفطية في دول بحر قزوين واسيا الوسطى

أولا. الاحتمالات النفطية المؤكدة: منذ أواسط القرن التاسع عشر، أرتبط موضوع استغلال الاحتمالات النفطية في حوض قزوين واسيا الوسطى بالتأثير السياسي والاقتصادي الروسي، وذلك لمحاذاة روسيا لها، ولخضوع العديد من أقاليم المنطقة للهيمنة الروسية.

تعد صناعة النفط الروسية التي بدأت عام 1860 واحدة من أقدم الصناعات النفطية في العالم، وأن كانت الولايات المتحدة الأميركية هي الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية في هذا القطاع. وقد جرى استخراج النفط في بادئ الأمر من منطقة باكو الواقعة على ساحل بحر قزوين، ولكن روسيا القيصرية لم تكن مالكة ترواتها النفطية في ذلك الوقت، بل كان الاستثمار الرئيسي للنفط يعود إلى الأسماك الأجنبية لاسيما رأس المال البريطاني والفرنسي والسويد (1).

كانت المصالح والاستثمارات الغربية في روسيا ضخمة قبل اندلاع الثورة الشيوعية في عام 1917، وكان يهيمن عليها الثلاثة من عائلة نويل، وهما (Henri Deterding) و (Rothschild) و (Marie Deterding) و (Marcus Samuel)...

وبحلول عام 1897 وصل إنتاج حقول النفط الروسية التي لم تجاوز مساحاتها (12) ميلاً مربعاً...

فقط حول منطقه باكو في أذربيجان الحالية، إلى أكثر من (45%) من الكمية التي ينتجها العالم من النفط الخام، وبعد ذلك بسنوات قليلة عند نهاية القرن، كانت أبار النفط الروسية تنتج أكثر من نصف إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام. غير أن روسيا سرعان ما فقدت مرتبة الزعامة هذه، فقد تبّأتها الولايات المتحدة الأميركية بعد الاكتشافات النفطية في ولايات (تكساس ولوبيزيانا وأوكلاهوما).

(1). حافظ برجس. الصحراء الدولي على النفط العربي، مصدر سابق، ص 138.
الحل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

وبهذا كان لكل من أذربيجان ومنطقة آسيا الوسطى ادوار متباينة يقدر كبير خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثم خلال المدة التي وصلت فيها الصناعات السوفيتية في مجال النفط والغاز الطبيعي إلى مرحلة الذروة، وهي مدة السبعينات ومعظم الثمانينات من القرن العشرين. كانت آسيا الوسطى، وخاصة تركمانستان مساهماً رئيسياً إلى حد كبير في إمدادات النفط والغاز الطبيعي في الاتحاد السوفيتي السابق (1).

وخلال السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي السابق كانت هناك محاولات لتطوير المصادر الهيدرو كاربونية لبحر قزوين واسيا الوسطى، إلا أن الافترار إلى التمويل، وتدهور البنية التحتية، وتقاعد التقنيات المستعملة تسبب في انخفاض الإنتاج السوفيتي خلال مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحصول كل من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان وأوزبكستان، وفيرغستان على استقلالها، أعلنت الدول المذكورة عن رغبتها باستغلال ثرواتها النفطية والغازية.

وفي ضوء الأزمات الاقتصادية التي ألقت بها بعد الاستقلال وأفتقارها للتمويل والخبرة التكنولوجية، اضطرت إلى دعوة الاستثمار الأجنبي لمساعدتها في تطوير احتياطياتها النفطية والغازية. وقد مثلت هذه الدعوة فرصة ساحقة لبعض الدول المستهلكة الرائدة، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي للدخول إلى تلك المنطقة وتشجيع ودعم شركاتها النفطية ذات الإمكانيات التمويلية كبيرة والخبرات التكنولوجية العالية للدخول بمشاريع عملاقة لتطوير احتياطيات المنطقة من النفط والغاز الطبيعي، بهدف تنويع مصادر تجهيزها بالطاقة، وتخفيف اعتمادها على نفط دول الأوبك بصورة عامة، والنفط العربي على وجه التخصيص.

(1) روبرت أبيل، مصادر الطاقة في بحر قزوين، ط 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 9.
بالإضافة إلى أسباب سياسية وإستراتيجية متداخلة بضوء الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به تلك المنطقة (1).

ومع تطور الاكتشافات النفطية في دول حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، فقد تباينت تقديرات المصادر الاقتصادية المتخصصة بالطاقة لاحتياطات النفطية المثبتة للمنطقة، إذ حددت شركة البترول البريطانية، والتي اعتمدت في عرض معطياتها الإحصائية على المصادر الحكومية، كمية الاحتياطيات المثبتة بـ(84) مليار برميل بنهاية عام 2009. فيما ذكرت إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأميركية بأن احتياطيات حوض قزوين تبلغ (31) مليار برميل في عام 2008. فيما تقترب المعطيات الإحصائية التي ذكرت من قبل خبراء مجلة النفط والغاز، وكذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد (انظر الجدول –6) والتي أوردت أرقام (38) مليار برميل و(39.19) مليار برميل من النفط على التوالي.

وقد يعود هذا التباين إلى الفترات الزمنية المختلفة التي صدرت فيها تلك المعطيات الإحصائية.

فيما تذكر المصادر الإيرانية، أن الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين تقدر بـ (179.5) مليار برميل، وهذا يشكل (17.1%) من الاحتياطي العالمي المؤكد القابل للاستخراج (2). إلا أن هذه التقديرات تعد متفائلة جداً، وعلى أهميتها لأنها قد تكون صحيحة، إلا أنها لم تُعتمد في المصادر الاقتصادية الدولية المتخصصة بشؤون الطاقة حتى الوقت الحاضر.

(1) على رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية، (الكرات : منظمة الأطلسي الشرقية المصدرة للبترول (الأواكب )، 2007، ص 4).
(2) فهد مزبان الخازن، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومارد بحر قزوين، مصدر سابق، ص 3.
لا يمكنني قراءة النص العربي. يرجى إعطائي النص باللغة الإنجليزية أو إعداد النص بشكل أكثر نزاهة.
ومن الجدير بالذكر، أن معظم المصادر الاقتصادية النفطية تشير إلى أن الاحتمالات النفطية والغازية لروسيا الفيدرالية وإيران في المناطق المغمورة في بحر قزوين تعد متدنية في مستوياتها، أو أنها لا زالت غير معروفة، لأسباب متعددة
منها تركيز الاهتمام على الاحتمالات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، التي
تمتلكها كل من الدولتين المذكورتين خارج نطاق بحر قزوين، والإنجاز في تلك
المناطق لأي حال جديد من الناحية الاقتصادية وفترات طويلة. وعلى هيئة
الدراسة على تناول مصادر الطاقة في الدول القزوينية الأربع وهي: أذربيجان
كازاخستان، تركمانستان، وأوزبكستان.

ثانيا. الاحتمالات المحتملة: لا تزال أرقام الاحتمالات النفطية
( Reserves ) في دول حوض قزوين ووسط آسيا غير مستقرة. مع الأخذ في
الاعتبار أن أرقام الاحتمالات النفطية، هي أرقام تتم ضمن قدرا من التكهن وتبني
على البيانات السبيزمية ( Seismic Data ) المتعلقة بالمسح الزلزال وليس
الحفر الفعلي. ويمكن أن نضيف إلى أرقام الاحتمالات المؤكدة رقم جددياً قوامه
(186) مليار برميل أخر، مما يجعل إجمالي الاحتمالات في دول حوض بحر
قزوين يتجاوز (200) مليار برميل(1).

فما ذهبت دراسة لوزارة الطاقة الأميركية، أصدرتها عام 2000، بأن حوض
بحر قزوين، والذي حددته بكونه يشمل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان
وأوزبكستان مع أجزاء من روسيا وإيران، يحتوي نحو (750) مليار برميل من
النفط الخام، أو حوالي خمس الاحتمالات العالم الإجمالية المؤكدة من البترول (2).

في ضوء ما قدم، وباعتماد مُعطيات أرقام الاحتمالي المؤكد عالمياً من النفط
والذي يبلغ وفقًا لأحدث إحصاءات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وشركة

(1). فؤزي مديري، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصدر سابق، ص 162 و167.
(2). ميلكيل كليفر، الحروب على الموارد..الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عنوان حسن
(بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 8.
"برتش بتروليويم" المتاحة نحو (132.1) مليار برميل في نهاية عام 2009 (1)
تحتول دول حوض بحر قزوين المرتبة الثامنة على المستوى العالمي، إذ تتجاوز
احترافاتها احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الجدول 7) في الوقت
الحاضر.

(جدول 7)
أكبر أحد عشر دولة من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم
(ilibrium بنهاية 2009) (2)

<table>
<thead>
<tr>
<th>النسل</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>المملكة العربية السعودية</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>فنزويلا</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>إيران</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>جمهورية العراق</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>الكويت</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>الامارات العربية المتحدة</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>روسيا</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>دول قزوين، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>ليبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>كندا</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>الولايات المتحدة الأمريكية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

اعد الجدول من قبل الباحث باعتبار المصادر الآتية:
(1) . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبوظبي ، 2009، ص 32 .

ثالثًا: احتياطيات الغاز الطبيعي: تتميز منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى
بوجود أحواض هائلة من الهيدروكربونات المكونة لحقول النفط والغاز الطبيعي

الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

البرية والبحرية. وفي بادئ الأمر كان ينظر إلى بحر قزوين على أنه منطقة نفطية أكثر منه منطقة غازية. إلا أن تلك النظرة تغيرت لاحقاً واتجاه تزايد أهمية المصادر الغازية للمنطقة، وذلك لاعتبارات عديدة، في مقدمتها الأتية:

١. الاكتشافات اللاحقة في المنطقة، وبخاصة اكتشاف حقل (شاه دينيز في أذربيجان في عام 1999، والتي أفضت إلى زيادة كبيرة في احتياطياتها من الغاز الطبيعي.

٢. الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي والتوسع في استعمالاته ولاسما خلال العقد الماضي، نظراً للمنحة النسبية الجيدة للغاز، وللتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض في تكاليف إنتاج ونقل الغاز والتطوري التقني الذي حصل في مجال محطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة.

٣. رغبة الدول المستهلكة في تنوع مصادر تجهيزها بالطاقة وتقليل اعتمادها على النفط (١).

٤. إن للغاز الطبيعي جاذبية خاصة في مجال الطاقة، ويرجع ذلك إلى كفاءته النسبية مقرونة بالمصادر الأخرى، كما أنه من مصادر الطاقة المفضلة مقارنة بالفحم والبترول، ومن ثم فإن الحكومات التي ستتفاد خططها وطنية أو إقليمية للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون سوف تشجع استعمال الغاز الطبيعي ليحل محل الفحم والوقود السائل.

٥. وتزايدت أهمية الغاز الطبيعي لأعشابات عديدة، في مقدمتها شهرة كقود نظيف، ومخزونه الوفر، ولعنة مصادر أساسية مغذية لصناعات البترول وكيمياويات كما يستعمل في توليد الطاقة الكهربائية وفي تشغيل محطات تحلية المياه، بالإضافة إلى العديد من الاستعمالات المنزلية (٢).

(1) علي رجب، تطور أعدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وإفاقتها المستقبلية، (الكويت: منظمة الأئمة العربية المصورة للبترول "وايك"، تموز "يوليو" ٥٨٠٧) ص. ٩.
(2) محمد سعد أبو عامود ، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦ ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية بمؤسسة الأهرام ٢٠٠٧) والنشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط www.siyassa.org.eg
 وعلى الرغم من وجود تقديرات متباينة لاحتياطات الغاز الطبيعي في دول حوض بحر قزوين واسيا الوسطى (انظر الجدول 8–8) إلا أنها تتفق مع حيث المبدأ يتصدر جمهورية تركمانستان المرتبة الأولى من بين الدول القزوينية، والرابعة على المستوى العالمي، والتي تمتلك لوحةها (٨٠٠٠ تريليون متر مكعب)، وفقاً لأحدث معلومات شركة البرتول البريطانية لعام ٢٠٠٩ تليها كازاخستان، ومن ثم أوزبكستان وأذربيجان.

(جدول–8)

احترافات الغاز الطبيعي لدى دول حوض قزوين واسيا الوسطى

(تريليون قدم مكعب) بنتهاء

<table>
<thead>
<tr>
<th>إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA 2008</th>
<th>مجلة النفط والغاز 2006</th>
<th>إحصائيات شركة البوتول البريطانية BP 2009</th>
<th>الدولة</th>
<th>ت</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>42.3</td>
<td>أذربيجان</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>64.6</td>
<td>كازاخستان</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>28.06</td>
<td>تركمانستان</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>65</td>
<td>65</td>
<td>55.8</td>
<td>أوزبكستان</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
<td>40</td>
<td>11.6</td>
<td>طاجيكستان</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
<td>40</td>
<td>3.6</td>
<td>غيرغيزستان</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>295</td>
<td>443.1</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجدول أعدّ بالاعتماد على المصادر الآتية:

(1) BP Statistical Review of World Energy, June, 2009, p 22
(2) على رجب، تطور امدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي واقفاها المستقبلية، (الكويت: منظمة الأقلاد العربية المصدرة للبتول "أبويك"، تموز "يونيو" ٢٠٠٧)، ص ١٠.

وفي ضوء ما نقدم، يتضح أن احتياطات دول المنطقة من الغاز الطبيعي هي أفضل نسبياً بالمقارنة مع احتياطاتها النفطية. إذ تحتل الدول القزوينية المرتبة الرابعة على المستوى العالمي بعد كل من: روسيا، إيران، وقطر (انظر الجدول 8–8). وبالمقارنة مع احتياطياتها النفطية فقد احتلت الدول القزوينية
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

المرتبة الثامنة على المستوى العالمي (انظر الجدول - ٧) بعد كل من؛ السعودية وفنزويلا، إيران، العراق، والكويت، روسيا، وليبيا. وتعكس ظاهرة تصاعد أرقام الاحتياطات الغازية للدول الفنزويلية، ولاسيما بعد أن تجاوزت احتياطياتها من الغاز الطبيعي ضعف ما تمتلكه المملكة العربية السعودية، وكذلك ضعف ما تمتلكه الولايات المتحدة الأميركية، مما دفع دول حوض بحر قزوين لمرتبة جديدة في قائمة اهتمامات المستهلكين وشركات الاستثمار العالمية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

وقد ساهمت هذه التطورات بتغيير أمور كثيرة في مجالين مهمين، فقد تم معرفة الكثير عن المصادر الكامنة للطاقة في قاع بحر قزوين. فكانت هناك اكتشاف ضخم على الأقل بالنسبة لحقل الغاز الطبيعي جنوبي قزوين على شواطئ أذربيجان واكتشاف ضخم أخر على الأقل للنفط في شمال بحر قزوين على شواطئ كازاخستان بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن روسيا قامت باستكشاف كبير على الساحل الخاص بها من بحر قزوين، ولكن السوق العالمي للنفط قد تنذب بشكل كبير، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تأجيل أو التحفظ على تطوير الاحتياطيات الكامنة في بحر قزوين في الجانب الروسي لحسابات روسية خاصة، بالنظر حسب الوضع القانوني بين الدول المتشابطة على بحر قزوين في المستقبل المنطور.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

(جدول 9)

أكبر عشر دول في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي

(تريليون قدم مكعب بنهاية 2009)

<table>
<thead>
<tr>
<th>احتياطى الغاز الطبيعي</th>
<th>الدولة</th>
<th>ت</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>159.4</td>
<td>روسيا الاتحادية</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>104.5</td>
<td>جمهورية إيران الإسلامية</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>89.3</td>
<td>دولة قطر</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>443.1</td>
<td>الدول القزوينية بتركمانستان، كازاخستان، أذربيجان وأوزبكستان</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>297.3</td>
<td>المملكة العربية السعودية</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>237.7</td>
<td>الولايات المتحدة الأميركية</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>247.1</td>
<td>دولة الإمارات العربية المتحدة</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>184.2</td>
<td>جمهورية نيجيريا</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>170.9</td>
<td>جمهورية فنزويلا</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>112.5</td>
<td>جمهورية الدوناميسيا</td>
<td>10</td>
</tr>
</tbody>
</table>


رابعاً، أنتاج النفط والغاز الطبيعي: يواجه حجم احتياطيات الطاقة في بحر قزوين واسيا الوسطى معضلة عدم اكتمال إجراءات الاستكشافات للنفط والغاز الطبيعي، لذلك لايزال ما يكمن في أعماق بحر قزوين من احتياطيات الطاقة (النفط والغاز) غير معلوماًلون وجه الدقة، فالأستكشافات التي تمت من قبل الشركات الأجنبية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت بالكاد تعطي نتائجها الأولية في حدود المضاعف، وما هو معلوم مسبقًا من احتياطيات خاصة بالنفط والغاز. ولكن من الممكن في هذا المضمتر تقديم تقديرات واقعية ومعقولة بان غاز ونفط بحر قزوين أكبر حجماً من إمكانيات منطقة بحر الشمال، وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الولايات المتحدة الأميركية.
بالإضافة إلى الاحصائيات العالمية المؤكدة (وهي تقدر وفقاً لاحصاءات شركة النفط البريطانية لعام 2010 بنحو 133.6 مليار برميل)، ومن (0-15%) زيليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي من (0-1) بالمائة من الاحصائيات العالمية من الغاز الطبيعي (وهي تقدر بنحو (1.85) زيليون متر مكعب وفقاً لاحصاءات شركة البتروال البريطانية لعام 2009.

وقد أثنت هذه الإمكانات قدرات إنتاجية واعدة للنفط والغاز لمجموعة حوض قزوين وأسيا الوسطى للدول الأربعة (أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان وأوزبكستان)، والتي ساهمت بتزويد الأسواق العالمية بإضافات جديدة وبخاصة على مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تمثلت في التزايد المستمر والتدريجي، حيث أوضح (الجدول - 10) بأن مجموع كميات الإنتاج كان في عام 2000 نحو (67.2) مليار برميل يومياً وتصاعد تدريجياً حتى وصل عام 2008 إلى (2.884) مليار برميل يومياً. وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي (النظر في الجدول - 11) حيث تدرج إنتاج الغاز من (1.9) مليار متر مكعب عام 2000 حتى وصل إلى (173.2) مليار متر مكعب عام 2008.

(جدول - 10)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td>33.1</td>
<td>31.5</td>
<td>31.1</td>
<td>31.3</td>
<td>31.1</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان</td>
<td>129.5</td>
<td>132.4</td>
<td>135.3</td>
<td>137.2</td>
<td>139.1</td>
</tr>
<tr>
<td>تركمانستان</td>
<td>143.2</td>
<td>144.1</td>
<td>145.3</td>
<td>146.4</td>
<td>147.5</td>
</tr>
<tr>
<td>أوزبكستان</td>
<td>150.1</td>
<td>150.3</td>
<td>150.6</td>
<td>150.8</td>
<td>151.1</td>
</tr>
<tr>
<td>طاجيكستان</td>
<td>171.9</td>
<td>172.2</td>
<td>172.5</td>
<td>172.8</td>
<td>173.1</td>
</tr>
<tr>
<td>فيرغيزستان</td>
<td>147.0</td>
<td>147.3</td>
<td>147.6</td>
<td>147.9</td>
<td>148.2</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>1.672</td>
<td>1.657</td>
<td>1.642</td>
<td>1.626</td>
<td>1.612</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ونتيجة لما تقدم، وعلى الرغم من وجود اتفاق حول الاحتياطيات المؤكدة لدى دول بحر قزوين، هناك قدر من التشكيك حول الاحتياطيات النهائية (المحتسبة)، مع إجماع غالبية المصادر الاقتصادية المتخصصة في قطاع الطاقة على أن إجمالي المواد القابلة للاستخراج تتراوح ما بين (100-200) مليار برميل من النفط الخام.

وعكس التقديرات التي تبنى على التجربة في الميادين النفطية أعماداً على نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي، "واحد إلى عشرين" (1). عندئذ تكون كمية الاحتياطيات الحوزية المؤكدة (18) مليار برميل معادلة لكمية إنتاج قوامها (0.5) مليار برميل يومياً، بفترات استمرار توفر الإمكانيات المتاحة للإنتاج والتصدير. وفي حالة دول حوض بحر قزوين تجاوزت معدلات الإنتاج هذه النسبة المتحقة عملياً عقب وصولها إلى (2.7) مليار برميل في اليوم منذ عام 2008، مما يعني أن أحتياطياتها المؤكدة تصل إلى (54) مليار برميل، أعماداً على النسبة المنوّه عنها آنفاً. وتعكس هذه الصورة أتجاهًا إيجابياً مُشجعاً بخصوص مستقبل الإنتاج النفطي للدول الحوزية في المستقبل المنظور.

ومع أن هذه الكميات في حد ذاتها ليست كبيرة، ولكن مع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة الأميركية، وتتوفر خطوط الأنابيب والموانئ، أضحى أثرها على التدفقات التجارية والأسعار كبيرة في الوقت الحاضر، وبخاصة مع تزايد كميات الغاز الطبيعي في تركمانستان وتقنية الدول الحوزية وتدوّجها لتحتل المرتبة الرابعة عالمياً. عندئذ فإن السرعة المحتملة لنمو تدفق نفط بحر قزوين تُعد أكثر أهمية من حجمه المحتمل بالنسبة إلى توازن سوق النفط العالمي والطلب على النفط على مدى السنوات العشر القادمة في ضوء تحليلي النظرة لحوض قزوين واسياً الوسطى لما يؤديه من دور مهم في إطار نمو المعروض من النفط من خارج منظمة

العالمية، ط (1) أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 234.

(1) سارة أمرسون، أهمية بحر قزوين للسوق العالمية في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين للسوق العالمية، 2001، ص 234.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوین واسيا الوسطى

دول الأوّل. وينظر إلى حوض بحر قزوین، إلى جانب الصين، على أنه حقل
النفط الكبير الآتي الذي ينتظر التنمية في المستقبل المنظور.

(جدول 16)

إنتاج دول حوض بحر قزوین من الغاز الطبيعي للفترة من 2000 إلى 2008
(بليون متر مكعب)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td>14,7</td>
<td>9,8</td>
<td>8,1</td>
<td>5,0</td>
<td>4,4</td>
<td>4,7</td>
<td>5,1</td>
<td>5,6</td>
<td>30,2</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان</td>
<td>36,4</td>
<td>26,9</td>
<td>22,6</td>
<td>20,0</td>
<td>12,0</td>
<td>10,4</td>
<td>10,5</td>
<td>10,6</td>
<td>13,2</td>
</tr>
<tr>
<td>تركمانستان</td>
<td>65,4</td>
<td>60,4</td>
<td>59,7</td>
<td>53,5</td>
<td>48,4</td>
<td>42,5</td>
<td>40,5</td>
<td>39,4</td>
<td>80,2</td>
</tr>
<tr>
<td>أوكرانيا</td>
<td>57,1</td>
<td>54,5</td>
<td>54,6</td>
<td>50,2</td>
<td>48,2</td>
<td>45,8</td>
<td>41,6</td>
<td>40,1</td>
<td>82,5</td>
</tr>
<tr>
<td>طاجيكستان</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>فيرغيزستان</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>173,2</td>
<td>169,7</td>
<td>144,9</td>
<td>138,8</td>
<td>131,5</td>
<td>127,2</td>
<td>115,4</td>
<td>113,9</td>
<td>109,1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:
البحث الثالث
معوقات تطوير الإمكانيات النفطية في دول حوض قزوين واسيا الوسطى

المعوقات القانونية: حظيت منطقة آسيا الوسطى والدول المتواجدة (Caspian Basin ( Coatal Countries ) ، ومنذ ثمانينات القرن الماضي بأهمية جيوسياسية واقتصادية متداخلة ، وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من أحتياطيات كبيرة من موارد الطاقة ( النفط والغاز الطبيعي )، والتي أستقطبت أهتمام القوى الإقليمية والدولية، وتبذل عملية تقاسم إعلان الاتحاد السوفيتي عام 1991. وأصبح موضوع الاتفاق على توصيف ( قزوين ) هل هو بحر أم بحيرة ؟ مسألة واقعية مزمنة للدولة.

تاريخياً، تم توقيع اتفاقيات بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران لتقاسم بحر قزوين في عامي 1921 و 1940، للاستفادة المشتركة من ثروات البحر، ولتنظيم استغلال المنطقة في شؤون الملاحة وصيد الأسماك، وبخاصة المنتجة للكافيار.

(*) من المحدد أن معظم الناس قد يسمعوا بالكافيار غير أن أغليهم ربما لم يسبق أن تذكروا.). ووصف القافير بأنه من أطيب الأطعمة ويكون من بيض السمك أو ماسسي (البطريخ) ومن سمك الحفش تحددا، والذي يعيش بشكل أساسي في المياه الباردة في بحر قزوين والسعود. وتتنوع أنواع الكافير الذي يأخذ بكتلة مكونة قادمة من الأسماك والرخامي والأسمر والنقي، ويحفظ معظم الكافير عند تسويقه في محلات للمليحة ويباع بأثمان عالية وبسعر 500 إلى 1000 دولار أمريكي، وذلك من أجل إنتاج أسعاره لعدة أسباب. لعل أهمها: كونه ينتج في ثلاث دول فقط هي روسيا وإيران وورونيا، ولخصية استخلاص الكافير، وذلك أن سمك الحفش ينتمي جدا في إنتاجه، فالكافير يستخرج من الزمن كالإنسان تمامًا ليصل سن النضج الجسمي. كما يعتبر الكافير من أطعمة العالم، وتم لاحق الان تحديد (35) فصيلة منه ثلاثة منها فقط تنتج الكافير وكلها تعيش في بحر قزوين وتمتص الصين للسمك من أهم دول العالم من أصل إيران وآذربيجان وروسيا وكازاخستان في الوقت الراهن. وهم فئات الكافير المعرفة، وهي إعطاء الطاقة لجسم كبير وغير متصور، وبخاصة الكافير الأحمر حيث شهدت الدراسات الروسية بعد عدة تجارب وجود مادة الفلسفي في الكافير الأحمر لزمن من التفصيل يمكن الرجوع إلى: الموصولة الحرة، في شبكة المعلومات الدولية ( الانتربست) على الإنترنت. و كذلك تعريف الكافير والنشر على الرابط:

www.Wikipedia.org

www.omsity.com
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

لا أن كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، الدول التي أسستن ت بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي لم تتعترف بذلك، ورفضت شروط الاتفاقات السابقة كونها أُبرمت مع نظام لم يعد له وجود (أي نظام الاتحاد السوفيتي)، بالاضافة إلى أنها لم تتعلق إلى موضوع استغلال الثروات الهيدروكاربونية. وهكذا أصبحت حقوق النقل الثقافي عن النفط والغاز الطبيعي مصدر خلاف، وقد جرت مفاوضات بين الدول المطلة على بحر قزوين لرسم الموضوع. وكانت هناك وجهات نظر مختلفة تتحرك في مجملها حول موقفين منتقدين لمعالجة هذه المشكلة المزمنة، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

الموقف الأول: يطالب بأعتبار قزوين بحر مغلق، ومن ثم أقسام مسطحاته المائية بصورة متساوية بين الدول المطلة عليه (أي 20% لكل دولة من الدول الخمس) وتؤيد روسيا هذا الموقف، فيما ترغب إيران بتوزيع ثروات البحر وفقا لنظام (الحقوق المشتركة)، أي التعامل مع قزوين كبحر (أو بحيرة مغلقة) بوزع ثرواته بالتساوي بين الدول المطلة عليه (1). وبخاصة أن هناك حالات مماثلة في العالم جرى معالجتها وفقا لهذه الصيغة، إذ نجد أن معظم البحيرات والبحار شبه المحاطة بالبواض التي تحيط بها حدود جغرافية لأكثر من دولة، مثل بحيرة كونستانز أو البحيرات العظمى. فقد خضعت للتفصيم وصُنعت عملية تقسيمها درجات متغيرة من التعاون والإدارة المشتركة، فيما يتصل بحقوق العبور وصيد الأسماك والتوصيات الممدة تحت الأرض من الكابلات والتعاملا في الجوانب المتعلقة بحماية البيئة. وفيما يتعلق بالموارد الكامنة تحت الأرض فأي الممارسة المتبقية لا تشير إلى وجود أي خلاف بارز بين البحيرات والبحار شبه المحاطة بالبواضة، التي تنشط بها حركة الملاحة، وفي حالات البحيرات كما في

(1) أ. ريتلنج، العطش إلى النفط. ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطية: مصدر سابق، ص 169.
(2) فهد مزيان الخزار، الجمهورية الإسلامية ومارد بحر قزوين، مصدر سابق، ص 23.
الموقف الثاني: ويُبنى موقف اعتبار قزوين بحر مفتوح، ومن ثم يسري عليه قانون البحار، أي إن بحر قزوين يجب أن يعامل بأعتباره بحرا مفتوحا، ومن ثم يخضع للبند (22) من اتفاقية الأمم المتحدة عام 1982، والخاص بقانون البحار.
و هذا البلد يُعرف البحر شبه المغلق - بالخليج - أو بحر مَحاط بدولتين أو أكثر ومنطلا ببحر أو محيط آخر عن طريق مخرج ضيق وتحيجه منطقتين أو أكثر من المناطق الاقتصادية لدولتين على ساحلته. وبحسب هذا التعريف فإن تحديد منطقة خاصة للملاحة الاقتصادية تتراوح ما بين (20-40°) ميلا لكل دولة تطل على بحر قزوين. وفي إطار هذا التعريف سوف يصنف بحر قزوين ضمن هذا التقديم ضمن فئة البحار الإقليمية (1). مما يعني تقسيمه بين الدول المطلة وفقا لطول ساحل كل منها. وتؤيد هذا الموقف كل من أذربيجان وكازاخستان، فيما تتأرجح ترمكستان بين تأييدها للموقف الأول في بادئ الأمر، وأنحيازها للموقف الثاني لاحقا (2).

وقد أدركت ترمكستان، والتي تمثلت المرتبة الأولى بأحتياطيات الغاز الطبيعي ضمن دول حوض بحر قزوين، بأن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية يتطلب قدرًا من سيادة حكم القانون، وسعت إلى وضع أطار تشريعي لهذا الغرض، إذ تم في كانون الأول (ديسمبر) 1996 إصدار قانون الموارد الهيدرو كاربونية. وفي نيسان (أبريل) 1998 وقع الرئيس الترمكستاني على مرسوم بإجراء خصخصة جزئية كما تمت المصادقة على عقود أموذجية توفر معاملة تفضيلية لمستعملي الموارد.

(1) بول جريجوري، تمنية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين... البيئة القانونية، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين...الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 44.
(2) جيري كيمت، إيران والطاقة في بحر قزوين، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين...الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 87.
(3) فهد مزبان الخزار، الجمهورية الإسلامية ومارد بحر قزوين، مصدر سابق، ص 29.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

لاستكشاف احتياطياتها المحتملة في مجال تنمية الموارد الكامنة في بحر قزوين(1).

يوضح مما تقدم، أن المعوقات القانونية التي عكسها تباين الاختلافات في مواقف دول حوض قزوين حالت دون التوصل لاتفاق شامل بشأن تقاسم بحر قزوين وتحديد الحدود السياسية بين الدول الخمس المطلة عليه. ومع دخول العديد من شركات النفط العالمية باستثمارات في المنطقة على الرغم ما يمكّن أن يتغير ذلك من مشاكل مستقبلًا إلا أن هذا المعوق لازال محددا رئيسيا لتطوير الإمكانيات النفطية في حوض دول بحر قزوين.

3. المعوقات الاقتصادية: نظرًا لعدم وجود إطار قانوني متفق عليه ينظم آليات استثمار موارد الطاقة الكامنة في أعماق بحر قزوين، برزت العديد من المعوقات الاقتصادية لعل أهمها الآتي:

أ. ارتفاع تكاليف الإنتاج: تُعد تكاليف الإنتاج أحد أهم المعوقات الاقتصادية في منطقة بحر قزوين بأرتفاعها نسبياً مقارنة بالمستويات الموجودة في العراق ودول الخليج العربي، سواء أكان ذلك بالنسبة للتكاليف المباشرة أو تكاليف الإنتاج الكلية التي تشتمل على المراحل اللاحقة للإنجح والتي تتضمن أيضا تكاليف النقل وصولا إلى موانئ التصدير، إذ قد يمر النفط عبر عدد من الدول وربما يتم نقله بوسائل مختلفة قبل تحميله على ظهر الناقلات. وعلى سبيل المثال، تم تقدير تكاليف الاستكشافات والتطوير في دول حوض قزوين مابين (12-13) دولاراً للبرميل الواحد (انظر الجدول - 12).

وعلى الرغم من انخفاض تكاليف الإنتاج للبرميل الواحد في حوض قزوين مقارنة مع مناطق أخرى (انظر الجدول - 12)، كسواحل الولايات المتحدة الأميركية، و الخليج المكسيك، وسواحل البرازيل، وسواحل غرب إفريقيا، والتي تبدوا في حسابات الجدول الاقتصادية غير عملية بالوقت الحاضر مقارنة مع أسعار

(1) بول جريجوري، تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين ... البيئة القانونية، مصدر سابق، ص 92.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين وواسيا الوسطى

النفط في الأسواق الدولية. إلا أن واقع المقارنة ما بين تكاليف إنتاج البرميل الواحد في دول حوض قزوين بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، وباعتماد أقل تكاليف إنتاج البرميل الواحد، نجد أن دول الخليج العربي وبضمنها العراق وإيران، تحتل المرتبة الأولى من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج، وتتراوح ما بين (1-10) دولار للبرميل الواحد، وتأتي دول منظمة الأوبك الأخرى بالمرتبة الثانية بتكاليف تتراوح ما بين (8-10) دولار للبرميل الواحد، ومن ثم تأتي روسيا الاتحادية بالمرتبة الثالثة (0.8-0.6) دولار، وبعدها دول بحر الشمال بالمرتبة الرابعة (0.1-0.11) دولار للبرميل الواحد فيما تأتي دول بحر قزوين في المرتبة الخامسة (0.8-0.12) دولارا للبرميل الواحد. 

ويرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج في بحر قزوين إلى أساسين: من ناحية، فإن الجزء الأكبر من الاحتياطيات تقع في المياه المغمورة ولابدنا وأن المنطقة البحرية غير مستكشفة سابقا وفقيرة بالبنية التحتية، والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التباين في عمق المياه وضحايتها، ولابدنا في الجزء الشمالي من البحر، وهي المنطقة ذات الاحتمالات العالية الثروات الهيدروكربونية، مما جعل استعمال الناقلات ومصبات النفط التقليدية صعباً. وعلى سبيل المثال، يتباين عمق المياه في القطاع الكازاخيستانى من البحر ما بين (1-2) متر إلى (0.3-0.04) متر، والتي تتطلب مقاربات هندسية مختلفة للعمليات الاستكشافية. إضافة إلى التباين الشديد في درجات الحرارة تنتج من فصول السنة بحيث يكون الجو حار جدا صيفاً، وبارد جداً شتاءً، ومصحوب بتحجر ونزول الثلوج.

بُضاف إلى ذلك أن منسوب المياه في بحر قزوين غير مستقر ويميل نحو الانخفاض، كما يعود ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضا إلى نوعيات النفط الصعبة المنتجة في المنطقة، وبالخصوص في قاطع كازاخستان، إذ تتم بمحتواها العالي من الكبريت مما يفتي تحتاج إلى معدات خاصة لمعالجتها (1).

(1) على رجوب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية، مصدر سابق، ص 25.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

(جدول ٢٠)
تكاليف الاستكشافات وتطوير إنتاج البترول الواحد في مناطق متعددة في العالم

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>تكلفة إنتاج البترول الواحد بالدولار الأمريكي</th>
<th>الدولة / الموقع الجغرافي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2006</td>
<td>٧٠</td>
<td>سواحل الولايات المتحدة الأمريكية</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>٣٥.٣٠</td>
<td>خليج المكسيك</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>٦٥٦٠</td>
<td>سواحل البرازيل</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>٧٠٢٥</td>
<td>سواحل غرب إفريقيا</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>١٣٢١</td>
<td>دول حوض قزوين</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>٢١</td>
<td>دول الخليج العربي</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>٤٣</td>
<td>معظم بلدان منظمة الأوبك</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٩</td>
<td>١١</td>
<td>بحر الشمال/بريطانيا والنرويج</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٩</td>
<td>٤٨١٥</td>
<td>روسيا</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٩</td>
<td>١٢</td>
<td>النفوط الفنزويلية الثقيلة جدا</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
(١) على خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها... حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩) ص ٣٠.
(٢) على رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوليك، شباط/فبراير ٢٠٠٨) ص ٢٤.
(٣) عبد الفتاح بددي، توزيع الإبادات الإجمالية لبترول النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٥ العدد (١٣١) (الكويت: الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول خريف ٢٠٠٩) ص ٢١.
التحديات الجغرافية: إن العائق الرئيس أزمة تنمية نفط قزوين وتصديره هو غين الجغرافية، فحوض بحر قزوين يشكل من منطقة جغرافية مغلقة ومحاولة بالأراضي من جميع الجهات، بالإضافة إلى الافتقار إلى البنية التحتية للنقل التي تخص ربط الإنتاج المستقبلي من النفط في المنطقة بأسواكها الخارجية، إلا أن نظام خطوط الأنابيب الموتوه من شركة الاتحاد السوفيتي السابق، لا يحتل تصدير أكثر من كمية محدودة من نفط المنطقة، وتقلل أغلب الكميات عبر روسيا والتي ثبت أنها تمثل إشكالية كبيراً لوصفها دولة عبور. ولهذا السبب كان موضوع تطوير طرق تصدير جديدة يشكل أولوية قصوى لدى الشركات المعنية وحكومات الدول المضيفة لها على حد سواء، غير أن التحرك نحو إيجاد الحلول لمشكلة التواصلات أنفس بالبلد بحتي الآن، مما أدى إلى إبطاء الانتظارة الكلية لتنمية نفط حوض بحر قزوين (1).

إن دول منطقة بحر قزوين (باستثناء روسيا الاتحادية) وقعت على معاهدة ميثاق الطاقة (Energy Charter Treaty)، وهذه المعاهدة تفرض نظاماً قانونياً محدداً على أعضائها. وفي كانون الأول (ديسمبر) 1991، وافقت ألمانيا وخمسون دولة على معاهدة ميثاق الطاقة الأوروبي وجماعيات الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأميركية والأعضاء غير الأوروبيين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل اليابان وكيندا وسنغافورة. ويتضمن ميثاق الطاقة الأوروبي أهدافاً متعددة، كتشجيع التعاون في مجال الطاقة بين الدول التي كان يفصل بينها الستار الحديدي في الماضي، والمساعدة على الانتقال إلى اقتصاد السوق، ورفع فاعلية إنتاج الطاقة وتحويلها، ونقلاها واستعمالها إلى الحد الأقصى مع خفض مشكلات البيئة إلى الحد الأدنى.

ومن الناحية النظرية يمكن لكل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان باعتبارها دول موقعة على معاهدة ميثاق الطاقة أن تستعمل إطار العام لهذه

(1) بولروسكان، تنمية نفط بحر قزوين. نظرة عامة، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين الاعتكاسات على منطقة الخليج العربي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ص 27.
الفصل الثالث : الإمكانات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

المعاهدة في معالجة بعض القضايا الرئيسة مثل حماية البيئة وقضايا النفط. وتعالج
معاهدة ميثاق الطاقة بصورة مباشرة قضية نقل الطاقة باعتبارها عنصرا رئيسا في
مجال تأمين الكميات المعرضة من هذه الموارد. ولهذا الغرض تؤكد المعاهدة على

ما يأتي:

(1) يمكن لمنتجات الطاقة أن تمر عبر دولة ثالثة.

(2) يجب على الدول التي تمر بها إمدادات الطاقة أن تتخذ الخطوات اللازمة
للتسهيل عملية عبرها.

(3) يجب على الدول إلا توقف تدفق الطاقة المنقلة عبر حدودها في حالة نشوب
نزاع حول نصوص اتفاقيات العبور وشروطها.

وإذا ما تم التقيد الصادق بتطبيق هذه الإحكام في منطقة بحر قزوين، فإن
معاهدة ميثاق الطاقة ستكون إطارا قانونيا مناسبا لتنظيم نقل الطاقة من بحر قزوين
إلى الأسواق العالمية.(1)

أن هذه الشروط الثلاثة المبينة أعلاه، لو قدر لها أن تحتوي بالمراعاة من جانب
دول المنطقة فإن (معاهدة الميثاق)، سوف توفر إطارا قانونيا مناسبًا لنقل موارد
الطاقة في بحر قزوين إلى الأسواق الدولية، لكن اختلاف المصالح السياسية
والمصالح الاقتصادية العامة أو الخاصة تهدد مراعاة القواعد، التي أتت بها معاهدة
الميثاق من جانب دول مشتركة في سلسلة عمليات النقل. وروسيا بأعتبارها الناقل
الذي يقترب من حد الاحتكار في عمليات النقل للفئتين من كازاخستان وأذربيجان
ربما لا يروق لها أن تفقد ما في يدها من أدوات ضغط توفر لها وضعا احتكاريا.
وترغب إيران في أن يعبر نفط وغاز قزوين عبر أراضيها، وكذلك نجد أن الصين
ترغب في الأخرى في غاز ونفط قزوين لمواجهة مشروعة التنمية الاقتصادية
فيها فالتعرفات المطبقه تظهر عدم توقف النوايا لإطاعة قواعد "الترانزيت" التي
أنت بها معاهدة ميثاق الطاقة، كذلك نجد أن، كونسورتيوم خط أنابيب قزوين
قد أشار إلى أن أعضاء هذا الكونسورتيوم (Caspian Pipeline Consortium)

(1) بول جريجوري، تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين... البيئة القانونية، مصدر سابق، ص 85.
الفصل الثالث: الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

سوف يحصلون على الأولوية بالنسبة لخط الأنابيب الممتد إلى مسار نوفوسبيك وهو اعتبار مهم يمنح للكونسورتيوم مقدرة محددة. وأكثر من ذلك أن شركة ترانزنفط (Transneft) الروسية والتي تُعذ القائمة على تشغيل خط الأنابيب لها تاريخ طويل في الممارسات التي تميز بين هذا وذالك.

تعكس الشبكة الرابطة بين مصردي ومستوردي النفط والغاز، في ظروف ندرة العرض ووفرة الطلب، والذين يتمتعون بقوة نسبة أكبر من حيث المبدأ. ولكن طبيعة المادة محل التبادل وهيكلي القوة الشاملة المقارنة بين دول ( المنبع ) ودول (الصوب) بالإضافة إلى الأثر المتراكم لسياسات الطاقة على الجانبين خلال العقود الأخيرة تفرض كلها طابعها المميز على العلاقة بين الطرفين. فإذا بها علاقة تتدخّل فيها عوامل القوة وجوانب المضفع، مع ميل عبر الزمن نحو إفقار المصدرين لتنوع مؤثر من أوراق قوتهم لحساب المستوردين (1)، في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية من دول آسيا الوسطى وحوض قزوين، وما حولهما. كايران وأفغانستان وباكستان، وكذلك لدول القوقاز كازاخستان وأذربيجان وجورجيا وأرمينيا. والتي تشكل بحُقلها دول منتجة (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) ودول معبر عبر الاتجاهات الأربع شرقية نحو الصين وشمالية نحو أوركانيا وروسيا وغربية نحو تركيا وأوروبا وجنوبية نحو بحر العرب والخليج العربي.

4. المعوقات السياسية: يعد النقلِ مشكلة سياسية ثالثًا هو مشكلة اقتصادية أيضًا.

إذ لا بد من مرور مسارات التصدير أيا كان أتجاهه عبر دولة لا يمكن ضمان استقرارها، ولذا السبب يجب أن تكون المخاطر السياسية من القضايا الرئيسية التي تشغيل بالمنتج في المنطقة. وتبدوا المنطقة بأسوانة حالة الشيشان الواضحة – هايدن - خصوصا مقارنة بحالة الفوضى والتزاعات التي سادت أرجائها خلال السنوات 1992-1995. إلا أن الكثير من النزاعات التي عرفتها المنطقة ما

(1). فوزي درويش، التناقض الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصدر سابق، ص 260
(2). محمد عبد الشيف عبدي، شبكات نقل النفط والغاز الاستراتيجي العالمي والأقليمي في الأسواق الدولية للطاقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 370 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول "ديسمبر", 2009)، ص 135.

114
الفصل الثالث : الإمكانيات النفطية لدول بحر قزوين واسيا الوسطى

تزال بلا حل مرض، وما يزال أحتمال تجدد حالة عدم الاستقرار قائما. وفي ما يلي بعض المصادر الرئيسة للمخاطر السياسية، التي تواجه إنتاج وتصدير النفط من حوض بحر قزوين، وهي:


(3) المشكلة الشيشانية: لقد أدى تجدد النزاع العسكري بين الجيش الروسي والمقاتلين الشيشان، إلى إبراز حدة التقبل الأساس في الساحة السوفيتية السابقة بأكملها، فما تزال ثورة ما بعد الحقبة السوفيتية تتواصل، وهي أكثر وضوحًا في حالة روسيا التي لم يقرر شعبها ولا النخبة السياسية فيها حتى الآن، شكل الدولة والاقتصاد والسياسة الخارجية الذي يتوجهه لبلادهم. ولم تعد دول أخرى مثل أذربيجان وكازاخستان تعتمد على روسيا بصورة تامة.

(3) السياسة الداخلية في منطقة القوقاز: مع أن الدولتين الرئيستين في منطقة جنوب القوقاز، وهما أذربيجان وجورجيا قد حققتا قدرًا كبيرًا من الاستقرار منذ السنوات الأولى لاستقلالهما فأنهما لم تصلوا إلى بر الأمان حتى الآن(1).

---

(1) لورنت روس كاس ، تنمية نفط بحر قزوين، نظرة عامة، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين.. الإبحارات على منطقة الخليج العربي ، ط (1) أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2001 ، ص 130-134.
في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المشاكل السياسية التي تعاني منها دول آسيا الوسطى وحوض قزوين، هي ليست عصية على الحل، وقد أثبتت وفائق الإحداث إمكانية السيطرة عليها إذا ما توفرت النوايا الصادقة مع مراعاة المصالح الاقتصادية المتداخلة بين دول المنطقة، مع عدم إغفال تأثير التنافس الدولي المؤثر في الساحة الإقليمية، وبما يحقق قدرًا من الاستفادة المشتركة لجميع الاطراف.
الفصل الرابع

التنافس على مصادر الطاقة في حوض قزوين
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزرين

توضيح:

"إن الحرب تأتي من الشرق، والحرب ستندلع بسبب الشرق، وتُحمى في الشرق" 

هذه الكلمات لخمن الكاتب الألماني "أرنست جاخ" في عام 1916، خطورة الموقع الاستراتيجي المميز لمنطقة الشرق (1). أما توني بيلير، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق والذي تولى رئاسة الوزراء للسنوات (1997-2002)، فيؤكد ذات التوجه بعد نحو قرن من الزمان، ولكن برؤية أخرى بقوله: "إن مركز الجاذبية العالمي ينتقل إلى الشرق، وبالنسبة ليена في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية فأن مثل هذا التغيير بالغ الأهمية" (1).

وإذا كانت دوافع الصراع الاقتصادي والاستراتيجي، أنحصرت في بادئ الأمر في السيطرة على دول منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الاستراتيجي المتفرد ولضخامة احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، وبخاصة في منطقة الخليج العربي، فيما أضافت الاكتشافات الحديثة لاحتياطيات النفط والغاز في دول حوض قزوين، يعد أيضًا لأهميته الشرق الاستراتيجية.

لقد أدركنا الولايات المتحدة الأميركية هذه الأهمية بوقت مبكر، لذلك قامت بتوسيع الحدود الجغرافية لمفهوم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، حين انتقلت إليها زعامة الدول الرأسمالية الغربية، لتشير من خلاله جغرافياً إلى مناطق جنوب الاتحاد السوفيتي السابق (دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزرين)، ووسعت الإمارات الأميركية المتعاونة استعمال مصطلح الشرق الأوسط، ليرتبط بإقليم النفط في الخليج العربي (2).

ولا ترتبط أهمية آسيا الوسطى، بمصادر الطاقة (النفط والغاز) فحسب بل إنها استحوذت على اهتمام العلماء والقادة السياسيين وخبراء الاستراتيجية لاسيما

(1) أرنست جاخ، المجلة الألمانية (Dentsche Politik)، في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1916، نقلا عن: حافظ برغاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مصدر سابق، ص 199.
(3) أحمد صديقي النجادي وأخرون، الشرق أوسيطية مخطط أميركي صهيوني، ط (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988) مصدر سابق، ص 25.
منذ أوائل القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، فقد وضع الخبير الاستراتيجي البريطاني Halford Mackinder (Halford Mackinder) نظرية "قلب الأرض" وما ورد فيها، بأن الجزيرة العالمية لا يمكن السيطرة عليها إلا بقوة بحرية أبدية، لأن السيطرة على منطقة السويداء تفضي إلى حكم العالم. وذلك لأن القارات الثلاث (آسيا وآسيا وأفريقيا) تكون في الحقيقة قارة وحدة عظمى، وألا وهي جزيرة العالم، وعلى هذا الأساس وضع "ماكندر" نظريته على أركان ثلاثة خلاصتها:

- إن من يحكم شرقي أوروبا يتسلّط على منطقة السويداء.
- ومن يحكم منطقة السويداء يتسّلّط على جزيرة العالم.
- ومن يحكم جزيرة العالم يتسّلّط على العالم كله (1).

وقد أضاف، مسئول الأمن القومي الأميركي السابق "زبغيو بريجنسكي" على هذه النظرية رؤية أمريكية جديدة، كونه يرى بأن الولايات المتحدة الأميركية تواجه تحديات بخصوص الطريقة التي تثير بها العالم، وفي مقدمة هذه التحديات أن قارة أوروبا هي القارة الأكبر في العالم، وهي محور الحركة الجيوبيتية، وأن القوة التي تتّحكم في أوروبا (تضم قارتي أوروبا وآسيا)، تستطيع أن "تسطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدمًا والأوفر في مجال الإنتاجية الاقتصادية" (ويسد بالمنطقتين، آسيا وأوروبا) وفقاً مناطق العالم الثلاث فهي، قارات آسيا، وإفريقيا وأوروبا (2).

وبالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تحتل رقعة الشطرنج الأوراسية، والتي تضم قارتي أوروبا وآسيا، الأولوية الأولى وهي بمثابة الجائزة الجيوبيتية الرئيسة على مدى نصف ألفية من السنين - بحسب وصف مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "زبغيو بريجنسكي"، حيث خضعت شؤون العالم للقوى والشعوب الأوراسية التي حاربت بعضها البعض، من أجل السيادة الإقليمية، وتطلعت إلى

(1) حمود حمود، نظرية ماكندر، قراءة جديدة في ظل اليمينة الأميركية، مجلة دراسات دولة العدد 28 (بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، 2005)، ص 98.
(2) زبغيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمير الشرقي، ط 1 (الأردن/عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 48.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

حيازة النفط العالمي. وهنا قوة غير أوراسية تبرز في أوراسيا - وعلى مدى وفاعلية غلبتها على أوراسيا - تنتظف بشكل مباشر سيادة أميركا العالمية (1).

تجلى خصوصية منطقة أوراسيا بصورة عامة، ومنطقة آسيا الوسطى ودول قزوين على وجه التخصص، في كونها ذات موقع استراتيجي مهم حيث تربط آسيا بأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط. وهي مطولة من الشمال بمستعمرة السابق روسيا، ومن الشرق بقوة عظمى صاعدة اقتصادية وهي الصين، ومن الجنوب بدولة غربت في فوضى العنف والتدخل الأمريكي وهي أفغانستان وجمهورية أصولية مشتدة وتبحث لنفسها عن دور في النادي النووي الدولي وهي إيران، كما أنها على مقربة من دولة عالمية تبحث عن دور إقليمي وهي تركيا.

فضلاً عن قربها من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط.

وقد تميز التنافس الدولي على موارد الطاقة "النفط والغاز" في دول حوض بحر قزوين، في كونه تنافساً أخذ ابتداء تجاوزت مضامين النظرية الاقتصادية لمفهوم التنافس الاقتصادي وأضحى "صراعاً" دخلت فيه مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهل أخطرها على الدول القزوينية بصورة خاصة وعلى دول العالم بصورة عامة، استخدام الوسائل العسكرية للسيطرة على مصادر الطاقة، واستغلال مختلف الذرائع لتحقيق هذا الهدف.

ومع انتهاء حقبة الحرب الباردة عام 1991، شكل الوصول إلى تلك الموارد الجديدات أثارت الطلعات التجارية للدول الكبرى، ودفعتم نحو اقتصال مختلف الوسائل لتحقيق تلك الهدف، وما ساعد على تصعيد ظاهرة الصراع الدولي والإقليمي، كون المنطقة أضحت تعاني من "فراغ قوة" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحصول دول وسط آسيا استقلالها بشكل جماعي وعلى نحو مفاجئ، فكل دولة من دولها تعاني من صعوبات داخلية وخارجية، مما وفر المقدمات التي سهلت تصاعد وتيرة الصراع والتدخل الدولي والإقليمي في المنطقة.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 427.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

إن ظهور منطقة بحر قزوين على الساحة النفطية العالمية، قد أضافت تعقيداً لخريطة الاستراتيجية الدولية، وأضاف إلى منطقة الخليج العربي منطقة أخرى كمأهولة للصراع الدولي، ليس فقط بسبب الحاجة المستمرة للنفط والغاز في العقود القليلة القادمة، وإنما بسبب أن الدول المستقلة حديثاً في منطقة حوض بحر قزوين هي دول نامية، وتعاني من شح الأموال وقصور التجهيز التكنولوجي الذي يتيح لها استخراج النفط وتسويق قدراتها الذاتية أو الاحتقان بمخزوناتها كمخزونات استراتيجية مستقبلية، لذلك فإن مسألة السيطرة على نفط بحر قزوين إلى جانب السيطرة على نفط الخليج العربي، ستلعب دوراً رئيساً خلال العقود القليلة القادمة في حسم وبلورة طبيعة النظام الدولي.

في ضوء ما تقدم، فقد تضمن هذا الفصل مباحثين، تتناول المبحث الأول: التنافس الدولي على مصادر الطاقة في دول بحر حوض قزوين. واستعرض المبحث الثاني: التنافس الإقليمي على مصادر الطاقة في دول بحر قزوين.
المبحث الأول

المناقشات الدولية على نفاذ دول حوض قزوين

شهدت السنوات العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة سنة 1991، أول دولة عظمى هي الاتحاد السوفيتي السابق، وإنفراد دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة العالمية. وقد لخص مُستشار الأمن القومي الأميركي سابقاً "زبغنيو بريجينسكي" عناصر القوة الأميركية في هذه المدة بقوله: "باختصار تقف أميركا شامخة في المجالات الأربع الحاسمة للنفوذ العالمي، عسكرياً، إذ تمتلك قدرة عالمية لا نظير لها، وإقتصادياً، تظل المتقدمة في النمو العالمي، حتى لو واجهت التحديات في بعض المجالات من قبل ألمانيا واليابان اللتين لا تمتلكن بقية ما تتمتع به من مزايا القدرة العالمية، وتكنولوجياً، تحتفظ بالتقدم الشامل في جميع مجالات الابتكار الحاسمة وحضاريًا، تتمتع - رغم بعض المبالغة - بجاذبية لا يزالها أحد فيها لاسيما لدى شباب العالم. هذه العوامل مجتمعة تنح الولادات المتحدة الأميركية قدرة سياسية لا تقارب أي دولة أخرى. وبسبب اجتماع هذه العوامل الأربعة تصبح أميركا القوة العالمية العظمى والوحيدة والشاملة "(1).

وفي الاتجاه المقابل، كان ظهور روسيا الاتحادية كوريث شرعي للدولة السوفيتية السابقة في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن الدولي، والأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية وغيرها. والأهم من ذلك، أنها وبحكم الموقع الروسي والفرص العسكرية التقليدية والنووية، حافظت روسيا على أهميتها وتاثيرها كدولة كبيرة في العالم بصورة عامة وفي آسيا الوسطى على وجه التحديد، لذلك ستنطلق في هذا المبحث دور وتأثير اقوى دولتين في إقليم حوض قزوين وهما: الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

اًولًا: الولايات المتحدة الأميركية: يرجع الاهتمام الأميركي بمنطقة أوراسيا إلى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فوفقًا للمؤرخ الأميركي "ميلفين ليفر" (1) زبغنيو بريجينسكي، "الشطرنج الكبرى، مصدر سابق، ص. 39.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

"في كتابه "تعاظم القوة وإدارة ترومان والحرب الباردة"، وصادر عام 1992،
فإن مخططي الاستراتيجية الأمريكية بدأوا في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية
الثانية في صياغة نظام دفاعي يضمن أمن الولايات المتحدة الأمريكية في النظام
الدولي، الذي بدأ يتشكل بعد هزيمة قوات المحور. وآرتكز على ضرورة تشديد
نظام جيوسياسيكي (1) في قارة أوراسيا (أوروبا وأسيا) يضمن المصالح الأمريكية.

وقد ادركت واشنطن أن التهديد الأكبر لمصالحها يكمن في احتمال ظهور قوة
مهيمنة، تستطيع فرض سيطرتها في مركز القوى في قارة أوروبا وأسيا، وطبقا
لهذه الرؤية وجد صناع السياسة الأمريكية أن ميزان القوى العالمي سيحدد على وفق
سيطرة كل من: واشنطن أو موسكو على المراكز الصناعية الرئيسة في القارة
الأوروبية. ومن هنا نظر مسؤول الأمن القومي الأمريكي للاتحاد السوفيتي
السابق على أنه القوة الوحيدة التي تستطيع تهديد المصالح الحيوية الأمريكية. وكان
هذا هو السبب الحقيقي للحرب الباردة (2).

وقد أرتفع الإنفاق العسكري الأمريكي بصورة بارزة منذ أيلول (سبتمبر) 2001.
وكان المستوى بحلول 2007، أعلى مما كان عليه في أي مرحلة منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية. (انظر الجدول 1 - 13)، وتوزع الإنفاق العسكري بين مخصصات
الميزانية السنوية للدفاع والتمويل التكاملية الطارئة تحت عنوان "الحرب العالمية
على الإرهاب".

(1) ينطوي التركيب اللغوي للهجوامات على مفهومين: الأول (Geo) يعني الأرض و(Politics) يعني السياسة. وعلى هذا فإن المصطلح (جيوسياسيكي) هو سياسة الأرض، أي ما يمكن أن يفرضه
الواقع الأرضي أو المكاني بكل عناصره (الموارد، المساحة، السكان…) من مترافعات قد تؤدي إلى
ال kontrol في سياسة الدولة أو إلى توسيعها وتطويرها. فالنظرية الجيوسياسيكية تبحث في قوة الدولة من خلال
الأرضية المتواجدة عليها، أو هي تنظر إلى التطورات السياسية التي تمر بها الدولة من حيث علاقتها بالأرض،
وترى أن الأرض وثيقة الصلة بسياسة الدولة. وطبعا ففيد بالأرض هنا، الحجر الجغرافي الذي تتأدي فيه
الوحدة السياسية (أي الدولة). للافضاء يمكن الرجوع إلى: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة
الاستراتيجية مصدر سابق، ص 41.

(2) محمد سعد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية
العدد 147، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الأول "يناير" 2002، ص 31.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

(جدول 13)

الخصائص الأمريكية لموازنة وزارة الدفاع الأساسية والحرب العالمية على الإرهاب
2008-2009

(الآرقام بمليارات الدولارات الأمريكية والأسعار الجارية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الميزانية الأساسية</th>
<th>الحرب العالمية على الإرهاب</th>
<th>وزارة الدفاع المجموع</th>
<th>مخصصات إدارة الحرب</th>
<th>مخصصات إدارة الامن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2006</td>
<td>302</td>
<td>17</td>
<td>319</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>328</td>
<td>14</td>
<td>342</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>375</td>
<td>9</td>
<td>444</td>
<td>9</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>377</td>
<td>7</td>
<td>443</td>
<td>7</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>401</td>
<td>13</td>
<td>506</td>
<td>13</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
<td>421</td>
<td>16</td>
<td>536</td>
<td>16</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
<td>438</td>
<td>19</td>
<td>597</td>
<td>19</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>2013</td>
<td>481</td>
<td>18</td>
<td>670</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:

ِأضَمَحِي من المعروف عالمياً بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول بالإنفاق على التسليح في العالم ومنذ سنوات طويلة، ومع ذلك فإن ارتفاع الكلف العسكرية لحروبها عادة ما يقلل الميزانية الأمريكية، وتسببت في حدوث العديد من المشاكل السياسية والأزمات الاقتصادية لها. وعلى سبيل المثال، فقد قدرت مصلحة الأبحاث في الكونجرس الأمريكي، الأكلاف العسكرية (بدولارات السنة المالية 2007) للحرب الأمريكية في كوريا والتي استمرت لثلاث سنوات ولشهر من حزيران (يونيو) 1950 لغاية تموز (يوليو) 1953 بـ (203) مليار دولار أمريكي، فيما كانت حرب فيتنام الخفيفة الأمريكية، والتي استمرت من 13 أيلول (سبتمبر) 1956 لغاية 16 حزيران (يونيو) 1975 نحو (270) مليار أمريكي، وهذه
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

دولة في مختلف مناطق العالم. } مما يعني أن نفوذ القوات الأميركية يطال نحو
(۶۵%) من دول العالم. }

۴. بالإضافة إلى تعداد قواتها العسكرية المكونة من مليون ومانة ألف جندي هناك أكثر من (۷۰۰) ألف موظف مدني تابعي للبنتاغون، دون احتساب المتعاقدين والمرتزقة من الشركات الأمنية واللوجستية الخاصة، والذين يصل عددهم إلى
(۱۵۰) ألف عنصر تقريباً.

۵. تسيطر الولايات المتحدة الأميركية بأساساتها البحرية المنشأة على معظم الممرات المائية في العالم وخطوط الملاحة، وهي قمست الكرة الأرضية إلى ست مناطق جغرافية، تخضع كل منطقة منها لقيادة عسكرية بها مزودة بالسفن الحربية والطائرات العامة في منطقة مسؤوليتها(۱).

۶. كما تمتلك الولايات المتحدة الأميركية وفقًا لإحصاءات وزارة الدفاع الأميركية أيضاً نحو (۷۰۲) قاعدة حربية في الخارج، تتوزع على (۱۳۰) بلداً من بلدان العالم وهي إلى جانب ذلك تمتلك (۳۰۰۰) قاعدة حربية داخل الأراضي والمياه الإقليمية الأميركية(۲). كما قامت بناء (۱۹) قاعدة عسكرية ثابتة في منطقة بحر قزوين ضمن إستراتيجيتها في "الحرب العالمية" على الإرهاب (۳). عدا تواجدها العسكري في أفغانستان والعراق.

۷. استمر الإفقت العسكري الأميركى بالتصاعد التدريجي في السنوات العشر الأخيرة وعلى سبيل المثال، كان في عام ۱۹۹۸ نحو (۳۸۲.۶) مليار دولار ووصل في عام ۲۰۰۷ إلى (۴۶۰.۷) مليار دولار أميركي. وبين (الجدول - ١) أرقام الإفقت العسكري لتسع دول في العالم، تحتل الولايات المتحدة الأميركية المركز الأول فيها مع ملاحظة أن الدول المنافسة على موارد الطاقة في بحر قزوين، كلها مدرجة ضمن الدول التسع المنوّة عنها، باستثناء الهند التي تحتل المرتبة السابعة بالأفقت

(۱) مثير سليمان: "قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأميركى على المنطقة العربية", مصدر سابق، ص۲۲۲.
(۲) رفيق عيدالسلام: "الولايات المتحدة الأميركية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة", ط ۱ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ۲۰۰۸)، ص۳۲.
(۳) ريتشارد هايبرغر، "سراذ النفط", مصدر سابق، ص۲۹۲.

۱۲۵
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

التم帚 العسكري في العالم، إلا أنها لم تدخل بشكل مباشر بالصراع على مصادر الطاقة في
بحر قزوين.

(جدول - 14)

الإنفاق العسكري لأعلى تسعة دول في العالم وللمدة من 1998 - 2007

(بملايين الدولارات والأسعار الثابتة لعام 2005 عدا عام 2007 بالأسعار الجارية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>إيران</th>
<th>تركيا</th>
<th>الهند</th>
<th>الصين</th>
<th>المملكة المتحدة</th>
<th>فرنسا</th>
<th>روسيا</th>
<th>أميركا</th>
<th>إيران</th>
<th>تركيا</th>
<th>الهند</th>
<th>الصين</th>
<th>المملكة المتحدة</th>
<th>فرنسا</th>
<th>روسيا</th>
<th>أميركا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1998</td>
<td>14865</td>
<td>14654</td>
<td>1765</td>
<td>4943</td>
<td>16769</td>
<td>4036</td>
<td>17872</td>
<td>16300</td>
<td>23000</td>
<td>1498</td>
<td>1675</td>
<td>19872</td>
<td>3052</td>
<td>17347</td>
<td>1498</td>
<td>16300</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>12415</td>
<td>16800</td>
<td>1715</td>
<td>1847</td>
<td>18421</td>
<td>3740</td>
<td>1859</td>
<td>14300</td>
<td>25000</td>
<td>12415</td>
<td>1680</td>
<td>18600</td>
<td>3153</td>
<td>14133</td>
<td>12415</td>
<td>14300</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>15885</td>
<td>23000</td>
<td>17697</td>
<td>23000</td>
<td>17872</td>
<td>3665</td>
<td>24979</td>
<td>1498</td>
<td>25000</td>
<td>15885</td>
<td>23000</td>
<td>17872</td>
<td>3153</td>
<td>14133</td>
<td>15885</td>
<td>1498</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>15626</td>
<td>28000</td>
<td>18313</td>
<td>40046</td>
<td>25478</td>
<td>684</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>15626</td>
<td>28000</td>
<td>18313</td>
<td>40046</td>
<td>25478</td>
<td>15000</td>
<td>15626</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>13750</td>
<td>33100</td>
<td>18356</td>
<td>46164</td>
<td>27300</td>
<td>612</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>13750</td>
<td>33100</td>
<td>18356</td>
<td>46164</td>
<td>27300</td>
<td>15000</td>
<td>13750</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>12386</td>
<td>36644</td>
<td>18666</td>
<td>51749</td>
<td>33900</td>
<td>532</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>12386</td>
<td>36644</td>
<td>18666</td>
<td>51749</td>
<td>33900</td>
<td>15000</td>
<td>12386</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>8241</td>
<td>40404</td>
<td>21224</td>
<td>58817</td>
<td>34301</td>
<td>545</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>8241</td>
<td>40404</td>
<td>21224</td>
<td>58817</td>
<td>34301</td>
<td>15000</td>
<td>8241</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>7177</td>
<td>47270</td>
<td>23765</td>
<td>63733</td>
<td>43000</td>
<td>559</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>7177</td>
<td>47270</td>
<td>23765</td>
<td>63733</td>
<td>43000</td>
<td>15000</td>
<td>7177</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>1108</td>
<td>59595</td>
<td>26915</td>
<td>83905</td>
<td>53059</td>
<td>574</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>1108</td>
<td>59595</td>
<td>26915</td>
<td>83905</td>
<td>53059</td>
<td>15000</td>
<td>1108</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>1106</td>
<td>59595</td>
<td>26915</td>
<td>83905</td>
<td>53059</td>
<td>574</td>
<td>24847</td>
<td>15000</td>
<td>25000</td>
<td>1106</td>
<td>59595</td>
<td>26915</td>
<td>83905</td>
<td>53059</td>
<td>15000</td>
<td>1106</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
الجدول من إعداد الباحث استناداً لإحصاءات : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(سيبيري)، الكتاب

في ضوء ما تقدم، فإن التوجه الاستراتيجي العام للولايات المتحدة الأميركية تجاه دول حوض قزوين، هو جزء من أهمام كوني عام، إلا أنه أستحوذ، ومنذ أحداث أيلول "سبتمبر" 2001 على قصب السبق في الاستراتيجية الأميركية. يتضمن العديد من التفصيلات، لذا يمكن تأطير هذه الأخيرة، ضمن عدد من الإعداد والتي تشكل في مجموعها التوجه الاستراتيجي الأميركى العام في آسيا الوسطى وحوض دول بحر قزوين، وكما يأتي:

1. البعد النفطي: على الرغم من عدم إكمال الاستكشافات النفطية في دول حوض بحر قزوين، لحكما استقلالها، ولحاجتها للإمكانات الفنية والتكنولوجية، إلا أن
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

حجم المكتشف منها حاليا يعكس حقيقة وجود "الاحتياطيات الاستراتيجية"، من النفط والغاز في هذه المنطقة الحيوية في وسط آسيا (انظر الفصل الثالث)، وهو أمر يتبدي بوضوح، إذا لاحظنا "المحاور" التي دارت حولها الحروب، في هذه المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين: في جورجيا، وبين أذربيجان وأرمينيا، وفي الشيشان، وفي أفغانستان. فمنذ اندلاع الكرملين السوفيتي، وحتى عاصفة الأبراج (الأمريكية)، دار الصراع في آسيا الوسطى على المناصب النفطية وخطوط الإمداد، وعلى أربعة محاور: الأول، "الشيشان روسيا". والثاني، "أذربيجان – جورجيا – تركيا". والثالث، "تركمانستان إيران". والرابع "كازاخستان – أوزبكستان – أفغانستان – باكستان" (1).

لقد تم الإفصاح عن الطبيعة الاستراتيجية للاهتمام الأمريكي بمنطقة حوض قزوين، ولأول مرة، من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير أعدته في نيسان (أبريل) 1997، وعُرض على الكونغرس الأمريكي. وما ورد بالتقدير: إن الولايات المتحدة، كمستهلك رئيس للنفط، لها مصلحة مباشرة في "تعزيز وتنويع" إمدادات الطاقة العالمية. وهذا التنويع مهم ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي لتنامى مصدر إضافي للطاقة لأجل الصناعات وشبكات النقل الأمريكية - بل أيضا كإجراء أمني، للحماية من انقطاعات الامداد في أماكن أخرى. وفقا لذلك، فقد أصبحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي "تشجيع التنمية السريعة لموارد الطاقة الفنزويلية لكي تقوي أمن الطاقة للدول الغربية". وفي عام 1997، أبلغت الحكومة الأمريكية الكونغرس بأن حوض قزوين يضم كمية كبيرة من الاحتياطي النفطي تبلغ (200) مليار برميل - حوالي عشرة إضعاف الكمية الموجودة في بحر الشمال، وثالث الاحتياطيات الإجمالية للخليج (2).

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ إحداث أيلول (سبتمبر) 2001م إزاحة موسكو عن آسيا الوسطى، وذلك بتنفيذ عدة وسائل، أهمها الآتي:

(1) حسين معلم، الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق، مصدر سابق، ص 87.
(2) مايكل كيلر، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 88 و 98.
الفصل الرابع: التناقض على الطاقة في حوض بحر قزوين

3. الوضع العسكري: تعددت الأنشطة العسكرية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين واسيا الوسطى، ولعل أهمها الآتي:

أ. القواعد العسكرية: غدت أسياب الوسطى بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 م جزءًا من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى إرساء إمبراطورية برمائية في جنوب ووسط آسيا لدعم التمركز العسكري الأمريكي لقواتها وقوّات حلف الناتو في القواعد العسكرية في أفغانستان. وبما يشكل عامل ضغط وتهديد لدول أسياب الوسطى، وكمحطات انطلاق وتوغل إمكانية السيطرة على هذه المنطقة استراتيجيًا، في وقت تزداد العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا في منطقة القوؤاز القريبة.

كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية خمس قواعد عسكرية في قرغيستان وطاجيكستان، وتركمانستان. وعلى سبيل المثال، تقوم القاعدة العسكرية في قرغيستان على مساحة (240) هكتارا وعلى بعد نحو (20) كم من العاصمة بيشكيك وتعتبر بقاعدة ماناس - نسبة إلى المطار الذي تقع إلى جواره - وهي قاعدة جوية ضخمة تتسع (3000) عنصر من سلاح الجو، وتقوم بمهمة الإمداد والتعويل للقوات الأمريكية في أفغانستان، وتحوي عدة طائرات مقاتلة، ولا تستغرق الرحلات العسكرية الجوية من ماناس إلى أفغانستان سوى عدة دقائق للوصول بالسلاح والتعويل والوقود إلى شمالي العاصفة الأفغانية كابول. وتقوم حالياً بدور القاعدة الاحتياطية ليا أعبات يمكن أن تحدث أو تأخير في وصول الإمدادات من القواعد الأمريكية الموجودة في الباكستان (1).

ب. تأجير الأراضي لإغراض عسكرية: تم مقاومة بعض دول أسياب الوسطى على تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية لحلف الناتو والولايات المتحدة

---

(1) عاطف عبد الحميد، أبواب الصراع على نفط أسياب الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية العدد 124 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "إبريل" 2006)، ص 78.
النقطة الرابعة: المناقص على الطاقة في حوض بحر قروين

الإدارة، وهو ما نجحت فيه واشنطن فعلياً في كل من جمهورية أوزبكستان وقيرغيزستان.

م. الانقلابات السلبية: دعم انقلابات سلمية في السلطة لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لروسيا. وقد تم تجريب الطريقة الأخيرة في كل من قيرغيزستان فيما عرف بالثورة السوسنية (الصفراء اللون) في آذار (مارس) 2005 م، وتمت الإطاحة بنظام الرئيس "عسكر علييف" والذي فر لاجئاً إلى موسكو. وحاولت واشنطن تكرار التجربة المذكورة، ومع ذلك، في أوزبكستان فيما عرف بإحداث "انقلاب" 2005 م. ولكن، الرد الدموي والحازم من حكومة طشقند قضى على الانقلاب في مهده (1).

3. المناقصة في قطاع الطاقة: إما على صعيد المناقصة في قطاع الطاقة (النفط والغاز)، في تأسيس (اتحاد كام (GUUAM)، يتضمن الأحرف الأولى للدول الأعضاء والذي تأسس في عام 1995 م، ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا وأوزبكستان. محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. وقد مثل هذا التحالف تحدياً كبيراً لروسيا نتيجة اختيار أعضائه من الأقاليم السوفيتية الثلاثة التي كانت تحت سيطرة موسكو. فمولدافيا وأوكرانيا مثلتا الإقليم العازل بين روسيا والغرب في شرق أوروبا وجورجيا وأذربيجان مثلتا الفقوقاز، بينما كانت أوزبكستان ممثلاً لآسيا الوسطى. وركز "اتحاد كام" على مواجهة الاحتكار الروسي لأسس الطاقة في أوراسيا من خلال الدراس الطويلة التي تمثلها شركة غاز بروم. وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا للاستغلال الأمثل لثرواتها الهائلة من الغاز عبر شركة "غازبروم" يرصد المستهلكون ما يسمى بالدور السياسي للغاز الروسي، معتبرين أن الأرتهان للغاز الروسي لا يقل عن تهديدان التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري، وهي مخاوف صارت تتردد تحت مسمى "الهيمنة الروسية.

(2) عاطف عبد الحميد، روسيا وأسيا الوسطى.. حماية المصالح واحتراء الإخطراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول 2007)، ص 42-44.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين


(جدول – 16)
 خطوط أنابيب نقل النفط الخام والغاز الطبيعي الرئيسي من دول حوض بحر قزوين واسي الوسطى

<table>
<thead>
<tr>
<th>الإتجاه</th>
<th>الجهة المالك</th>
<th>تاريخ العمل</th>
<th>الطاقة الاستيعابية</th>
<th>الطول كم</th>
<th>اسم الخط</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الغربي/البحر المتوسط</td>
<td>إميركا</td>
<td>2005</td>
<td>مليون برميل</td>
<td>1401</td>
<td>باكو – تيليس – جيبهان</td>
</tr>
<tr>
<td>الغربي/البحر الأسود</td>
<td>مشترك</td>
<td>آلف</td>
<td>برميل</td>
<td>380</td>
<td>انطلاق قزوين</td>
</tr>
<tr>
<td>شمال/البحر الأسود</td>
<td>روسيا</td>
<td>منجز</td>
<td></td>
<td>1152</td>
<td>باكو – كروزني – نوفوشوكر</td>
</tr>
<tr>
<td>شرقا/ نحو الصين</td>
<td>مشترك بين الدولتين</td>
<td>منجز</td>
<td></td>
<td>1346</td>
<td>كازاخستان – الصين</td>
</tr>
<tr>
<td>غرب/ تركيا</td>
<td>مشترك</td>
<td>منجز</td>
<td></td>
<td>970</td>
<td>باكو – تيليس – أرض روم</td>
</tr>
<tr>
<td>يرتبط بشبكة الأنابيب الروسية</td>
<td>روسيا</td>
<td>منجز</td>
<td></td>
<td>500</td>
<td>مركز أسا الوسطى</td>
</tr>
<tr>
<td>يرتبط بشبكة الأنابيب الإيرانية التي تنقل النفط لموانئ الخليج العربي</td>
<td>إيران</td>
<td>منجز</td>
<td></td>
<td>392</td>
<td>أنابيب نكا – طهران</td>
</tr>
<tr>
<td>خلال الخليج العربي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>الخليج العربي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:
1) على رجب، تطورات إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك"، شباط/فبراير 2008، ص 19-20 و21).
2) محمد عبد الشفيع عيسى، شبكات نقل النفط والغاز: الاستقرار العالمي والإقليمي في الأسواق الدولية للطاقة، مجلة المستقبلي العربي، العدد 370(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول "ديسمبر", 2009، ص 135.
3) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) مقدمة لكلية الآداب بجامعة بغداد، 2006، ص ص 59 و253.
ويتضح من خلال شبكة أنايب نقل النفط والغاز من دول بحر قزوين للأسواق النفطية الخارجية، والوضوح في (الجدول - 5) التناقص الحاد بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وإصار الأخيرة على حصر أتجاهات الخطوط غرباً لتحاشي مرورها في الأراضي الروسية، تحسباً لاحتمالات استعمال روسيا لهذه الأنايب كسلاح سياسي مستقبلاً. فيما منعت الولايات المتحدة الأميركية الشركات النفطية من مد أية أنايب في إيران، جراء خضوعها للعقوبات الاقتصادية الدولية والأميركية.

والمتبعة جانبًا من الاهتمامات الأميركية بمنطقة حوض قزوين، فقد زار المبعوث الخاص للرئيس الأميركي السابق "جورج بوش" قبل إحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 بمدة قصيرة، أفغانستان واقترح زععة نظام طالبان، مؤكداً بأن أهمية أفغانستان سوف تزداد في السنوات القادمة، في الوقت الذي بدأ فيه آسيا الوسطى واحتياجاتها من الغاز، يؤدي دوراً عملياً في السوق العالمية للطاقة وأضاف أن بوسع أفغانستان أن تكون ممراً ممتازاً ومهماً لهذه الطاقة، وكذلك الوصول إلى أسواق آسيا الوسطى.

ولا بد من التذكير أن الرئيس الأميركي السابق "جورج بوش الابن" بدأ عمله في تجارة النفط في ولاية تكساس الأميركية، وأدار نانبه "ديك تشيني" شركة هاليرتن النفطية العملاقة، وكوندا "ليزا رايس"، مستشار الأمان القومي ومن ثم وزيرة الخارجية في عهد بوش الابن، تعمل في مجلس إدارة شركة شيفرون. ويُذكر الثلاثة أهمية النفط الاستراتيجية للتأثير الأميركى الكبير في آسيا الوسطى.

وقد صرح "ديك تشيني" عام 1998م ما نصه: ((على حد علمي إن الظهور المفاجئ لمنطقة بحر قزوين كعامل استراتيجي مهم ليس له مثيل في التاريخ)).

وأضمن الالتزام ذاته قال في محاضرة ألقاها في معهد "كاتو" للدراسات: (لقد شاء الله أن يضع الغاز والنفط في بلدان متنوعة وسوف يعين علينا أن نذهب حيث يوجد

131
النفط والغاز بصرف النظر عن رأينًا في النظام الذي يحكم الدول التي
يوجد فيها (1).

4. التعاون العسكري الأمريكي مع دول بحر قزوين

التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، إلى الاهتمام بالأرض السابق
للاتحاد السوفيتي في الميدان العسكري، إلا أن هذا الإرث لم يجمع بطريقة مناسبة
 لكل الدول، وإنما تحتكم به عوامل ذاتية ووضعية عديدة، مما تطلب من هذه
الدول التفكير باستخدام الخارجية، وسرعان ما أتجهت نحو توسيع علاقاتها
العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، جراء استعداد الأخيرة في مدد العون
 لهذه الدول، نتيجة لحسابات تتعلق بمصالحها بالدرجة الأساس.

وتعد أذربيجان الحليف الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة قزوين
وهو ما يتضح من خلال عدة مؤشرات منها: الدعوة التي وجهتها واشنطن
لأستضافة مقر "حماية بحر قزوين". والزيادة التي شهدتها المساعدات العسكرية
الأمريكية لأذربيجان وحصول الأخيرة على معدات عسكرية أمريكية متقدمة منها
على سبيل المثال، حصولها في عامي 2005 و2006 على (8) زوارق مراقية.

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب عناصر من القوات البحرية
الأذربيجانية في المعاهد العسكرية الأمريكية والتركية، وإرسال خبراء لتدريب تلك
القوات على تقنيات الريز الذي تستخدم في مجالات الرصد والعلاج. وبجانب
أذربيجان، تأتي كازاخستان في المرتبة الثانية من بين حلفاء واشنطن في منطقة بحر
قزوين. وبصفة عامة، يظل البعد المتعلق بتجارة السلاح أحد دوافع واشنطن لدعم
علاقاتها العسكرية مع دول بحر قزوين (2)، مع إنه مُشتق من أصول الاهتمام
الأمريكية بالنفط الخام والغاز الطبيعي للمنطقة.

(1) محمود عبد الواحد محمود، التنافس الدولي على نفط آسيا الوسطى، مجلة الحكومة، العدد 28، (بغداد:)
دار الحكومة، 2002، ص 33.

(2).Marlene Laruelle and Sebastian, The Militarization of the Caspian Sea: Create games and small games over the Caspian Flees, the China and Eurasia Forum Quarterly (Washington: Central Asia –Caucasus Institute in Johns Hopkins University, may, 2009), p 30.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

ثانياً. جمهورية روسيا الاتحادية: منذ عام 1991م، تحكمت في السياسة الخارجية الروسية بصورة عامة، وسياسة جماليات الدول النفطية في حوض بحر قزوين جملة من الاعتبارات، لعل أهمها الأتالي:

1. إستراتيجية الوضع الجغرافي: يعد العام الجغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية، إذ قال نابليون "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"، وهو قول لا تزال آثاره راسخة حتى اليوم، ويرى المختصون في العلاقات الدولية، أن هناك علاقة ثابتاً بين الجغرافية والسياسة، وقد أطلق على هذه الصلة بعلم الجغرافية السياسية "الجيوبوليتكس" وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية في حياة الدولة السياسية وفي علاقاتها الخارجية.

والجغرافية ذات أهمية خاصة لأن أثر معطياتها في صنع السياسة أقل تغيراً من غيرها وأن تنفيذ القرارات السياسية والاقتصادية، سواءً أكانت على الصعيد الداخلي أم الإقليمي أم الدولي، لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق علاقاتها بالثوابت الجغرافية، فهذه المعطيات طبيعية كانت أم بشريّة ترسم إشكال النشاط الاقتصادي وتحدد نقاط ونحن الأمن القومي وتقرر إلى حد ما شكل القرار الذي يتفق والأفضلية القومية التي تستهدف.

وكان الروس قد تعلموا درسين أساسيين من الحروب الكارثية التي وقعت في القرن العشرين، وهما:

(أ). إن كل الحروب التي استهدفت روسيا في القرن الماضي دارت في قلب التراب الروسي.

(ب). إن المعادي الأساسي الذي حاول غزو منطقة السويداء الروسي جاء من الغرب والشرق، سواءً أكان في عام 1918م (فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة

(1) إسماعيل صبري مقال، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، ط 5 (الكويت: ذات السلسلة للطباعة والتوزيع، 1987)، ص 177.
(2) علي محمد المهاو، السياسة الروسية والموارد الجغرافية العربي، مجلة الحكمة، العدد 4، (بغداد: بيت الحكمة، 1998)، ص 25.
الفصل الرابع: التناقص على الطاقة في حوض بحر قزوين

الأميركية، واليابان)، أم في عام 1941 من قبل دول المحور (ألمانيا وبريطانيا واليابان)، ومن هذه الحقيقة انطلقت أهدافهم العالمية التي كان أهمها الآتي:

(1) منع وقوع هجوم على الوطن الأم (منطقة السويداء الروسي).
(2) إبعاد النفوذ الأمريكي من الاتجاه الآسيوي (مناطق الحواف).
(3) إيجاد الظروف الدولية اللازمة لدعم القوة الروسية في كافة موانئ الحواف.

المصادر السابق نفسه، ص ص. 25، 26، 28.

العلاقات التاريخية مع الدول القزوينية: ترتبط روسيا بعلاقات تاريخية قديمة ومتداخلة مع دول حوض بحر قزوين، إذ جرى تبادل الحكم بين زعيم زعيم هذه المناطق وزعيم روسيا بين مدة وأخرى، وفقًا للظروف الذاتية والوضوعية التي مرت على كلا الطرفين. وعلى سبيل المثال، فرض زعيم القبيلة الذهبية (الناتار) سيطرتهم على إقليم وسط أسيا في القرن الثالث عشر (1290/1991)، وعندما اهتدى سلاطينهم في بداية القرن الرابع عشر الميلادي إلى الإسلام، فقموا بنشره في مناطق واسعة خلف الآوري.

لقد حكم المسلمون روسيا (240) سنة من خلال أمجاد حكم القبيلة الذهبية إذ حكم سلاطين التتر مناطق نهر "الفولغا" باكملها، ابتداءً من موسكو إلى استرا خان على بحر قزوين. وفي القرن الثامن عشر فرضت روسيا القيصرية سيطرتها الكاملة على منطقة أسيا الوسطى وورثت دولة الاتحاد السوفيتي بعد ثورة شرين الأول (أكتوبر) 1917، ذلك الميراث القيصر، ودخلت دول أسيا الوسطى التركيبة الاتحادية للدولة السوفييتية بعد أن قسمت هذه المنطقة إلى جمهوريات اعتمدت اللهجات المحلية كلغات وطنية تحت راية الاتحاد السوفيتي. وهكذا استمر الوضع حتى 1991م، وعندما بدأ الاتحاد السوفيتي بالتفكك، ومن ثم عادت من جديد هذه الجمهوريات الخمسة في أسيا الوسطى، لتحصل على استقلالها، وتحافظ
على هويتها الثقافية والدينية على الرغم من السيطرة الروسية والسوفيتية لعقود طويلة (1).


فالتوجه الأول، الذي سيطر على السياسة الروسية الخارجية في عهد الرئيس الروسي الأسبق "بويرس يلتسين" منذ نهاية سنة 1991م وحتى نهاية 1995م. والذي سعى لأندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبعد ظهور متغيرات جديدة في آسيا الوسطى، وفي مقدمتها أندلاع التنافس التركي – الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية وتصاعد التهديدات الأصولية "ال_DOMINATE" في آسيا الوسطى ودول حوض قزوين سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الثاني: الأوراسي الجديد ، والذي تأكد مع تعيين بريماكوف بمنصب وزير الخارجية سنة 1995م ومن ثم رئيساً للوزراء في عام 1998م وحتى ماي 1999م (مايو 1999م)، وفي هذا الإطار بلور ما أصبح يُعرف بمبدأ "بريماكوف " في السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ حول المحاور الآتية:

أ. إنشاء نظام عالمي يقوم على التجاوز الفطري، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلك استراتيجي يوازن القوة الاميركية.
ب. معارضة توسع الحلف الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية.

(1) حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، العدد 28، (بغداد: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، أيلول "سبتمبر": 2008)، ص 5.
الفصل الرابع: التناقض على الطاقة في حوض بحر قزوين

ج. الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدأ دورها يتوارى لحساب حلف الأطلسي (١).

ومنذ استلام الرئيس "فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا في مطلع عام ٢٠٠٠م، استقرت روسيا بالمزج بين التوجهين (الأورو - أطلسي والأوراسي الجديد) وحتى الوقت الحاضر. ومن أبرز التغيرات عن هذا التوجه العمل على بناء القوة الذاتية الروسية، ومعارضة الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، والمطالبة بنظام عالمي متعدد الأقطاب، ومعارضة إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخي في بولندا، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الموارد النفطية في أقصى شمال المحيط المتجمد الشمالي، وسعى روسيا لتنظيم النفوذ الأمريكي (الاقتصادي والعسكري) في آسيا الوسطى ودول حوض قزوين (٢).

ويأتي التوجه لبعض ذات الأهداف القومية العليا التي أكتسبتها روسيا من دروس الحروب الكارثية التي وقعت عليها في القرن العشرين، وبخاصة أنها حددت وبموجب وثيقة العقدية العسكرية الجديدة لروسيا ٢٠٠٠-٢٠٠٩، والتي صادقت عليها الرئيس الروسي "ديميتري ميدفيديف" برسوم رئاسي في ٥ شباط "فبراير" ٢٠٠١م، تهديدات الأمن القومي الروسي بأحد عشر تهديداً أمنياً يواجه روسيا في السنوات العشر القادمة، من بينها خمسة تهديدات عسكرية أرتبطت بالإدارات المتحدة الأمريكية وسياستها، في مختلف مناطق العالم، في مقدمتها العمليات العسكرية لحلف الناتو وتتوسع حلف الناتو شرقاً، فيما أعتبرت الوثيقة، نشرقات أجنبية في دول حازدة لروسيا أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسة التي تواجهها الدولة الروسية. ويتضمن ذلك القواعد العسكرية للولايات المتحدة ودول حلف الناتو التي تمت إقامتها في آسيا الوسطى، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وشملت

١. محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠.

٢. لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى: محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٤٥.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

قاعدة مناسبة في قيرغيزستان، وحان أوان في أوزبكستان الأميركية، وقاعدة ترمس الألمانية في أوزبكستان والقاعدة الفرنسية في طاجيكان(1).

4. إعادة ترتيب أسباب السياسة الروسية: لمواجهة أشتداد ظاهرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة في حوض بحر قزوين، أعادت روسيا ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، بوضع دول الكومونولث المستقلة والتي كانت من مكونات الدولة السوفيتية السابقة، وبضمنها دول حوض قزوين الغربية بمصادر الطاقة (النفط والغاز) في"الموقع الأول" وعلى رأس أولويات سياسة روسيا الخارجية منذ انتهاء العهد السوفيتي 1991م. وبعد هذه المنطقة تأتي أوروبا، ثم الولايات المتحدة الأميركية، ثم شرق آسيا. وفي وثيقة السياسة الخارجية التي اعتمدتها روسيا في عهد الرئيس " بوتين" في عام 2000م، حافظت دول الكومونولث على "الموقع الأول" في الاهتمامات الروسية، ثم جاءت أوروبا بعدها ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية، ثم آسيا، وفي إطارها ذكرت بالترتيب كل من الصين والهند، وجنوب آسيا، واليابان، وجنوب شرق آسيا، ثم إيران وذكرت كل من شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان، الأولى من حيث ضرورة المشاركة روسيا في حل مشاكلها، والمحافظة على علاقات متوازنة مع الكوريتين، والثانية من حيث اعتبارها بسبب الصراع الممتد بها تهديداً حقيقياً لأمن الحدود الجنوبية لرابطة الكومونولث، وتأثيرها المباشر على المصالح الروسية. وبعد ذلك، جاء الشرق الأوسط، ثم إفريقيا، ثم أوروبا الوسطى والجنوبية(2).

5. العامل الجيوستراتيج: نظر روسيا لاعبا جيوستراتيجيا رئيضا في منطقة حوض قزوين، (الجيوستراتيجيا - أي الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوسياسية) ومع حالة الضعف التي تعاني منها روسيا مرتاحياً، فأن مجرد وجودها يؤثر بشكل كبير على الدول المستقلة حديثاً ضمن مجال قارة أوراسيا الواسع، حسب وصف

(1) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 181 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، توزير "بوليتو" 2010)، ص 191.
(2) السيد صافي عابدين، السياسة الروسية في آسيا، الأهداف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول "أكتوبر" 2007)، ص 87.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

"بريجينسكي". وهي تحمل أهدافا جيوسياسيّة طموحة يزداد إفصاحها علنا ما أن تستعيد قوتها حتى تأخذ بالتأثير الملموس على جيرانها. (1)

كما قدم التورط العسكري الأمريكي في أفغانستان منذ عام 2001م وكذلك في العراق منذ احتلاله في عام 2003م، ولهد الآن، إلى روسيا فرصة إستراتيجية مهمة. فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح ليرتعد لأیران، لم تكن موسكو بعيدة عنه، بل كانت في القلب منه تماما. فهي تملأ موسكو وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سبب للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، قلقة بإزاعا واضحا خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة. وبسبب المأزق العراقي، إلى جانب خطورة الدخول حاليًا في مواجهة عسكرية مع إيران، فإن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط بات يمثل بالنسبة لواشنطن، نافذة تفتح على "خسارة" جديده، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة "ربح" يجبر إلا تضيع. (2)

1. التنافس الروسي الأميريكي: يمكن القول أن روسيا الاتحادية ماضية في سعيها للعودة إلى منطقة بحر قزوين، والدخول في 'اللغة الكبرى الثانية' (3)، والتي تمثل في الصراع الدائر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا الاتحادية، للدخول في المناقشة وسلسلة من المساواة على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، في المنطقة حوض قزوين، والتي أضحكت إحدى أهم المساوات الروسية الأمريكية في السنوات العشر الأخيرة، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الخطوات وبخاصة في الميدانين السياسي والاقتصادي، وكما يأتي:

(1) زينغني بريجنيسكي، رقعة الشطرنج الكبير، مصر سابق، ص 32.
(2) إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، 9، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، شرين الأول " أكتوبر " 2002م، ص 73.
(3) استخدم مفهوم "اللغة الكبرى" لأول مرة في الرواية المسمى "من؟" للروائي الإنجليزي "روديارد كابلينغ". أما في المجال التاريخي والعلاقات الدولية فقد استخدم مفهوم "اللغة الكبرى الأولى" للتعبير عن الصراع الذي كان دائرا في القرن التاسع عشر بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القصصية من أجل السيطرة على مناطق آسيا الوسطى، وبخاصة على طريق الحرير. للتفاعل أنظر: محرم أكشي وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل وهزائم الخارج، ط (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004م، ص 192.
الفصل الرابع: اليوسف على الطاقة في حوض بحر قزوين

أ. القيادة السياسية. ويشمل النزاع في العديد من الجهات، أهمها الآتي:

1. العلاقات الثنائية: عملت روسيا على تطوير علاقاتها الثنائية مع دول حوض بحر قزوين في كافة المجالات، وانتقلت بشكل مبكر، ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. على التفكير بأطر أوعسع لاحتواء هذه الدول في تعاونات تكون لموسكو فيها قصب السبق في كافة المجالات.

2. التحالفات السياسية: حاولت روسيا ومنذ عام 1991م وحتى الوقت الحاضر إعادة التأثير وعمارة النفوذ في دول حوض قزوين من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية عديدة، أهمها الآتي:

- كومونولث الدول المستقلة: أسست منظمة دول الكومنولث المستقلة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، لتقديم تحالف يشبه الاتحاد الأوروبي، والتي اشتركت بها دول حوض قزوين، والمتفقة منذ بداية تشكيلها، إلا إنها لم تحقق الأمال العريضة التي أسست من أجلها.
- اتفاقية الأمن الجماعي: عقدت اتفاقيات الأمن الجماعي في مايس "مايو"1992م، وشملت كاففة دول آسيا الوسطى، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدافيا، واستهدفت إقرار الحماية المشتركة وتأمين الأمن الجماعي على أي عدوان تتعرض له إحدى الدول الأعضاء.
- منظمة شنغهاي: شكلت في حزيران (يونيو) 2001م، ك٪كلبر لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم مجموعة شنغهاي، وعقدت عام 1996م في مدينة شنغهاي، وضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. وذلك بهدف مواجهة ما أسمته دول المجموعة بـ "الشياطين الثلاثة": الحركات الانفصالية.
والتطور الديني، والإرهاب". ولم يتعد دور هذه المجموعة سوى مطالبة واشنطن بسحب قواتها من كل من قيرغيزستان، وأوزبكستان لكن الولايات المتحدة مانعت واتهمت روسيا والصين بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها لتفكيك القواعد الامريكية (1).

ب. الميدان العسكري: بعد روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تمثل عمقاً استراتيجياً لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق امني جنوبي لها، لذلك، وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحتفظ روسيا بـ (20) قاعدة عسكرية لها داخل هذه الدول زادت أهميتها مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان. ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي - شانها شان الضعف الذي أصاب كومونولث الدول المستقلة - إذ انسحبت أوزبكستان عام 1999م منها وأخذت الاتفاقيات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي. وبموجب هذه الاتفاقيات أصبح لروسيا نحو (100) ألف جندي من الفرقة (2011) المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب (15) ألف جندي أخرين يعملون في تامين الحدود الطالباجية - الأفغانية.

إلا أن هذه الاعتداءات الأمنية لم تكن تخوض لمواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع - والتي تم تشكيلها في مايس "مايو" 2001م، لتصبح آلية الكومونولث في الحرب ضد الإرهاب - لا تزيد عن (1500) جندي تشكلهم أربع دول هي: روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما تركز نطاق حركتها فقط في مواجهة الإرهاب الناتج عن الأصولية الإسلامية القادمة من أفغانستان وإيران. وينطبق الحال ذاته من الضعف على مركز مكافحة الإرهاب، الذي بدأ العمل في حزيران "يونيو" 2001م، إذ لم

(1) عاطف عبد الحميد، روسيا و آسيا الوسطى: حماية المصالح واحتراء الإخطار مصدر سابق ص 84.

140
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

توفر الدول المشاركة فيه (قيرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان) المستحقات المالية اللازمة لعمله (1).

ويتميز الأسطول الروسي، بكونه الأكثر قوة بين أساطيل الدول المطلة على بحر قزوين، حيث يتجاوز عدد السفن الحربية الروسية في بحر قزوين (1000) سفينة، تؤدي مهام متعددة وتشمل كاسحات الألغام والقوارب الهجومية وقاذفات الصواريخ، كما تقوم القاعدة الروسية في (كسيبيسك) منذ عام 2000م، بمهام الرقابة الجوية في بحر قزوين وتحض طائرات الإنذار المبكر وطائرات مضادة للغواصات. وتتكون القوات البحرية الروسية في بحر قزوين من فيلق مكون من (2) وحدة قتالية يصل عدد إفرادها إلى حوالي (200) ألف جندي. وتم نشر هذه القوات منذ عام 2000م بعد إعلان الرئيس الروسي آنذاك "فلاديمير بوتين " اعتبار منطقة بحر قزوين منطقة مصالح إستراتيجية روسية (2).

ومع ما تقدم، استطاعت روسيا، ومنذ أواخر عام 2003م، أن تخطو خطوة كبرى لدعم نفوذها العسكري في آسيا الوسطى، عندما وقعت مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كتان) الجوية في منطقة (بشكيك) عاصمة قيرغيزستان. وثُعد (كتان) أول قاعدة جوية روسية خالصة في المنطقة، حيث تحتوي على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف، إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود (800 إلى 1500) جندي في قواعد عسكرية في أرمينيا وأذربيجان وGeorgia وكازاخستان وطاجيكستان (3).

ولا نستبعد أن يتعزز المسعى الروسي في استعادة السيطرة على هذه المنطقة مستقبلاً مع تطور الإمكانيات العسكرية والاقتصادية لروسيا الاتحادية مع تزايد التنافس الدولي على النفوذ في منطقة بحر قزوين، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

(1). حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "أبريل" 2006)، ص 82.


(3). حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، المصدر السابق، ص 83.
م. الميدان الاقتصادي:

(1) التنافس على موارد الطاقة في حوض بحر قزوين: تُعد Россия عملاقًا في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر أحتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفيتنام، حيث قدر احتياطيها من النفط الخام بنحو (72,6 مليار برميل (56%) من الاحتياطي العالمي. وبلغ إنتاجها نحو (100) مليون برميل يوميًا استنادًا لإحصاءات 2010. كما إنها الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي حيث قدر أحتياطاتها من الغاز الطبيعي بنحو (428,4 تريليون متر مكعب (27%) من الاحتياطي العالمي. وبلغ إنتاجها بنحو (527,5) مليار متر مكعب في اليوم، وفقًا لإحصاءات 2010. (1).

ويستهم النفط بنحو (13%) من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية، خاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، نحو (88%) من إجمالي الصادرات الروسية. وعلى صعيد آخر كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية في الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي. فوفقًا لتصريح لرئيس شركة "لوك أوبل" وحيد اليكيروف، تمتلك الشركة نحو (2000) محطة تعبئة الوقود في الولايات المتحدة الأميركية، ونحو (100) محطة في أوروبا. وقامت الشركة خلال عام 2007، على سبيل المثال، بتبديل الملافتات على محطات الوقود في الولايات المتحدة من (Mobil Getty و( Mobil Getty و(Lukoil neurological الأوروبيين إلى (Lukoil الروسية وذلك لتأكيد ترسيخ وجودها في السوق النفطية الأميركية. كذلك، تمثل أوروبا سوقًا مهمًا للنفط الروسي، إذ تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بثلاث أحتياجاتها من الغاز والنفط، وبخاصة ألمانيا التي تُعد

روسيا أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 نحو (70%) من احتياجات القارة الأوروبية (1).

(2) شبكات أنابيب نقل النفط والغاز: تتكون أهمية هذه الشبكات في مختلف مناطق العالم، في كونها الرابطة المستمرة، بين مُستَردي ومستوردِي النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. والمصادر في ظروف ندرة العرض ووفرة الطلب في أسواق الطاقة العالمية، يتمتعون بقوة نسبية أكبر، من حيث المبدأ، ولكن طبيعة المادة محل التبادل، وهيكليّة القوة الشاملة المقارنة بين دول "المنبع " ودول "الصب" بالإضافة إلى الأثر المترّاكم لسياسات الطاقة على الجانبين خلال العقود الأخيرة تفرض كلها طابعها المميز على العلاقة بين الطرفين. فإذا بِها تداخل فيها عوامل القوة وجوائب الضعف، مع ميل عبر الزمن نحو إقامة المصدر لمشرّع مؤثر من أوراق قوتهم لحساب المستوردين وتعد منطقة حوض بحر قزوين في آسيا الوسطى أحد أهم المصادر من منتجي النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في مختلف دول العالم (3). أما المستوردون الرئيسيون للطاقة في العالم فهم ثلاثة إطراف: الصين، والهند في شرق وجنوب آسيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(3) صفقات الغاز الطبيعي: ترتبط روسيا بعلاقات اقتصادية متغيرة مع دول حوض بحر قزوين، وبخاصة في مجالات الغاز الطبيعي، وله أهمها اتفاقية "تركمانشي" التي وقعتها روسيا في 12 مارس (مايو) 2007م مع تركمانستان وكازاخستان، وبموجبي اُعتِكرت روسيا نقل غاز تركمانستان التي تمثل أكبر احتياطي من الغاز في دول بحر قزوين (انظر الفصل الثالث) بعد روسيا حتى عام 2028م. وتشتت الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولا إلى روسيا، وبإمكانه

(1) نور هان الشوكو: العلاقات الروسية الأوروبية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 120 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول، "أكتوبر," 2007، ص 32.

(2) يتوزع منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم في خمس مناطق هي: الوطن العربي في منطقتي الخليج العربي وشمال إفريقيا، والخليج العربي المحدود للأصحراء أو قبلاً في وسط وجنوب السودان ونيجيريا والنيجر، ونورمانيا. ومنطقة حوض قزوين وما حولها بما فيها إيران، وجنوب شرق آسيا في شرق مندوبية أوروبا، وأخيراً روسيا الإقليمية. تتفاصل أكثر أنظر: محمد أحمد الشيوط، شبكات نقل النفط والغاز في العالم: الاستقرار العالمي والأعلى، في الأسواق الدولية للطاقة، مصدر سابق، ص 134.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

حالياً نقل خمسة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، أي نصف الكمية المستهدفة للاتفاقية، وهي عشر مليارات متر مكعب، والتي كانت تمثل طاقته الأصلية. كما تتضمن الاتفاقية بناء خط أنابيب غاز جديد مواز له تصل طاقته إلى عشرة مليارات متر مكعب بحلول عام 2010، وفي مدينة "تركماشنبش" التركمانستانية الواقعة على بحر قزوين، صرح وزير الصناعة والطاقة الروسي بـ "خط الأنبوب الجديد والخط المطور سيققان معاً أضخم نظام لنقل الغاز في آسيا الوسطى بسعة من المتوقع أن تصل إلى (30) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً".

وبتوقيع الاتفاقية "تركماشنبش"، تكون روسيا قد حققت نجاحات على أكثر من صعيد، وكما يأتي:

- استعادت روسيا ثقافتها في آسيا الوسطى عبر الاتفاق مع تركمانستان وخارائستان على توريد الغاز من الأولى ومرور الأنابيب عبر أراضي الثانية، وبخاصة أن الاتفاق تزامن مع صدور بيان مشترك مع الرئيس الأوكراني "إسلام كريموف" حول إعادة بناء خطوط أنابيب غاز أخرى قائمة.

- بحكم قبضة موسكو على غاز بحر قزوين، يقوي هذا الاتفاق موقف روسيا التي تتحكم في ربع احتياجات أوروبا من الغاز. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ألحت، وبشدة ومنذ عام 1996م على إنشاء خط لنقل غاز تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان، ومنه إلى جورجيا، ثم إلى تركيا ليصدر إلى أوروبا، إضافة إلى خط نفت (باكو – تبليسي – جيغيان) الذي وصفه المراقبون بأنه يشكل طريقاً سياسياً هدفه تجنب مرور الأنابيب في أراضي روسيا الاتحادية.

- وعلى صعيد الأرباح المالية والآتادات من صادرات الغاز، تكون الشركة الروسية العملاقة "غازبروم" المصنفة عن تنفيذ الاتفاقية قد حققت صفة

---

(1) أسماء مخيمات، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول "أكتوبر" 2007)، ص 39.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

مرحة جدا. فروسيا تدفع لتركمانستان (100) دولار مقابل كل متر مكعب من الغاز، بينما تبيع إلى دول أوروبا بسعر (250) دولار (1).

إن العودة الروسية للمنطقة لم تقتصر على تفعيل علاقاتها مع مجموعة الدول القزوية فحسب، بل كذلك على تطوير علاقاتها الاقتصادية والنوية مع إيران، وتثبيت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربي كونها تشكل الظهر المباشر للحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية.

(1) أسامة مخبر، المصدر السابق نفسه، ص 93.
المبحث الثاني

المناقشات الإقليمية على مصادر الطاقة في دول حوض قزوين

توضيح:

ظهر في الفترة التي أعقبت أنتهاء الحرب الباردة عام 1990، تطور مفاهيم جديدة للتطبيقات الإستراتيجية في دول حوض بحر قزوين، بين الدول الموجودة فيها أو المحيطة بها، لذلك تباين تأثير الدول الإقليمية في هذه المنطقة، في ضوء ما تمتلكه من عناصر القوة والتأثير، وبمدى توافقها مع قدرات القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

وأول من تأثر بظاهرة المناقشات الإقليمية والدولية على موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في حوض بحر قزوين هي دول الحوض ذاتها، والتي أدركت بان مواردها مستهدفة من الآخرين، سواءً من دول الحوض ذاتها، أم من الدول الإقليمية المجاورة لها، أو من قبل الدول الكبرى، روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يظهر ذلك جلياً في الإستراتيجية التركية الطورية والتي يؤديها (حلف الناتو) وهي رؤية جديدة تماماً، فقد عاد تطلع تركيا لإنجاح مشابهة السياسي والحضاري والتاريخي والاقتصادي نحو الشرق (بسبب فكرة العثمانية الجديدة) بعد أن ودعه مصطفى كمال أتاتورك منذ عشرينات القرن الماضي بمعولته المشهورة. "وداعاً أبي الشرق ومرحبًا أبي الغرب".

ولم تكن جمهورية إيران الإسلامية بعد عام 1991، أقل أندفاعاً من تركيا لولا المحدودات الداخلية والوضوعية (الدينية واللغوية والحضارية)، وطوق الايدولوژيا الثيوبراطية التي طوفت نفسها بها سنوات. وعندما أرادت إيران التوجه صوب البراغماتية في سياساتها الخارجية حين دول الحدود الشمالية، فقد كلت الأوان.

ومن أقصى الشرق جاءت الصين التي وضعت إيديولوجيتها الإستراتيجية جانبًا وطرقت أسواق آسيا الوسطى للحصول على بعض من مصادر الطاقة القريبة منها.
ولذلك سعت بكين لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول القزوينية، بهدف الحصول على جزء من موارد الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي). وذلك من خلال مدد أنابيب نقل النفط والغاز شرقًا، رغم وعورة وقصة الطبيعة الفاصلة بين الصين ودول آسيا الصغرى.

والي الغرب جاءت أوروبا بمؤسسة الحرب (حفل النانو) والسائرة بركاب القاطرة الأميركية إلى حيث جبال ووديان آسيا الوسطى في أفغانستان، ودفعت تن مسارتها تضحيات مادية وبشرية كبيرة، عبر مشاركتها في الحرب الأفغانية مع الولايات المتحدة الأميركية، طمعًا في النفط والغاز الطبيعي.

أولاً، دول حوض بحر قزوين:

مع أنتمهاء حقبة الحرب الباردة عام 1991م، ظهرت في آسيا الوسطى سبع دول مُستقلة على الساحة الدولية وهي: أفغانستان، وأوزبكستان، وأوزبكستان وأوزبكستان، وكازاخستان، وطاجيكستان دفعة واحدة، تشكل خمس منها دول حوض قزوين، وفي حيز جغرافي موحد. ويعتبر هذا حدثًا مميزًا في تاريخ العلاقات الدولية، إن لم يكن حدثًا فريدة يتجاوز في إبعاده المختلفة إطار المجال الإقليمي.

وتضم المنطقة عدة قوميات، إلا أنها تتميز بنفوذ العنصر التركي بالدرجة الأولى، ثم يليه العنصر الفارسي، ويرفر ذلك في كون اللغات المتداولة هي في الغالب لغات تركية أو فارسية (أنظر الجدول 16).

لم يأت استقلال دول آسيا الوسطى، عن الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة ثورة أو تمزد، كما حصل في أوروبا الشرقية ودول البلطيق في عمر الدولة السوفيتية الأخيرة، بل وجدت هذه الدول نفسها تحقق على الاستقلال دون طلب منها. لذلك عاشت السنوات الخمس الأولى في عهد من الارتباك في العلاقة مع موسكو، ويمكن تلمس هذا الارتباك في تباطؤ هذه الدول في الإعلان عن استقلالها، حتى أن بعضها
مثل كازاخستان، كانت أخر من أعلن عن الاستقلال بعد تفكك الاتحاد السوفيتي
بأسبوع كامل (1).

(جدول - 16)

الديانات السائدة ونسب الشعوب التركية والفارسية في دول حوض قزوين والقوقاز

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>الإقليم</th>
<th>المساحة (كم²)</th>
<th>السكان (نسمة)</th>
<th>الدينية ذات الأغلبية</th>
<th>نسبة الشعوب من أصل تركي (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td>قزوين</td>
<td>4,448</td>
<td>8,256</td>
<td>الإسلام</td>
<td>82</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أرمينيا</td>
<td>3,997</td>
<td>2,980</td>
<td>المسيحية</td>
<td>2,2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>جورجيا</td>
<td>4,448</td>
<td>2,980</td>
<td>المسيحية</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان</td>
<td>قزوين</td>
<td>44,4</td>
<td>8,256</td>
<td>الإسلام</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تركمانستان</td>
<td>2,717,300</td>
<td>15,600</td>
<td>الإسلام</td>
<td>44</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أوزبكستان</td>
<td>2,717,300</td>
<td>15,600</td>
<td>الإسلا</td>
<td>76</td>
</tr>
<tr>
<td>طاجيكستان</td>
<td>قزوين</td>
<td>143,100</td>
<td>7,455</td>
<td>الإسلام</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>فيرغيستان</td>
<td>77,181</td>
<td>5,300</td>
<td>الإسلام</td>
<td>52</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td>62,156</td>
<td>13,045,983</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر:

(1). عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى ... حماية المصالح واحتراء الاختيار، مصدر سابق، ص 82.
(2) .U.S Department of State, Azerbaijan, Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan .It is available at: www.State.gov
(3) .U.S Department of State, Azerbaijan, Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan .It is available at: www.ar.wikipedia.org
(4) .U.S Department of State, Azerbaijan, Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan .It is available at: www.State.gov
(5) .U.S Department of State, Azerbaijan, Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan .It is available at: www.azembassy.org.eg
 ومع كون المنطقة منطقة فراغ قوي (Vacuum Power Area) بدرجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار السياسي مما يشجع القوى المجاورة على التدخل. هذه التوليفة من فراغ القوى من جهة، ومحاولات استيعابها من اطراف خارجية، دفعت الدول القزوينية للبحث عن عناصر قوتها بذاتها، فاتجهت نحو بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة وتعكس أرقام (الجدول - 17) مستويات الإنفاق العسكري للدول القزوينية ويتضح من خلالها، زيادة الإنفاق العسكري بشكل تدريجي، بهدف تنظيم قدراتها وما يتوائم مع إمكانياتها الذاتية من جانب، وما يتناسب مع حجم الأخطار المحيطة من جانب آخر، لتحقيق نمطًا من الحماية الذاتية، ولو بصورة أولية، لحماية مؤسسات الدول، ومصادر الطاقة المتماسكة فيها.

وبمراجعة أرقام الإنفاق العسكري للدول القزوينية، تحتل كازاخستان المركز الأول في الإنفاق العسكري، حيث أنققت في عام 1998 نحو (246) مليون دولار وتصاعدت الأرقام إلى أن وصلت إلى (1114) مليون دولار في عام 2003 واستمر تصاعد مستويات الإنفاق العسكري لديها، حتى بلغت (962) مليون دولار في عام 2007. فيما تحتل أوزبكستان ادنى مستويات الإنفاق العسكري، رغم عدم توفر المعلومات بصورة متكاملة عنها.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

(الجدول - ١٧ )

الانفاق العسكري لدول حوض قزوين لمدة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ (بملايين الدولارات الامريكية وبالأسعار الثابتة ما عدا أرقام ٢٠٠٧ بالأسعار الجارية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>المجموع</th>
<th>أوزبكستان</th>
<th>تركمانستان</th>
<th>طاجيكستان</th>
<th>غير غيزستان</th>
<th>كازاخستان</th>
<th>أذربيجان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١٩٩٨</td>
<td>٥٨٠</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٧٦٨</td>
<td>٢٤٦</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٩</td>
<td>٥٧٧.٦</td>
<td>-</td>
<td>٩٥.٣</td>
<td>١٦٢</td>
<td>٤٤.٨</td>
<td>-</td>
<td>٢٠٢</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٠</td>
<td>٤٢٥٤</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>١٤٤.٣</td>
<td>٥٥.١</td>
<td>-</td>
<td>٢١٥</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠١</td>
<td>٥١٠٢</td>
<td>٧٠١٧</td>
<td>-</td>
<td>١٤٤.٢</td>
<td>٤٨.٣</td>
<td>-</td>
<td>٣١٧</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٢</td>
<td>٥٠٥٤</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٣٠٣.٥</td>
<td>٥٩.١</td>
<td>-</td>
<td>٣٤٧</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٣</td>
<td>٧٩٣.٣</td>
<td>٥٤.٥</td>
<td>-</td>
<td>٣٩٣.٦</td>
<td>٦٣.٨</td>
<td>-</td>
<td>٤١١</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٤</td>
<td>٨٤٤٠</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٤٦١.٤</td>
<td>٦٨.٤</td>
<td>-</td>
<td>٤٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٥</td>
<td>٩٧٢.٦</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٧٠.٦</td>
<td>-</td>
<td>٥٩٢</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٦</td>
<td>١٤٠١٣</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٨٣.٣</td>
<td>-</td>
<td>٦٩٣</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٧</td>
<td>١٧٦٤</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>٩٩٦</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
الجدول من إعداد الباحث استناداً لإحصاءات: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(سيبري)، الكتاب السنوي ٢٠٠٨ عن التشخيص ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وأخرون ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨ ) ص ص، ٣٥٣ و ٣٥٥.

ملاحظة: تعني العلامة( - ) في الجدول بأن الأرقام غير متوفرة.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

ثانياً. الدور التركي:

في خطاب لمؤسس تركيا الحديثة، أول رئيس لها مصطفى كمال أتاتورك ب بتاريخ 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1933م، وبناءً على الجذور العميقة لأعوام الجمهورية التركية ذكر ما نصه: "إن الاتحاد السوفيتي اليوم صديق وجار ... ونحن في حاجة لهذه الصداقة والوفاق، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ كيف ستكون هذه العلاقة في المستقبل وهذه الإمبراطورية يمكن أن تنفتك.. والدول التي يتحكم فيها يمكن أن تفلت منه ويتم رسم ميزان قوى عالمي جديد. وحينذ يجب على تركيا أن تعرف ماذا تفعل... يجب إلا ننتظر أتراك الخارج حتى يقتربوا منا، بل يجب علينا نحن النزول منهم". وفي مناسبة أخرى ذكر أتاتورك ما نصه: "أيماهد العالم بذهبة في يوم ما نهوض وسير هذه الإمبراطورية غير الموحدة التي مازالت نائمة على مشارف آسيا" (1). وقصد بذلك الإمبراطورية التركية.

أسهمت المتغيرات الدولية والإقليمية في نهاية القرن العشرين في تطور أهداف تركيا من سياساتها التقليدية المتمثلة أساسا في الحفاظ على وحدتها من دون أي تهاو. وبوحش إمبراطورية، إلى الدور الجديد الذي شرع الرئيس التركي الأسبق "توركوت أوزال" في بلورته تحت شعار "العثمانية الجديدة"). يعني قيام تركيا بدور فاعل في محيطها الممتل من بحر الإدريسيات إلى حدود الصين، مروراً بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت ما جزءاً من الدولة العثمانية مضافاً إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وأسيا الوسطى "(2). تدفع تركيا للاهتمام البالغ بمنطقة آسيا الوسطى وحوض قزوين، العديد من العوامل، فتاريخياً سبق وأن سيطرت الدولة العثمانية (الدولة الأم لدولة تركيا الحديثة) على هذه المنطقة، سيطرة تكاد تكون مطلقة في المدة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما أن مجموع الشعوب التركية تمثل (85%) من سكان هذه الدول، وتضم معظم سكان أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان...

(1). عمار جمال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سابق، ص 18.
(2). المصدر السابق، ص 11.
وتركماستان، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية وهم أقرب حضارياً وثقافياً إلى تركيا. فضلاً عن كونهم مسلمون، يدينون بالمذهب السني الحنفي الذي تدين به تركيا (1).

وخلال القرن العشرين، أبتعدت تركيا، وتحديدًا، منذ أنبصار الدولة العثمانية في عام 1918م، عن التأثير في دول آسيا الوسطى وحوض قزوين، بسبب خضوع الأخيرة للسيطرة السوفيتية، وانتفعت تركيا منهج التحالف مع الغرب، وخضعت سياساتها بعد الحرب العالمية الثانية لمبادئ الحرب الباردة وحلف الناتو. واستمرت بوضع علاقاتها مع أوروبا على رأس أساليبها برغبة دخول السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي.

وعقب انتهاء الحرب الباردة وترابيد النفوذ الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية، "حرب الكويت" وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، استمرت تركيا بوضع أوروبا على رأس أساليبها إلا أن رغبتها جوبهت بعدم استجابة الأوروبيين لها، وعلى الرغم من ثبات تركيا بمنهجها حيال الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أتجهت نحو تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (2).

وقد أفرزت تطورات الأوضاع في دول حوض قزوين وإقليم القوقاز المجاورة لتركيا من جهة الشرق بعد عام 1991م وظهور الجمهوريات الإسلامية، وضعًا جديدًا لتركيا، وباتجاهين:

الأول، ويتبع بنمط العلاقات الثنائية بين تركيا والدول الحديثة الاستقلال. وقد عكس تصريح رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميرلي عام 1990الموقف التركي الجديد، بقوله: "إن استقلال الجمهوريات الإسلامية بعد سبعسن سنة من الحكم الشيوعي ما هو إلا حلم تركي تحقق أخيراً، كون الأتراك يعتبرون أن لهم تاريخًا...

(1) حميد شهاب أحمد، الانتقالي الإقليمي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لأسيا الوسطى، مصدر سابق، ص 9.
(2) فوزي أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الوسطي وحمدي حميد الدوري، (بغداد: بيت الحكمة، 2000م)، ص 261.
المشتركة وروابط ثقافية وعرقية عميقة بهذه الجمهوريات، لذلك يعود المسؤولون
الأثراك أن تركيا هي بمثابة الأخ الأكبر لهذه الجمهوريات" (1).

وسرعان ما أعرفت تركيا علائية بأنها وصاحبة الكرملين على تلك
الجمهوريات، وصارت للأعتراف بها كدول مُستقلة كاملة السيادة، بهدف مّد
الجسور وكل إشكال التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني معها
ودعت تلك الجمهوريات لاجتماع قمة للدول الناطقة باللغة التركية في شهر نيسان
(آوريل) 1992 م في تركيا، وحضر الاجتماع العديد من رؤساء دول أوروبا الوسطى
وتسابق الجميع إليها، وكان عدد الرؤساء أحد عشر رئيا، تم خلاله، تأسيس
منظمة اقتصادية للتعاون الاقتصادي الإقليمي (أيكو) وتزعمت أنقرة كل الأنشطة
الضرورية في المؤتمر، لتعزيز أواصر التعاون والحوار والصداقة بينها وبين دول
بحر قزوين وأسيا الوسطى، فيما استبعدت إيران وروسيا من الخطط الاقتصادية
والسياسة الجديدة (2). وأنطلق أيضا مشروع "العشرة آلاف طالب" الذي لا يزال
مستمراً حتى الآن دعما للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يميل إلى تركيا،
وتحدي مرتبطة معها فكرياً، وقد أرادت تركيا من هذا المشروع استثمار علاقاتها مع
دول المنطقة على المدى البعيد عبر الاستماع في العنصر البشري (3).

والثاني، تطور مفاهيم جديدة للأمن الاستراتيجي لتركيا دوراً مهماً فيه، ولاسيما
في المنطقة الممتدة بين أوروبا – وآسيا الوسطى (أوراسيا) وبين الدول المهيمنة
بالمنطقة، أو بين الدول الموجودة فيها، أو المحيطة بها، ولكن بعض تلك الدول لها
مسلحة باستمرار خيراتها ضمن رؤيتها الخاصة، وظهر ذلك في الإستراتيجية
التركية، والتي يؤديها (حلف الناتو) وهي رؤية جديدة تماماً كما أعلن عنها منقسم
السياسة الخارجية لاتحاد الأوروبي السابق "خافيير سولانا"، بأن الحلف
سيتحول من حلف دفاعي إلى حلف هجومي، ليشمل دول أوروبا الوسطى ودول

(1) أحمد نوري ألمعري، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى – جامعة بغداد
مركز الدراسات الدولية، تفاعل عبر محمد شهاب أحمد، مصرف سابق، ص 3.
(2) محمد علي سراج، أمريكا العولمة في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ط 1 (دمشق: صفحات للدراسات
والنشر 2007)، ص 145.
(3) محرم أكشي وآخرون، مصرف سابق، ص 149.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

أوروبا الشرقية، وهي رؤية استراتيجية لتدخل المصالح الاقتصادية والأمنية بين أوروبا وآسيا، حسب منظور حلف جديد، بينما يظهر الحلف دفاعاً بين الدول الأوباسية، وخاصة بين الصين وروسيا (1). ويدعم هذا التوجه موقف الولايات المتحدة الأميركية، والتي ترتبط مع تركيا بعلاقات استراتيجية وثيقة، كونها تمثل من وجهة النظر الأميركية، مدخلاً استراتيجيا نحو الشرق، رغم مواجهتها لسلسلة من التحديات الاقتصادية والسياسية (2).

وبخصوص الميادين الاقتصادي، ترتبط تركيا بعلاقات متعددة مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في كافة المجالات، وبخاصة في حلول التعاون لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي في الأناضول عبر الأراضي التركية. ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى تشهد تحسناً مطرداً، والسبب في ذلك يعود إلى أن حزب العدالة نجح في إعادة صياغة علاقاته مع تلك البلدان على أساس جديدة قائمة على التعاون والمصالح المشتركة.

وفي أطار النوعي التركي المتزايد بأن دول بحر قزوين، الغنية بأحتياطيات كبرى من الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، أضححت مصدراً بديلاً للدول الأوروبية التي تعتزم على استيراد الطاقة، طرحت تركيا نفسها بوصفها الدولة المفتوحة، والصمت الأمني لعبور الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا. وفي هذا الإطار، فإن خط أنابيب "باكو-تيبيسي-جهان"، الهادف إلى نقل النفط أذربيجان وبقية دول آسيا الوسطى، ويشكل خاص كازاخستان - عبر جورجيا - إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول (2771كم)، يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، وذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مراحل من مراحل تحول تركيا إلى جسر للطاقة وممراً لها بين الشرق والغرب (3).

(1) محمد علي سرحان، "أزمة الطاقة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، مصدر سابق، ص139.
(3) يشير عبد الفتاح، "السياسة التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 182 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام تشران أول "أكتوبر، 2010، ص119.

154
ثالثاً. الدور الإيراني:

حاولت إيران بسط نفوذها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وحوط قزوين، بساعتها في ذلك العديد من العوامل، في مقدمتها الموقع الجغرافي لإيران المحاذية لتركستان وأذربيجان، فضلاً عن كونها إحدى الدول الخمس المتشابطة لبحر قزوين والتي تضم كل من إيران، أذربيجان، وروسيا، وكازاخستان وتركستان. إما ثقافياً وحضارياً، فأن أقرب دول المنطقة لإيران هي طاجيكستان والتي يزيد عدد سكانها عن الست ملايين نسمة والذين يتحدثون باللغة الفارسية "على الرغم من كونهم من المُسلمين السنة". أما الدولة الأخرى التي يشكل المسلمون الشيعة فيها أكثر من (70%) فهي أذربيجان المحاذية لإيران لكنها تعتبر من دول القوقاز وليس من الدول الإسلامية لآسيا الوسطى. وعلى غرار تركيا، شكلت إيران في شباط "فبراير" 1992 م منظمة الدول الناطقة باللغة الفارسية، والتي ضمت بالإضافة إيران، كل من طاجيكستان وأفغانستان

إما في الميدان العسكري، فقد حُرمت إيران من التواجد العسكري في بحر قزوين بعد الاتفاقات التي وقعتها مع الإمبراطورية النترية في عام 1828م، وذلك باستثناء السفن التجارية، وكرر هذا الحرمان في معاهدات الصداقة التي وقعتها طهران مع موسكو في عامي 1921م و 1941م، غير أن انهيار الاتحاد السوفيتي دفع طهران إلى إعلان عدم التزامها بالمعاهدات سالفة الذكر، وذلك بالرغم من اتفاقها للقدرة على نشر أسطول بحري في بداية التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لحربها الطويلة مع العراق والتي أنهكت القدرات العسكرية الإيرانية، إلى جانب افتقد إيران للدعم الغربي. ومع ذلك تولى إيران اهتماماً كبيراً ببحر قزوين فهي تعتمد عليه في تنفيذ برامجها التدريبية العسكرية، كما تعتزم حوالي (50) سفينة حربية إيرانية في موانئ بحر قزوين. كما تعارض إيران، منذ عام 1994

(1) حمید شهب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سابق، ص. 13.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوین

الوجود العسكري الغربي في بحر قزوین انطلاقاً من كون الملاحة في هذا البحر هي حق يقتصر على الدول المطلة عليه (١).

وبخصوص الميدان الاقتصادي، فإن إيران سعت نحو توطيد علاقاتها مع دول حوض بحر قزوین، في كافة المجالات الاقتصادية، وبخاصة في مجال التعاون في استثمار مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، وفي حقول التعاون في عمليات نقل مصادر الثروات النفطية في دول حوض قزوین عبر أراضيها، من خلال السعي لبناء أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي المسال، إلا أن رغباتها باءت بالفشل جراء رفض الولايات المتحدة الأميركية السماح ببناء أنابيب عبر الأراضي الإيرانية.

وقد واجه التحرك الإيراني العديد من المعوقات، والتي أضعفت الدور الإيراني مقابل إطلاق العنان للدور التركي في آسيا الوسطى وحوض قزوین، بدفع ومساندة من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وبرز هذه المعوقات الآتي:

١. الموقع الإيراني: في هذا الإطار الجديد والشامل، أصبح موقع إيران الاستراتيجي الحساس، المطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوین أقرب إلى أن يكون عائقاً منه إلى أن يكون مزية إيجابية، لأن الولايات المتحدة الأميركية عملت ما في وسعها لمنع إيران من الاستفادة من موقعها الاستراتيجي. وخير مثال على المأزق الإيراني، المعارضة الأميركية القوية لتصدير أي جزء من نفط أو غاز بحر قزوین عن طريق إيران في أي شكل من الإشكال، علاوة على تمويل الاتحاد الأوروبي إنشاء طريق بين الشرق والغرب في شكل "مشروع مسار النقل بين أوروبا وأسيا عبر القوقاز (TRACECA)" (ب حيث لا يمر عبر إيران).

٢. التحالف التركي الإسرائيلي: يلقى التحالف التركي الإسرائيلي دعماً من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، لذلك فإن هذا التحالف أسهم في تفاقم معطّلة الأمن بالنسبة لإيران، ويوجد إمامها تحدياً جديداً على جبهتها الغربية. فقد لوحظ

(2) Marlene Laruelle and Sebastian, The Militarization of the Caspian Sea: Create games and small games over the Caspian Flees, the China and Eurasia Forum Quarterly, 25.
لا يمكنني قراءة النص العربي بشكل طبيعي. يرجى التواصل مع مساعدة تدعم اللغة العربية للحصول على مساعدة في ذلك.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

2005، ولكن التوترات السياسية الخاصة بالملف النووي الإيراني بين إيران والدول الغربية أسهمت في تأجيل اتخاذ القرار (1).

وعلى الرغم من تراجع إيران تدريجيًا عن استعمال ورقمة الدينية في هذه الجمهوريات، قصر استراتيجيتها على كيفية منع القوى المعادية لمانع التغلغل في آسيا الوسطى (1). وعمل على استثمار الجانب الاقتصادي، ولاسما في القطاع النفطي، إلا أن المسعى الإيراني جاء في الوقت الضائع، حيث حققت مجاوزتها تركيا الكثير من الخطوات المتقدمة في علاقاتها السياسية، والاقتصادية والثقافية مع دول حوض قزوين وآسيا الوسطى، بدعم أوروبي وأميركي.

رابعًا. الدور الصيني:

تدفع معدلات النمو العالمية التي يشهدها الاقتصاد الصيني والتي تصل إلى (12%) إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة كالنفط والغاز. لذلك، تشكل الاستثمارات الصينية الخارجية في مجال النفط إحدى القضايا المهمة عند دراسة الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة، وذلك من خلال سعي الصين لتحقيق أمن الإمدادات النفطية لها. وبوصف عام، فقد تمكنت الصين حتى عام 1962 من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، إلا أنه بدءاً من عام 1963م، بدأت الصين في الاعتماد على أستيراد النفط من الخارج، وذلك للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي المتزايد (2). وبخاصة إنها تحتل المركز الأول في آسيا وثاني أكبر دولة، من حيث استهلاك النفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ معدل استهلاكها السنوي نحو (8,002 مليون برمي يوميا في

1) عادل سيد أحمد، أنابيب الطاقة، الجغرافية تقود السياسة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "أبريل" 2006)، ص67.
2) عمار جمال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سابق، ص 74.
3) خديجة عرفه محمد، الصين وآسيا الوسطى، رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، ( القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "أبريل" 2006)، ص67.

158
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

نهاية عام 2009 (1)، ولاسيما أن النمو الاقتصادي الاستثنائي المرتفع للبلاد طوال السنوات العشرين المنصرمة قد أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط (2).

كما تتمتع الصين بموقع جغرافي متمركز (Unique، قوامه وجود (21) دولة مجاورة للصين، خمس عشرة دولةً مجاورة في البحر، وست دول في البحر، لذلك أعتمدت السياسة الصينية على تطبيق خطط تهدف إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها. وفي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها تطوير علاقات تعاون ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، باعتماد سياسات تقارب يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مشتركة يفتح سوق اقتصادية تجارية يمكن أن تحقق دوراً فاعلاً في النشاط التجاري والاقتصادي الإقليمي وما يعود بالمنافع لأطراف العلاقة.

ويأتي إهتمام الصين بمجموعة دول الكومنولث بسبب الطبيعة الجيوسياسية إذ يمثل الامتداد الحدودي بين الصين وروسيا ودول الكومنولث الجديد، وبضمنها بعض دول حوض قزوين، أحد مصادر القلق الأمني للصين، وذلك لأمتداد حدودها لمسافة طويلة جداً تصل إلى مابين (7 – 8) ألف كيلومتر. وما يُضاف من مخاوف الصين بشأن حدودها مع جمهوريات الكومنولث، تتامي حدة الاضطرابات في منطقة "سينسكيانج المسلمة" والمعروفة باسم جمهورية تركستان الشرقية الواقعة في أقصى شمال غربي الصين (3).

تشكل واردات النفط محور إهتمام الصينين، وبخاصة من الدول المجاورة القريبة لها، وفي مقدمتها روسيا ودول حوض قزوين وآسيا الوسطى. فيما يمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى في الحضور المنتمي للشركات النفطية


(2) أبناء نايلور، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، (10) أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007، ص: 14.

(3) مزيد من التفاصيل عن الإستراتيجية الصينية، يمكن الرجوع إلى: "عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص: 295.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قورين

الإمريكية، والذي جعل الصراع على النفط في حقيقته حرباً على الأنايب بين دولة تريد توجه النفط شرقاً (الصين). وأخرى تريد تحويله إلى الغرب (الولايات المتحدة الإمريكية). وهاتان الدولتان، هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم (1).

استهدف الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، والوجود العسكري مع النفوذ القوي في أوراسيا محارسة التمدد الصيني في تلك المنطقة من أجل النفط والغاز. وتبعد قصة الصراع لشراء شركة "أنوكال للنفط" والتي تعمل في أفغانستان، وتمثل خط الأنابيب الذي سيتقل الغاز إلى موانئ بحر العرب والصين من أواست آسيا، ثم أنها من كبرى الشركات الأمريكية العاملة في مجال صناعة النفط مثالاً واضحا عن هذا الصراع.

في حزيران (يونيو) 2005 م، تقدمت شركة الصين الوطنية للنفط (شركة حكومية) بعرض لشراء شركة "أنوكال" بمبلغ (18.5) مليار دولار متفوقة على العرض الذي قدمته شركة "شيرفرون" الإمريكية. ورغم ذلك، أثار خطر تملك الصين لشركة نفط أمريكية معارضة سياسية في واشنطن وادي ذلك لإفشاء الصفقة وعلق عالم الاقتصاد الإمريكية، والذي يحمل جائزة نوبيل الدكتور جوزيف ستيفن كنترس - رئيس الطاقم الاقتصادي السابق للرئيس "بيل كلينتون" - على فشل هذه الصفقة بقوله: دامًا تشدد الولايات المتحدة على أهمية الأسواق الحرة، ولكن رفضها العرض الصيني بناقض هذه الرسالة. فقد برهنت على أن المصالح الوطنية تأتي قبل أعمال السوق، كما بنيت بشكل واضح أنه لا داعي للصين أو لأي طرف كي يصدق أن آليات السوق ستعمل خلال فترة أي نقص عالمي في الطاقة (1).

ويتحكم الطلب على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، إلى جانب عوامل أخرى في طبيعة تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية، حيث يعد طلب الصين المتزايد على مصادر الطاقة أحد أهم النتائج المرتفعة على معدلات النمو العالمية التي يحققها الاقتصاد الصيني. ويعد النفط المصدر الثاني لتوليد الطاقة في الصين

(1) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على النفط أسيا الوسطى وبحر قورين، مصدر سابق، ص 80.
(2) عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الإمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1-2، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان "أبريل" 2006، ص 52.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

وبحث نسبة (20%) بعد الفحم الذي تعتمد عليه الصين بنسبة (70%) في توليد الطاقة.

وبنسبة (6%) بعد الطاقة المائية بنسبة (3%) بعد الطاقة النووية بنسبة (1%) فقط. وحتى عام 1993، كانت الصين تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط، إلا أن معدلات النمو العالية ترجمت إلى زيادة في استهلاك النفط. حيث ارتفع الاستهلاك اليومي للنفط في الصين من (161 مليون برميل يوميا عام 2002 إلى (7,5) مليون برميل عام 2007، ووصل استهلاكها لعام 2009 نحو (2,00) مليون برميل يوميا وهو الأمر الذي دفع الصين لأن تراجع من الخارج. ففي عام 2009 استوردت الصين ما عدله (4,288) مليون برميل يوميا أي تقريبا (50%) من استهلاكها من النفط.

في عام 2006 بلغت الصادرات النفطية الروسية إلى الصين نحو (16) مليون طن تم نقلها عبر خط حديدي. واللافت للنظر أن معظم مشروعات أنابيب نقل الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) من روسيا إلى الصين، بما أن قيد الإنشاء، أو لم يحدد موعد بدء الصخ فيهما. وتخطط روسيا لإمداد الصين بالغاز الطبيعي بداية من عام 2011 من خلال خطين: هما خط غربي يمر بمنطقة "شينجيانج" شمال غرب الصين، وخط شرقي عبر الحدود الشمالية للصين مع روسيا (1).

ومع الابتداع الجغرافي وطبيعة المنطقة الوعرة بين دول بحر قزوين والصين مما يجعل هذه الأنابيب باتجاه الشرق مكلفة. ومع ذلك فقد اتفقت كل من الصين وكازاخستان لمد أنابيب بطول (970) كم وبطاقة (400) ألف برميل يوميا من كازاخستان إلى الصين بدأ من مدينة "اتاسو" (Atasu) في كازاخستان إلى الحدود الصينية. وتتم إكمال مد الأنابيب المذكور في النصف الثاني من عام 2006م وهو الأنابيب الأول المباشر بين الدولتين، وبدأ بتصدير حوالي (200) ألف برميل يوميا من النفط الكازاخستاني إلى الصين عبر الأنابيب المذكورة. وجرى التفاهم على أن تستغل روسيا الاتحادية جزء من طاقة الأنابيب لتصدير نفطها إلى الصين (2).

(1) أسامة مشير، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا - مصدر سابق، ص 94 .
(2) رجب، تطورات إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاتها المستقبلية، مصدر سابق، ص 20 .
فصول الرابع: التناقص على الطاقة في حوض بحر قزوين

كما أن اعتماد الصين على موارد الطاقة الفحمية قد أصاب البيئة بتلوث. خطيرًا، وأثر على العديد من المسؤولين الصينيين، وعدوًا أحد مصاعب التنمية التي لا تستغني عنها. تجد له في السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع الصين إلى استبدال المواد الفحمية بالمورد النفطي لدرجة الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط من صادر خارجية. وقد قامت روسيا، ومن خلال الصين، أن تكون يمكن التزويديا بالحفاظ بمقدار ملون من طاقة المسك الحديدية سنوياً لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن توقيع اتفاق أساسي لتزويد الصين بنفط قيمته (١٥٠) مليار دولار خلال (٢) عامًا عبر خط نابيب روسيا – الصين (١).

وعلاوة على ذلك، يعزز التحديات التي تواجه الصين من الطاقة في الصين، ولن يستغرق بعض الدراسات أن تشير إلى أن الاستهلاك الصناعي للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعيف، مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصناعي على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في احتياطياتها المحلية من الطاقة، وهو ما يضعها على رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي (2).

إضافة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة لها في الشرق والشمال الغربي، لا يسمن وأن التوجهات الصينية الخارجية، لم تعد مثلثة لهذه الدول لتركيزها على الجانب الاقتصادي فقط وأصبحت أنها تركز في قطاعات الاقتصاد المختلفة من ارتفاع الطلب ووجود نقص استعماري سابق، وانعدام التواجد العسكري الصيني فيها. ما عدا الاستثمارات التي تتعلق بمشاريع نقل مصادر الطاقة عبر أفغانستان وإيران، وذلك لرفض الولايات المتحدة الأميركية لهذا التوجه في المرحلة الحالية.

---

(1) أبو يزكى الدفاعي، العلاقات الروسية الصينية: أحداث الخلاف وأفق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول "أكتوبر" ٢٠٠٧)، ص ٢٧.
(2) إدريس أحمد محمد عبد الله، الصحراء على موارد الطاقة، دراسة ل⇌ مقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المملكة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز "يوليو" ٢٠٠٧، ص ١٠٧.)
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

خامساً. الدور الأوروبي:

يتحكم في الأهمية الأوروبي في قارة أوروبا، وبضمنها روسيا، ودول حوض بحر قزوين، عدة اعتبارات في مقدمتها، العامل النفطي كونها تؤدي ثلث أحياختها من النفط الخام والغاز الطبيعي من روسيا، ولاسيما ألمانيا التي تعد روسيا أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي إليها (1).

وكم هو معروف، تنظي غالبية الدول الأوروبية ضمن حلف "الناتو"، ومع إن هذا الحلف، الذي شكل عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، قد فقد أسباب وجوده بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أنه استطاع التكيف مع المستجدات الاستراتيجية من خلال مجموعة من الوظائف تم تطويرها، ويبدو إن هذه الوظائف أوسع نطاقاً من نظائرها في غضون الحرب الباردة. وهنا بلاحظ قوة السيطرة الأميركية، خاصة بعد أحداث 11 أيلول "سبتمبر" 2001، إذ تم تجديد تهديدين أساسيين للحلف وقد تم تعينها خلال قمة (ريغا عاصمة جمهورية لاتفيا) وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الواقعة على بحر البلطيق) عام 2006 بخطير الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (2). وعموما يمكن تصنيف هذه الوظائف في مجموعتين داخلية، وتخصص تحسين العلاقات بين أعضاءه، وتحليل واحتواء الصراعات الداخلية فيما أسندت للحلف العديد من الوظائف في الميدان الخارجي، أهمها الآتي:

1. الوظيفة الأولى: استمرار الحلف ليؤدي دوره في تعظيم الأمن لأعضائه ضد الإخطار والتهديدات المحتملة. وبالتحديد، فإن المهمة الخارجية للحلف هي مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد، وذلك عن طريق حفظ التوازن

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوروبية، مصدر سابق، ص 52.
(2) لتفاصيل أكثر عن الموضوع انظر: الحوار مع الأمين العام لحلف الناتو "جاب دي هوب سكفر" في برنامج "حوارabo BF" قناة الجزيرة الفضائية عن حلف الناتو وعلاقته مع الدول بتاريخ 2008/12/01 والنشر في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط www.aljazeera.net.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

الاستراتيجي في القارة الأوروبية. وفي هذا المقام يمكن القول أن روسيا هي الخطر الجديد القديم.

2. الوظيفة الثانية: حماية الدول الأعضاء من أي تهديد آخر محتمل، فقد يأتي هذا التهديد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ولاسيما مع انتشار تكنولوجيا إنتاج الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في هواتن المناطق.

3. الوظيفة الثالثة: دعم الاستقرار في الدول التي كانت تنتمي إلى الكتلة السوفيتية "وبتضمنها الدول النفطية في حوض قزوين" للهيلولة دون تفجير أي اضطرابات فيها، بإتباع عدة وسائل منها: التفعيل بنجاح الإصلاحات الداخلية في هذه الدول وإقامة برنامج الشراكة من أجل السلام منذ بداية التسعينات معها، بهدف مساعدة هذه الدول لإعادة صياغة وتنظيم سياساتها الدفاعية.

وللعامل الجغرافي فعله المباشر، كون الدول القزوينية تعق على مقرة من دول الاتحاد الأوروبي، وما يحصل بها من تطورات إيجابية كانت أم سلبية تؤثر على دول الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة نظر دول الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو يعد بحر قزوين مجالا حيويا لنشاطاته، وذلك لعدة أسباب، أهمها الآتي:

1. كون روسيا وإيران جزءا من تلك المنطقة، مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار.

في الاجل الطويل.

2. تامين الشركات النفطية الأميركية والبريطانية التي تعمل في استخراج النفط في أذربيجان وكازاخستان، علوا على أن مواجهة الدول الثلاث سالفة الذكر لمحاولات كل من موسكو وطهران مصد نفوذهما الإقليمي، مما يتطلب انخراطها في تحالف دولي يمكنه التصدي عسكريا لدولتين بحجم روسيا وإيران على الأقل على المستوى العسكري.

3. الحفاظ على آمن شرق تركيا والتصدي للتهديدات المتعلقة بتدفق مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) من منطقة بحر قزوين إلى القوقاز والبحر الأسود والذي يتطلب مستوى معقولا من التواجد العسكري لحلف الناتو. ونتيجة للأسباب

(1) صلاح سالم زرنيقة، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 139 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تموز "يوليو", 1997)، ص ص 70 و 71.
الفصل الرابع: التنافس على الطاقة في حوض بحر قزوين

السابقة، سعى حلف الناتو إلى التقارب مع دول بحر قزوين وتعزيز تواجده العسكري في تلك المنطقة من خلال برنامج "الشراكة من أجل السلام" (Partnership for peace) الذي أطلقه الحلف بهدف توثيق علاقاته في المجال الدفاعي. كما أعلن الحلف في عام 1996 عن رغبته في مد مظلته العسكرية لحماية الاحتياطيات النفطية في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال نشر قواعد عسكرية في تلك المنطقة.(1)

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، أبدت المجموعة الأوروبية حليفتها في حلف الناتو (الولايات المتحدة الأميركية)، والتي قامت بالاحتلال العسكري لأفغانستان، وعندئذ أصبح الناتو، ومنذ تسع سنوات خلت طرفاً في الصراع العسكري الدائم في أفغانستان.

(1) Marlene Laruelle and Sebastian, Ibid, p 27.
الفصل الخامس

الاستراتيجية الأميركية النفطية في حوض قزوين

رؤية مستقبلية
تمهيد:

حصلت خلال السنوات العشرين الأخيرة، بتطورات دراماتيكية على مسرح الإحداث الدولية، دفعت بالعديد من العلماء، والساسة، والمفكرين، لمحاولة استعراض مستقبل الأحداث اللاحقة على المسرح العالمي، وجعل أبرزهم "جاك أتالي" مُستشار الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران"، والذي لخص تصوراته المُستقبلية منذ عام 1991 بالآتي:

أولاً، انتشار الديمقراطية في العالم أنتشارًا متزايدًا.

ثانيًا، سيطرة "اقتصاد السوق" وسلطان المال والرأسمالية.

ثالثًا، التنافع الكبير على احتلال "مركز القلب" في آسيا الوسطى (1).

وباستذكار أحداث السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة في عام 1991 وحتى عام 2010، يتضح مدى رجاحة التصورات المُستقبلية التي عرضها "جاك أتالي"، ولكن ما لم بدر في خذه، تلك الانعكاسات السلبية التي تحققت لاحقًا.

فقد أنشئ الاستبداد مع التوسع في التبقيات القاصرة للديمقراطيات، وتسبب سلطان المال والرأسمالية بحدوث الأزمة المالية العالمية في آب (أغسطس) 2008، ولا تزال تداعياتها مستمرة رغم مرور سنوات على حدوثها، ودفع التنافع الكبير على أحتلال موقع القلب في آسيا الوسطى، احتلال الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان منذ عام 2001، وأستمرار الحرب فيها للسタイム التسع اللاحقة.

ولعل ما ميز هذه المدة أيضًا، تراجع الدور السياسي والاقتصادي لبريطانيا العظمى، والتي وصفها مُستشار الأمن القومي الأميركي السابق "برجينسكي" بكونها لاعب جيوسياسي مُتقاعد، تتنكى على غار مجددها الإثيل، غير مكتنزة إلى حد كبير بالمغامرة الأوروبية الكبرى، التي تعلم فرنسا وألمانيا أبرز شقيقاتها" (2).

---

(2) زبيديو بريجينسكي: رفعا الشطرة الكبرى، مصدر سابق، ص 22.
الفصل الخامس: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

رافقت ذلك ظهور العديد من الدراسات، والمبادئ السياسية والأستراتيجيات الأمنية في الولايات المتحدة الأميركية (1)، والتي أكدت على خطورة الاعتماد المتزايد على نفط الخليج العربي، وأنعكاساته السلبية على الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، والدول الرأسمالية الأخرى المتحالفة معها. لاسيما وأن المعطيات الإحصائية الحديثة تشير إلى أن أكثر من (50%) من استهلاك الولايات المتحدة الأميركية من النفط يتم استيراده من الخارج. 

وتأسست على ما تقدم، أبدت الولايات المتحدة الأميركية بتهيئة المقدمات باتجاه الاستمرار بتطبيق سياسة "الانتقال التدريجي". وفي هذه المرة باتجاه الزحف شرقاً، نحو منطقة القلب في آسيا الوسطى، ودول حوض بحر قزوين الغنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي.

في ضوء ما تقدم، فقد تضمن هذا الفصل مباحثين، تطرق المبحث الأول إلى:

الخارطة الجغرافية لنفط العالم والإستراتيجية الأميركية للطاقة. وأستعرض المبحث الثاني: المشاهد المحتملة للدور الأميركي في حوض حوض بحر قزوين.

المبحث الأول
الخارطة الجغرافية لنفط العالم والإستراتيجية الأميركية للطاقة

تزوجت الأقاليم التي تحتوي أراضيها على مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، في مناطق محددة من الكرة الأرضية. وقد أُحْتوى بعضًا من هذه المناطق أو (الأقاليم النفطية) على كميات هائلة من مصادر الطاقة، مما ساعد على أنجاح النفط الخام والغاز الطبيعي، وتصدير الفائض عن حاجتها إلى مختلف دول العالم.

ومع تناوب الإمكانيات المتاحة لمناطق أنبوب النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم سواء أكان ذلك من حيث الاحتياطيات المؤكدة أم المحتملة منها، إلا أن التوسع في استغلالها ساهم في تغيير شكل في نمط العلاقات المتبادلة، وفي كفاءة مبادرات الحياة وتحديداً في المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول هذه الأقاليم.

وبعد زيادة الطلب على مورد النفط وأرتفاع أسعاره، ولاسيما في السنوات الخمسين الأخيرة، تحول إلى سلعة استراتيجية، تدخلت في إنتاجها وتسعيرها وتسويقها وضمان إمداداتها عوامل أخرى، سياسية واقتصادية وعسكرية متداخلة وأيضاً مستهلكو النفط هم من يقرر الأسعار، بخلاف كل البضائع الأخرى التي يُحدّد سعرها وفقاً لآليات العرض والطلب في الأسواق العالمية.

لقد عكت هذه الظاهرة، تنافس الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة بين فرنسا وبريطانيا في بادئ الأمر، ومن ثم بين هائلين الدولتين والولايات المتحدة الأميركية لاحقاً، للسيطرة على أقاليم أنبوب النفط في مختلف مناطق العالم، ومع تزايد أهميته في الأسواق الدولية، وتناقص الاحتياطيات النفطية في الولايات المتحدة الأميركية إلى (2.6) مليار برميل فقط، فضلاً عن كونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم ونتقدم الخطى كإمبراطورية، منذ أنتماء الحرب الباردة في عام 1990 الزعامة العالمي عندئذ أصبح موضوع تأمين إمدادات النفط، أحد العناصر الثابتة في الاستراتيجيات
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قروين روية مستقبلية

الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية (1). وللأسف، أن المناطق الأساسية لجغرافية
مصدر النفط الخام والموز (النفط الخام والغاز الطبيعي) تتوسع عالميًا، وكما يأتي:

أولاً. منطقة الشرق الأوسط: تشير أحدث المعلومات المتاحة بخصوص التوزيع
الجغرافي للنفط الخام بأن منطقة الشرق الأوسط، وهي تتم وفقًا لتحديد وكالة
الطاقة الأمريكية وشركة برنتش بتروليوم البريطانية كل من: إيران والعراق
والكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والملكة العربية السعودية وسوريا ودولة
الإمارات العربية المتحدة، واليمن، تحت المركز الأول في العالم من حيث
الاحتياطيات النفطية المؤكدة، والإنجذاب النفطي، حيث تبلغ أحتياطياتها المؤكدة
نحو (2,542) مليار برميل من النفط الخام، وتشكل هذه الكمية ما نسبته (56.1)%
من الاحتياطيات النفطية العالمية، في نهاية 2009. فيما يبلغ إنتاجها نحو (24,32)
مليون برميل من النفط الخام يوميًا، أي بنسبة (3,3)% من الإنتاج النفطي العالمي
في نهاية 2009 أيضًا. (انظر الجدول 18).

أضاف لما تقدم، إن الاحتياطيات المؤكدة في منطقة الشرق الأوسط وفي بعض
المناطق النفطية العالمية، هي في منتصف مستمر. وعلى سبيل المثال، بلغت
احتفاظات المملكة العربية السعودية نحو (26,6) مليار برميل، وهي تحتل
المركز الأول في العالم. كما أضحت إيران تمتلك (13,7) مليار برميل من النفط
الخام (انظر الجدول 19)، فضلاً عن الميزة الجيولوجية للاحتياطيات النفطية
المتاحة لدى إيران، والتي تنتشر مواقعها في الجنوب على سواحل الخليج العربي

Goldwater- (1) بدأت الديار الإمبريالية الأمريكية المتعالية بأعداد استراتيجية الأمن القومي بموجب قانون (National Security Strategy) لعام 1982، والذي ينص على أن تقوم الإدارة الإمبريالية بأعمال وثيقة
للأمن القومي بشكل دوري ليتم رفعها إلى الكونجرس، وترسل في الخطوط الرسمية للتحديثات المتعلقة بالأمن
المزمني للبلاد، والكفيفية التي تخطط بها الإدارة الإمبريالية لمواجهة هذه المحاولات، وكانت أخرها استراتيجيات
الأمن القومي الإمبريكي لعام 2010 والتي أصدرتها إدارة إباما بتاريخ 27 مارس "عام التفاصيل
انظر: مركز الجيودل للدراسات، الواقعية كما يراها إباما لإعداد الأزمة الإمبريالية بحث منشور في شبكة
### جدول ١٨

التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في العالم في نهاية ٢٠٠٩

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة</th>
<th>الإنتاج النفطي مليار برميل يومياً</th>
<th>الاستهلاك النفطي مليون برميل يومياً</th>
<th>النسبة المئوية من الإنتاج العالمي %</th>
<th>النسبة المئوية من الاستهلاك العالمي %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجموع أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية)</td>
<td>١٣.٣٨٨٥</td>
<td>٢٢.٨٨٢٤</td>
<td>٢٧.٦</td>
<td>٢٨.٤</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع أمريكا الوسطى والجنوبية</td>
<td>٦.٧٦٠٠</td>
<td>٥.٦٥٣٠</td>
<td>٦.٦</td>
<td>١٤.٩</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع أوروبا وأوراسيا</td>
<td>٢٤.٣٧٠٠</td>
<td>١٩.٣٧٢٠</td>
<td>٢٤.٥</td>
<td>١٣.٩</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع الشرق الأوسط</td>
<td>٣٠.٣٠٠٠</td>
<td>٨.٧٤٦</td>
<td>٣٠.٣</td>
<td>٥٦.٦</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع قارة إفريقيا</td>
<td>٣٠.٨٢٠٠</td>
<td>٣.٧</td>
<td>٣.٧</td>
<td>١٧.٧</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع آسيا واليابان</td>
<td>١٣.١٠٠٠</td>
<td>١٥.١٩٨٠</td>
<td>١٥.١</td>
<td>٤٣.٢</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع العالم</td>
<td>٧٩.٩٤٨</td>
<td>٨٤.٠٧٧</td>
<td>١٠٠</td>
<td>١٠٠</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: جرى أعداد الجدول من قبل الباحث استناداً إلى:

BP Statistical Review of World Energy, June.2010. P.6, 8, 11

ملاحظة:

لم يتم إدخال الأرقام العادية للدول التي وضعت بين قوسين في المجموع النهائي، كونها مُحسوبة أصلاً ضمن المناطق الجغرافية، وقد جرى عرضها في الجدول لتوضيح احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية وضخامة حجم الاستهلاك الأمريكي، بالمقارنة مع دول العالم وبخاصة مع روسيا ودول حوض بحر قزوين.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

وأحتياطيات نفطية وغازية أخرى في الأقاليم الشمالية في أو على مشرفة من بحر قزوين.

وبإضافة الاحتياطيات الممكنة من دول الخليج العربي الأخرى، عندنذ سيكون تقدّر أحتياطيات من منطقة الشرق الأوسط أكثر بكثير من الرقم المسجل في الربع الأخير من عام 2010، والبالغ نحو (2) مليار برميل. وتعكس ضخامة أرقام الاحتفاظات النفطية في هذه المنطقة حجم الأهميات العالمية بها، وبخاصة من الدول الصناعية الكبرى المستثمرة للنفط، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

(جدول - ١٩)

الدول التي تمتلك أعلى أحتياطات النفط في العالم عام ٢٠١٠

<table>
<thead>
<tr>
<th>المرتبة العالمية</th>
<th>الدولة</th>
<th>الاحتفاظ النفطي (مليار برميل)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأولى</td>
<td>السعودية</td>
<td>٢٦٤.٦</td>
</tr>
<tr>
<td>الثانية</td>
<td>فنزويلا</td>
<td>١٧٢.٣</td>
</tr>
<tr>
<td>الثالثة</td>
<td>إيران</td>
<td>١٣٧.٥</td>
</tr>
<tr>
<td>الرابعة</td>
<td>العراق</td>
<td>١١٥</td>
</tr>
<tr>
<td>الخامسة</td>
<td>الكويت</td>
<td>١٠١.٥</td>
</tr>
<tr>
<td>السادسة</td>
<td>الإمارات</td>
<td>٩٧.٨</td>
</tr>
<tr>
<td>السادسة</td>
<td>روسيا</td>
<td>٧٤.٢</td>
</tr>
<tr>
<td>الثامنة</td>
<td>ليبيا</td>
<td>٤٤.٣</td>
</tr>
<tr>
<td>التاسعة</td>
<td>كازاخستان</td>
<td>٣٩.٨</td>
</tr>
<tr>
<td>العاشرة</td>
<td>نيجيريا</td>
<td>٣٧.٢</td>
</tr>
<tr>
<td>الحادية عشرة</td>
<td>كندا</td>
<td>٣٣.٢</td>
</tr>
<tr>
<td>الثانية عشرة</td>
<td>الولايات المتحدة الأميركية</td>
<td>٢٨.٤</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر:

(1) بيانات شركة بريتش بتروليوم للطاقة العالمية، والمنشورة في:  
الفصل الخامس: الإستراتيجية الأميركية النفطية في حوض زروين رؤية مستقبلية

وأما يُزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط، كونها تحتل المركز الأول من حيث الاحتياطيات المتاحة للغاز الطبيعي أيضاً، والتي بلغت نحو (76.18) تريليون م³ (الجدول ـ 20).

إن وجود نصف الإمكانيات المتاحة عالمياً لمصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، في منطقة الشرق الأوسط، لم يؤد إلى التنافس الاقتصادي السيطرة على موارد النفط في هذه المنطقة فحسب، بل أدى إلى تصاعد وتيرة الصراع الدولي والحروب عليها، وكما حصل في الحروب العربية الإسرائيلية، وحروب الخليج الثلاث، وأخارها الاحتلال الأميركي غير المسوغ للعراق منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر.

١٧٢
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأميركية النفطية في حوض قزوين رؤية مستقبلية

(جدول - 20)

التوزيع الجغرافي لمناطق الغاز الطبيعي في العالم في نهاية 2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة</th>
<th>المجموع العالمي</th>
<th>إنتاج الغاز الطبيعي من المجموع العالمي</th>
<th>الاحتياطي العالمى للغاز الطبيعي</th>
<th>النسبة الامريكية من الإنتاج العالمي</th>
<th>النسبة الامريكية من المجموع العالمي</th>
<th>النسبة الامريكية من الاحتياطي العالمى للغاز الطبيعي</th>
<th>القطرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجموع أمريكا الشمالية</td>
<td>9,16</td>
<td>27,4</td>
<td>4,9</td>
<td>81,9</td>
<td>27,4</td>
<td>4,9</td>
<td>81,9</td>
</tr>
<tr>
<td>الولايات المتحدة</td>
<td>6,93</td>
<td>20,1</td>
<td>3,7</td>
<td>593,4</td>
<td>20,1</td>
<td>3,7</td>
<td>593,4</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع أمريكا الوسطى والجنوبية</td>
<td>8,06</td>
<td>134,7</td>
<td>5,1</td>
<td>151,6</td>
<td>134,7</td>
<td>5,1</td>
<td>151,6</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع أوروبا واوراسيا</td>
<td>23,7</td>
<td>33,5</td>
<td>33,5</td>
<td>97,3</td>
<td>33,5</td>
<td>33,5</td>
<td>97,3</td>
</tr>
<tr>
<td>روسيا (الإتحاد السوفيتي)</td>
<td>44,38</td>
<td>327,5</td>
<td>327,5</td>
<td>327,5</td>
<td>327,5</td>
<td>327,5</td>
<td>327,5</td>
</tr>
<tr>
<td>أذربيجان (أوزبكستان)</td>
<td>1,32</td>
<td>7,7</td>
<td>7,7</td>
<td>0,5</td>
<td>7,7</td>
<td>0,5</td>
<td>0,5</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان (تركمانستان)</td>
<td>1,02</td>
<td>11,1</td>
<td>11,1</td>
<td>1</td>
<td>11,1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>أوزبكستان (أذربيجان)</td>
<td>1,85</td>
<td>19,8</td>
<td>19,8</td>
<td>18</td>
<td>19,8</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع الشرق الأوسط</td>
<td>76,18</td>
<td>450,6</td>
<td>450,6</td>
<td>407,2</td>
<td>450,6</td>
<td>407,2</td>
<td>407,2</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع قارة إفريقيا</td>
<td>14,76</td>
<td>84,0</td>
<td>84,0</td>
<td>7,9</td>
<td>84,0</td>
<td>7,9</td>
<td>84,0</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع آسيا والباتاقية</td>
<td>16,24</td>
<td>456,6</td>
<td>456,6</td>
<td>53,9</td>
<td>456,6</td>
<td>53,9</td>
<td>456,6</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع العالم</td>
<td>187,49</td>
<td>2944,4</td>
<td>100</td>
<td>2988,0</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>2988,0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:

ملاحظة:
لم يتم إدخال الأرقام العايدة للدول التي وضعت بين قوسين في المجموع النهائي، كونها مُحددة أصلاً ضمن المناطق الجغرافية، وقد جرى عرضها في الجدول لتوضيح احتماليات الولايات المتحدة الأميركية وضخامة حجم الاستهلاك الأميركى، بالمقارنة مع دول العالم وبخاصة مع روسيا ودول حوض بحر قزوين.
ثانياً: منطقة أوروبا وأوراسيا: تشمل هذه المنطقة قارتين أوروبا وأسيا وبضمنها روسيا الاتحادية ودول حوض بحر قزوين، والتي يُطلق عليها حالياً تسمية أوراسيا وهي من المناطق الرئيسية المقررة في الجغرافيا الاقتصادية لمصادر الطاقة ( النفط الخام والغاز الطبيعي)، على المستوى العالمي، سواء أكان ذلك من حيث الاحتياطيات أم من حيث كميات الإنتاج.

يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد لهذه المنطقة (136.9) مليار براميل من النفط الخام في نهاية 2009، ويشكل ما نسبته (10.3) % من الاحتياطي النفطي العالمي وتأتي هذه المنطقة في المرتبة الثالثة عالمياً، بعد منطقة الشرق الأوسط، وأميركا الوسطى، وتتصدر روسيا الاتحادية، دول المجموعة في أحتياطياتها النفطية والتي تبلغ (14.2) مليار براميل، تليها دول حوض قزوين نحو (50) مليار براميل من النفط الخام، وما تبقى لبقية دول المنطقة ( الجدول - 18).
الفصل الخامس: الإستراتيجية الأميركية النفطية في حوك قزوين روية مستقبلية

إما بخصوص الغاز الطبيعي، فإن دول منطقة أوروبا وأوراسيا، تحتل المرتبة الثانية على المستوى العالمي، بعد منطقة الشرق الأوسط، من حيث الاحتياطيات المؤكدة والبالغة نحو (٦٣٠٠) تريليون م³، وتشكل ما نسبته (٣٦٪) من مجموع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. فيما تنتج دول المنطقة نحو (٨٣٢٣) تريليون م³ يومياً، ويشكل ما نسبته (٣٦٪) من مجموع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي.

وتنصرد روسيا الاتحادية دول المجموعة بأعتبارها الدولة التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً، من حيث الإمكانيات الغازية من بين دول المجموعة، والتي تمتلك أحتياطيات وصلت في نهاية ٢٠٠٩ نحو (٤٠٦٣٨) تريليون م³ من الغاز الطبيعي. وتنتمي بعدها من حيث الأهمية دول حوض قزوين، وما تبقى يتوزع على بقية دول المنطقة.

رابعاً: منطقة قارة أفريقيا: تؤكد الخرائط الأولية لجغرافية اقتصاداتي النفط والغاز الطبيعي وجود اكتشافات معتبرة للنفط في الكثير من مناطق القارة الأفريقية، ولنفط، وانغولا، وتشاد، إضافة إلى نيجيريا بأعتبارها من دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) أصلاً.

وفقاً للمعطيات الإحصائية المعلنة في نهاية ٢٠٠٩ (الجدول ١٨)، بلغ مجموع الاحتياطي النفطي في قارة أفريقيا نحو (١٢٧,٧) مليار برميل، أي بنسبة (٩,٦٪) من مجموع الاحتياطي العالمي. فيما يبلغ إنتاجها النفطي (٩٠٠٩) مليون برميل يومياً. ووفقاً لهذه المعطيات، تتقدم منظقة أفريقيا النفطية تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الاحتياطيات النفطية بالوقت الحاضر.

كما تتقدم منطقة قارة أفريقيا أيضاً لتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث أحتياطيات الغاز الطبيعي، حيث تبلغ أحتياطياتها نحو (٤١٧٦) تريليون م³ بنسبة (٦,١٪) من مجموع الاحتياطي العالمي. فيما تنتج نحو (٣٠١) مليار م³ من الغاز الطبيعي، أي بنسبة (٧,٠٪) من مجموع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي.

(١). عبد الأمير السعد، مصدر سابق، ص٣٣.
فصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

خامسًا. منطقة أميركا الشمالية: بلغ مجموع الاحتياطيات النفطية لمنطقة أميركا الشمالية، والتي تضم الولايات المتحدة الامريكية، والمكسيك وكندا (73.3 مليار برميل، وبنسبة 6.5% من مجموع الاحتياطي العالمي. فيما ينتمي أنتاجها بارتفاع معدلاته ليصل إلى (1.388) مليار برميل يومياً، أي بنسبة (16.5%) من مجموع الإنتاج العالمي. كما تتميز هذه المنطقة، بكونها تحتل المركز الثاني، من حيث كميات الاستهلاك النفطي في العالم، بعد منطقة آسيا والباسيفيك، حيث تستهلك دول أميركا الشمالية نحو (25.998) مليار برميل يومياً، بنسبة (26.4%) من مجموع الاستهلاك العالمي.

كما تمتلك منطقة، أميركا الشمالية (9.16) تريليون م3 من أحتياطيات الغاز الطبيعي، أي بنسبة (9.04%) من مجموع الاحتياطي العالمي. إما أنتاجها فقد بلغ (813) مليار م3 يومياً، أي بنسبة (27%) من مجموع الإنتاج العالمي في نهاية 2009، انظر (الجدول – 2)، وتحتل الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين دول أميركا الشمالية من حيث الاحتياطيات الغازية، والتي تبلغ (6.93) تريليون م3 فيما تنتج نحو (59.1) مليار م3 يومياً، في حين يصل أستهلاكها إلى (14.62) تريليون م3، أي بنسبة (32.2%) من مجموع الاستهلاك العالمي.

ولا تتجاوز الاحتياطيات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية حدود (28.4) مليار برميل، وبنسبة (2.1%) من مجموع الاحتياطي العالمي، لتحتل المرتبة الثانية عشرة على المستوى العالمي (الجدول – 19). وعلى الرغم من بلوغ إنتاجها (7.196) مليار برميل يومياً بنهاية 2009، إلا أنها أكبر مستوى للنفط في العالم حيث بلغ استهلاكها نحو (18.687) مليار برميل يومياً، أي بنسبة (17.4%) من مجموع الاستهلاك العالمي. وتستورد بحدود (11.49) مليار برميل يومياً من الأسواق النفطية الدولية.

سادسًا. منطقة آسيا والباسيفيك: على الرغم من أحتلال منطقة آسيا والباسيفيك المركز الأول عالمياً في أستهلاك النفط، إلا إنها تتأتي في المرتبة الأخيرة عالمياً من
الفصل الخامس: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في حوك قزوين روية مستقبلية

حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة، والتي تبلغ (24.2) مليار برميل، أي بنسبة (32%) من مجموع الاحتياطي العالمي. وبلغ إنتاجها نحو (8.36) مليار برميل يومياً، أي بنسبة (10%) من مجموع الإنتاج العالمي، في حين بلغ استهلاكها نحو (25.988) مليار برميل يومياً بنيابة (2009، الجدول – 18) وتتجاوز استيراداتها من النفط الخام حاجز الـ (17) مليار برميل يومياً، وذلك لسد النقص.

الحاصل جراء تزايد الطلب على النفط في أسواقها.

كما تحتل منطقة آسيا والباسيفيك المرتبة الثالثة عالمياً، بعد منطقتي الشرق الأوسط وأوراسيا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، والبالغة نحو (16.24) تريليون م، أي بنسبة (78.7%) من مجموع الاحتياطي العالمي. وتنتج نحو (43.84) مليار م3 يومياً، أي بنسبة (14.6%) من مجموع الاستهلاك العالمي في حين أنها تستهلك نحو (26.6) مليار م3 يومياً، وبنسبة (16.8%) من مجموع الاستهلاك العالمي (الجدول – 20).

يتضح مما تقدم، وجود إشكالية طبيعية لأنشط مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) في ست مناطق في العالم، تزامن معها ظهور الولايات المتحدة الأميركية، كأكبر بلد مستهلك ومستورد للنفط الخام في العالم، فضلاً عن تبريدها على عرش السلطة العالمية. يدعمها ويعزز سلطاتها أمتالها لقدرات عسكرية تقليدية ونوعية متفردة، كما حققت أنتشاراً لقطاعاتها العسكرية في قواعد عسكرية بلغت (70) قاعدة حربية في العالم، تتوزع على (130) بلد من بلدان العالم (انظر الفصل الثالث)، وتوزعت على مساحة الكرة الأرضية، في أو على مساحة من المناطق النفطية الست في العالم، منذ أن تهاء الحرب الباردة في عام 1990 وعياً نظام القطبية الواحدة، وحتى الوقت الحاضر.

وقد نتج عن هذه الإشكالية، قيام الإدارات الأميركية المعادية، بوضع مسألة ضمان إمدادات الطاقة في مقدمة أولويات السياسة العامة للولايات المتحدة الأميركية في الميدان الخارجي. وإزاء الإدارات الأميركية، للخطورة مصادر الطاقة الآنية والمستقبلية، في تسيير عجالة التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل في
الولايات المتحدة الأمريكية، عددًا أضخم مسألة السيطرة على موارد الطاقة وتآمرين إمداداتها متغيرًا ثابتاً في الاستراتيجيات المتعاقبة للإدارات الأمريكية وبخاصة في السنوات الخمس الأخيرة.

لقد بدأ الأهمام الأمريكي بمصادر الطاقة في دول حوض بحر قزوين، بعد عام 1990 عقب أنتهاء الحرب الباردة، كنتيجة لسياسة الطاقة على المستوى القومي التي تدعو إلى التنوع في مناطق توريد النفط من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعيداً عن منطقة الخليج العربي (1). وتقر هذه السياسة ضمنًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط الأجنبي الرخيص، وأن أعمامها على واردات النفط سوف يزداد خلال الأعوام القادمة، وأن أي دولة تستورد النفط كالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعزيز أمنها القومي من خلال تنوع مصادر إمداداتها منه. ومن الواضح أن نفط دول بحر قزوين يلبي جانباً من هذه المتطلبات.

وقد تطورت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذا الموضوع بتطبيق استراتيجية تضمن تعزيز الفرص التجارية للولايات المتحدة الأمريكية والشركات النفطية الأمريكية في المنطقة، ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري لدول حوض قزوين النفطية، بهدف إبعاد التأثيرات الدولية والإقليمية المقلقة لأميركا وبخاصة من روسيا الاتحادية وإيران، إلى جانب التركيز على خلق روابط اقتصادية عبر خطوط الأنابيب، على سبيل المثال، بين هذه الدول، والتي أستقبلت حديثًا، على أمل أن تنجح هذه الروابط في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ماضية مسطحة حلف الناتو العسكرية تدريجيًا نحو الشرق الأوراسي، لإدامة روابط من نمط خاص تفضي إلى نوع من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المجموعة مع أن الهدف الأهلي والمستقبلي هو حماية أنابيب نقل مصادر الطاقة (الفنت الخام والغاز الطبيعي)، نحو

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : مصادر الطاقة في بحر قزوين، الإبحارات على منطقة الخليج العربي ، ط ( أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2001 ) ص 11.
الأسواق النفطية الدولية إلى جانب ضمان الهيمنة الأمريكية على منابع النفط الفنزويلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل استغلت الولايات المتحدة الأزمة الاقتصادية التي أنتجت على عاتقها إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة؟ أستناداً للمفهوم الذي طرحه المفكر الاقتصادي الفرنسي "جاك أتالي" "مستشار الرئيس الفرنسي الراحل "فرنسوا ميران" "بتشان تنظيم العنف الذي يتحكم في العلاقات الدولية" (1). إنها تسعى فعلاً نحو تطبيق مبادئ (الاقتصاد الحري والديمقراطية والحرية)، كما أطلقت على حملاتها العسكرية على أفغانستان بهدف تطبيقها في أفقر بلدان العالم الثامن وسط كهوف وأحراش أفغانستان؟

ومن هذا المنطلق، لم يكن غزو أفغانستان مجرد رد فعل طبيعي على هجمات 11 أيلول ( سبتمبر ) 2001، لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت منهجية من قبل وتتنتهف فقط إشارة الانطلاقة، فالغزو كان مباح تحت أي مبرر لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والعجز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسيء أوراسيا، وهذه المنطقة عبارة عن محيط من الثروة النفطية، وحفل كبير للألغاز السياسية، ومدار لصراع شديد الشرقية والعشق بين القوى الإقليمية والقوى الدولية، لأن الجائزة الاقتصادية والإستراتيجية بهذه المنطقة "تسمى دولياً "، فهي أغنى منطقة في العالم بـ (60%) من الناتج العالمي، وبها أيضاً (75%) من موارد الطاقة العالمية، ويسكن فيها (85%) من تعداد سكان العالم، ويقع داخلها بحر قزوين والدول المحيطة به.

(1) "يرى المفكر الفرنسي جاك أتالي، "مستشار الرئيس الفرنسي الأسبق" فرانسيس ميران"، بعدم وجود مجتمع منظم بدون تضحيات أساسية. وليس من نظام بدون تشويش. ولكن من أجل أن تؤدي التضحية وطبيقها بشكل دائم يجب أن ترُوِى على شكل أسورة بردها رجال الدين ويديرها الأمراء. إن "ال.yellow" بوضع صيغة تنظيم العنف. ومنذ أن ظهرت الإشكال الاجتماعية الحضارية الأولى، أي منذ عشرة آلاف سنة قبل عصرنا، برزت ثلاث سلاطات ونظمت نفسها من أجل توجيه العنف وإدارته. هذه السلاطات كانت تدخل داخل بيئة تسلسية السلطة الدينية، والسلطة العسكرية، والسلطة الاقتصادية. السلطة الأولى تُدار العلاقات مع العالم الآخر، والسلطة الثانية تدير العلاقات بين الزمر الاجتماعية وسلطة الثالثة تدير العلاقات داخل الزمرة الاجتماعية الواحدة، تتفاصل أكثر أنظر: جاك أتالي، "وفق المستقبلي، "مصدر سابق، ص. 42."
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حواض قروين روية مستقبلية

والغنية بثوراتها النفطية والغازية (1) ، والتي تحوي أراضيها على أحتياطيات نفطية مؤكدًا تبلغ نحو (50) مليار برميل ، أي ما يقارب ضعف ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أحتياطيات نفطية في عام 2010 ، فضلا عن (44) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، حيث تحتل الدول الفنزويلية المرتبة الرابعة في العالم بعد روسيا الاتحادية ، وإيران ، وقطر . (2).

لقد أعتمد الاستراتيجية الأمريكية ، ومنذ ثلاث عقود ضمت ، على مبدأ كارتر الذي مهد الطريق باتجاه الحضورアメリカي الواقعي والاقتصادي والدبلوماسي في منطقة الخليج العربي (منطقة الحزام النفطي الأولي في العالم )، وما أعلنه باتباع الاستراتيجية الأمريكية على فكرة الاقتراب من الأزمة النفطية الأخرى في بقية مناطق العالم ، ومن ثم اختراقها، والاعتماد على أزمة نفطية خارج المجال الجغرافي الأمريكي ، ومنها " حزام منطقة الخليج ، حزام منطقة بحر قزوين وبحر غرب أفريقيا " تبعاً لملاذات الخارط الجغرافية ووضع الاستراتيجية الأمريكية للطاقة في إطار هيمنة كونية قطبية المركز الواحد (3).

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العراقيل إزاء المناطق النفطية لمحاصيرها ، ومن ثم الاستحواذ على نفسها ، ولعل أحلال أفغانستان استهدف الاقتراب من نفط بحر قزوين ، وهذا ما أكده "جون ماريا" نائب رئيس مؤسسة "يونوك " النفطية في شهادته أمام لجنة العلاقات الدولية في الكونجرس الأمريكي ويدرك ذلك النهج الاستراتيجي الذي تبعته المحافظون الجدد في عهد "جورج بوش الابن" وشركات الشركات النفطية ، ومنها : " هاليبيرتون ، وأكسون موبيل وبرتش بتروليوم" ، وتقوم هذه الاستراتيجية على الهيمنة على مصادر النفط العالمية التي لم تدخل دولها كأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبيك" (4).

(1) عمرو كمال : النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان " أبريل " ، 2006 ) ، ص 50.


(3) عبد الأمير السيد ، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة مصرد سابق ، ص 4.

(4) دكتورة (غير منشورة) مقدمه لمجلس كلية العلوم السياسية بجامعة الشهرين 2009، ص 60.
واتسعاً على ما تقدم، فالاستشافتة الاستراتيجية الأميركية النفطية تجاه دول حوض قزوين الغنية بمصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، خلال السنوات القليلة القادمة، يتمثل تحدياً أكاديمياً، نعتقد بكونه جديراً بالمتابعة والاهتمام والبحث وبخاصة أنه أصبح يعكس الإطار الذي يُحدد معالم الاستراتيجية الأميركية النفطية تجاه دول حوض بحر قزوين، أخذين بنظر الاعتبار أن أحداث المستقبل غير مستقرة، وقد تحدث تحولات هائلة، بفعل تأثير أنماط استهلاك مصادر الطاقة في مختلف دول العالم، إلى جانب عوامل تتعلق بالولايات المتحدة الأميركية ذاتها سواء كانت داخلية أم خارجية أو بفعلهما معاً. أو تأثير مفاجآت لم تكن في الحساب، وهذه التحولات الكيفية يمكن أن تكون متشابهة ومفرقة في (السلبية) أو متفائلة أو مفرقة في (الإيجابية) أو خليط منهما معاً.
المبحث الثاني
المشاهد المحتملة للدور الأميركي في دول قزوين

يُنظر في اختيار الولايات المتحدة الأميركية لأي من المشاهد (السيناريوهات) المحتملة، لتطبيق استراتيجيتها النفطية عبر منطقة دول حوض قزوين، العديد من العوامل، الداخلية والخارجية، وفي مختلف ميادين الحياة.

في الميدان السياسي، لا تزال ثُميمًا على أذهان غالبية النخب السياسية في الولايات المتحدة الأميركية، فكرة سيادة الإمبراطورية الأميركية العالمية - باعتبار أن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرناً أميركياً، وأن أختفت وسائل التعبير عن هذه الفكرة بين بعض الجمهوريين - تيار المحافظين الجدد - بأتباعهم نظرية (القوة الصاخبة)، التي تعتمد على القوة العسكرية، لضمان استمراريتها وبين الديمقراطيين يتابعها أسلوب القوة الناعمة (الدبلوماسية، والقيم الحضارية) لأجبار الآخرين بتبني النموذج الأميركي.

فهم تيار ثالث يتبني أسلوب المرج بين النظريتين لتحقيق ذلك بأعمال نظرية القوة الذكية (Smart force)، والتي أطلقها عالم السياسة الأميركي "جوزيف س. ناي" من خلال تحلله مع "ريتشارد أرمتاج"، عبر (مركز الدراسات الاستراتيجية بوشنتن)، عام 2007، وتصدرها كل من "أرمتاج وناي: مع أولي الرئيس "باراك أوباما" الرئاسة الأميركية، حيث خرجت نظرية (القوة الذكية) من عالم مراكز الأبحاث إلى العالم الواقعي للجغرافية السياسية (1).

وقد جرى استعمال تعبر (القوة الذكية) مرارًا في أثناء جلسات تأكيد التعيين لوزارة الخارجية، هيلاري كلينتون، أمام مجلس الشيوخ الأميركي في كانون الثاني

(1) وضعنا نظرية (القوة الذكية) قبل وقت طويل من تولي "باراك أوباما" الرئاسة الأميركية، وهي نظرية وضعها عالم السياسة"جوزيف س. ناي" الذي خرج بها خلال مناظرته الشهيرة ضد المرشح بول كندي، صاحب نظرية "المناظر الأم فقط و一部 أن يكون من أنظمة العالم بعد انتخاب "جوجر بيوش للنائبة عام 2000" وهي واحدة من (نظريات القوة) التي تدور حول كيفية الجمع بين أساليب "القوة الصاخبة" وأساليب "القوة الناعمة" في استراتيجيات أخذ أطلق عليها ناي "الاستراتيجية الرابحة" للنافذة أوكرانيا: مايكل كوبان "خيار أوباما لإدارة القيادة الأميركية للعالم. القوة الذكية بديل لثنائي القوة والناعمة، مجلة أفقي المستقبلي، العدد 3 (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مارس/أبريل 2010)، ص 50.
الفصل الخامس: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

(يناير) 2009. وصيغت صفه (الذكاء) جميع المبادرات السياسية التي ظهرت منذ ذلك الحين. وفي كانون الثاني (يناير) من عام 2009، أعادت وزارة الخارجية الأميركية "هيلازي كلينتون" إطلاق مفهوم (القوة الذكية) الذي يُعد انصهاراً رائعاً للقوة العسكرية الصارمة مع القوة الناعمة، والقدرة على الإقناع من خلال التجارة والدبلوماسية، والمساعدات، وأنتج القيم بالوسائل غير العنيفة، ويتم هذا الأتجه (Driving force) الرئيسي "باراك اوباما" (1) كونه أحد أهم عناصر القوة الدافعة للإستراتيجية الأميركية الجديدة بعد عام 2009، على الصعيد الخارجي، وبصفة خاصة،حالي منطقتين الشرقي الأوسط ودول حوض بحر قزوين الغنيتين بالنفط.

في الميدان الاقتصادي، يعاني الاقتصاد الأميركي، العديد من المشاكل المزمنة وفي مقدمتها عجز الموازنات الفيدرالية، والذي كان في عام 1990 نحو (21,000) مليار دولار، فيما كان العجز المتراكم من سنوات سابقة قد بلغ (64) مليار دولار. وأستطاعت أدارة "بيل كلينتون" تخفيفه للنصف في عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه عاد أرتفاعه من جديد، وبلغ (362,000) مليار دولار في عام 2002، وبعجز متراكم قدره (568,000) مليار دولار، وأستمر بالارتفاع ليصل في عام 2008 إلى (610) مليار دولار ويعجز متراكم قدره (965,4) مليار دولار (2).

كما يعاني الاقتصاد الأميركي من ظاهرة العجز في الميزان التجاري، حيث كان في عام 1990 نحو (80,816) مليار، ثم واصلاً ارتفاعه وبلغ (373,5) مليار دولار في عام 2000، وأستمرت وثيرة الارتفاع ليصل إلى (758) مليار في

(1) مايكل كوندر، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة أفق المستقبل، العدد 4، آب (أغسطس) 2010، ص 235.
(2) جواد كاظم البكيري: فتح الاقتصاد الأميركي: الأزمة المالية 2008 (مجلة: مركز حكومي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ص 235 و 236.

Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year, 2005, p 223.
Economic Indicators, Council of Economic Advisers, Washington 2008, p, 32.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

عام 2006، وتعزي أسباب استمرار العجز في السنوات الأخيرة لانخفاض القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الأسواق الأمريكية والدولية (1). كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدنية في العالم بالوقت الحاضر وأستنادًا للاحصاءات الرسمية الأمريكية المعلنة، وصلت مدبيونتها ومتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى (142,817,481) تريليون دولار، ثم وصلت أرقام المديونية بالارتفاع حتى وصلت إلى (5.678,450) تريليون دولار في عام 2000 (التريليون يساوي ألف مليار) وفق الرقم إلى (311,587,106) تريليون دولار في عام 2009 (2).

بالإضافة لما تقدم، تعاني الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر آب (أغسطس) 2008، من تأثيرات الأزمة المالية الأمريكية، والتي تمثلت بظاهرة إفلاس بنك ليمان برادرز (Lehman Brothers) وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأميركية. وسرعان ما تحولت وبسرعة إلى أسوأ أزمة مالية عالمية يمر بها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وتسببت بحدث سلسلة انهيارات متتالية ومتناقصة في الأسواق المالية العالمية، بدأت في أنهيар الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأميركية ومروراً بأسواق أوروبا وأخرى بانهيار الأسواق المالية في آسيا. وقد قدرت وكالة "بلومبيرغ" المالية والتي تابعت أداء (89) سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في الربع الأخير من عام 2008 فقط بنحو (30) تريليون دولاراً أمريكياً بينما أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ (50) تريليون دولار أمريكي من الأصول المالية في عام 2008 (3).

(1). جوان كاظم البكري، : فُت الجسماء، الأزمة المالية 2008، مصدر سابق، ص 56 و 57.
(2) Historical Tables, Budget of the U.S. Government, Fiscal Year, 2011, P, 133—134.
(3). خضير عيسى أحمد الندواني، تأثيرات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الدولية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 27 (ذي): مركز الخليج للأبحاث، نيسان (أبريل) 2010، ص 23.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين رؤية مستقبلية

وتعد مبررات حصول هذه الأزمة لعدة أسباب، لعل أهمها، سعي الولايات المتحدة للوصول إلى مجتمع الاستهلاك الواسع، مما دفعها إلى تخفيف الرقابة وتلبية مصالح رأس المال الاحتكاري في سلوكه لأستغلال أموال الطبقات الوسطى والدنيا فسلسلة الرهن العقاري في ظل غياب الرقابة، والتي تبلغ أقيمتها الحقيقية (500 تريليون دولار وصلت إلى أكثر من 150 تريليون دولار، فيما تعامل الأسواق المالية (البورصات) يومياً، بحوالي (1.5 تريليون دولار، وحوالي (500 تريليون دولار سنوياً).

وإزاء هذه التداعيات المتعاقبة، وقف العالم مُذهلاً حيال الأزمة المالية العالمية وخصوصاً أن الاقتصاد الأميركي، وهو أكبر اقتصاد في العالم، أضحى مهدداً بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس. لا سيما وأن من هدد هو أعرق المؤسسات المالية الدولية وفي الولايات المتحدة الأميركية ذاتها؟ مما أدى إلى العودة وقوة إلى دور الدولة في الغرب والذي تعرض إلى إجراءات التحريج في ظل تبني مبادئ العولمة والحرية الاقتصادية بأعتبار أن الدولة (حارة مكاسب النظام الرأسمالي وسرعان ما أضحت دولة (تدخيله، ولاسيما بعد أن تدخلت وقوة لوسع خطط الإنقاذ المالي في الولايات المتحدة الأميركية، سواءً أكان ذلك في عهد الرئيس "بوش الابن" أو خلال إدارة الرئيس "باراك أوباما".

والاختلاف الآخر يتعلق بالفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، إذ تحول الاقتصاد إلى ما يُعرف بالاقتصاد الرمزي الذي تتحرك الإشارات والروموس وأصبح النشاط الاقتصادي شيد التأثير بحركة رؤوس الأموال التي تنقسم بالسرعة سعياً وراء تحقيق الأرباح بأقصر وقت ممكن، وأضحى رأس المال النقدي المصدر الأساسي لبعض الأرباح ومن خلال عمليات المضاربة.

ويشير البعض بأن حالة فك الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والمالي قد تزايديت بشكل كبير، ففي الوقت الذي وصلت فيه التبادلات المالية الدولية إلى (2000 تريليون دولار، لم يكن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سوى (4.4 تريليون خلال

(1) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: تواجد الأزمات في النظام الرأسمالي، ط( بغداد : مركز حموري للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص 32– 33.

185
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

عام 2008، وأن أغلب هذه المبادلات غير مخصصة أساسا لتغطية العمليات التي ينطويتها الإنتاج والتجارة، لذا فمن المنطقي أن تبدأ الأزمة بأنهيار مالي أرتمست خلفه أزمة الاقتصاد الحقيقي (1).

إما في الميدان العسكري، فقد ساهم التدخل العسكري الأمريكي في العراق في زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، وبخاصة أن هذه الأعباء تجاوزت مبلغ (3) تريليون دولار أمريكي حتى عام 2008 (2)، فضلا عن أستمرار ارتفاع ميزانية الدفاع السنوية الأمريكية، إذ كانت في عام 2009 نحو (637.537) مليار دولار أمريكي وأرتفعت إلى (882.041) مليار دولار أمريكي في عام 2010. فيما تخطط إدارة الرئيس باراك أوباما "إلى تخفيف ميزانية الدفاع الأمريكية إلى (584.919) مليار دولار لعام 2011 (3).

في ضوء ما تقدم، فإن أستشراف رؤية مُستقبلية لاحتمالات التحرك الاستراتيجي الأمريكي الخارجي، لابد وأن تأخذ بنظر الاعتبار تأثير الحوافز التي تم أسناعها أولاً في الميدان السياسة والاقتصادية والعسكرية، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل أكبر اقتصاد في العالم، وهي أكبر مستورد ومستهلك للنفط في الوقت الحاضر. لذا فإن تصور أنماط التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في حيال دول حوض قزوين يتركز إلى ثلاث مشاهد، وكما يأتي:

المشهد الأول: مشهد أستقرار الميمنة: ويشمل أحياناً بمشهد الأستمرار

بمعنى أستمرار خط السياسة الأميركية التقليدية حيال دول حوض قزوين. ويطلق هذا المشهد من فرضية قوامها: أستمرار الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سياساتها التقليدية في أسا الوسطى ودول حوض قزوين الغربية بالنفط الخام والغاز الطبيعي، واستعمال عناصر القوة الصلبة (القوة العسكرية) باستمرار احتلالها لأفغانستان

(1) غامر عمران كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة أطروحة دكتوراه غير مشاركة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007 ص 207.
(2) جوزيف ستيفنز وليد، حرب الثلاثة تريليونات دولار، الكلفة التقليدية لحرب العراق، مصدر سابق، ص 29 و30.
(3) Executive’s office of the president of United of the State, Office of Management and Budget: Department of Defense 2010, P 58.
ونشر قواعدها العسكرية في دول حوض بحر قزوين، وذلك لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية في كافة المجالات، وبخاصة تلك المتعلقة منها بتأمين مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) واعتماد ذات الاستراتيجية التي وضعتها إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الأب"، وأستمرت أدارة الرئيس "باراك أوباما" بتنفيذها باعتبارها مركز منطقة آسيا الوسطى (قلب العالم)، استناداً لنظرية "ماكدونل" وأطرافات مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "بريجنرسي". وفي ظل هذا المشهد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالاستمرار في تطبيق إستراتيجيتها الحالية في منطقة دول حوض بحر قزوين، كونها حققت للولايات المتحدة الأمريكية العديد من مركائز القيادة الاقتصادية (النفطية)، والسياسية والعسكرية في المنطقة، والتي تعكس في مجملها نقطة قوة للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وكما يأتي:

1. مُحاربة الإرهاب: أستناعت الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، كمبرر لاحتلال أفغانستان، وعزز من هذا التوجه أعراف زعيم حركة القاعدة، أسامة بن لادن بمسؤولية حركته عن الأعمال التي حدثت في 11 أيلول (سبتمبر) 2001 (1)، فضلاً عن أستمرار حركة طالبان المتحالفة مع القاعدة، والمعارضة للتواجد العسكري الأمريكي على أراضي أفغانستان، في مقاتلة القوات الأمريكية في الساحة الأفغانية، منذ عشر سنوات، مما أعطى مبرراً من الناحية العملية لأستمرار تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، والتي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلفائها الغربيين عبر مظللة حلف الناتو.

وما عزز هذا التوجه في أستمرار الحرب العالمية على الإرهاب، تأكيد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارة الرئيس "باراك أوباما" بكون الولايات المتحدة الأمريكية ستوصل إستراتيجيتها غير المتوافقة للعجلة وتفكيك وإلحاق الهزيمة بجماعات إرهابية موجودة في أكثر من دولة، مثل

(1) لتفاصيل أكثر انظر: الموسوعة الحرة، أحداث 11 سبتمبر 2001 بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org

187
 المنظمة القاعده وأتباعها، ووفقاً لتأكيد الرئيس أوباما: "بأن الخطوط الأمامية لهذه المعركة هي في أفغانستان وباكستان، إذ تمارس الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً لا هوادة بها ضد القاعدية ووقف زخم طالبان وتعزيز أمن وطاقات شركانتا" (1).

2. تأمين الإمدادات النفطية: يحقق هذا المشهد للولايات المتحدة الاميركية تأمين الإمدادات النفطية، وتكون لاتزال المستورد الأول للنفط الخام في العالم، إذ تستورد (11.64) مليون برميل من النفط يومياً (انظر الجدول ـ 18) ولاسيما أن ما يهم الإدارات الاميركية المعاقبة، ليس كمية النفط الخام المستوردة من دول حوض بحر قزوين كونها قليلة، بل نجاح استراتيجيتها النفطية بثلاثة اتجاهات: الأولي، نجاحها في إطلاق مشروع آنابيب (باكو - تفليس - جيحان)، و قد تم المشروع بهذا المشروع عام 1998، وأفتتح في 13 تموز (يوليو) 2006، بكلفة إجمالية بلغت (4) مليارات دولار، وبطاقة تصميمية قدراها مليون برميل يومياً، ويمثل هذا الخط أهم طريق لنقل الطاقة من الشرق بعد تجاوز المضابق والثانية جرى اختيار ممراً لهذا الخط بعيداً عن الأقطاب المنافسة لأميركا ولاسيما روسيا وإيران (2). والثالثة حقق إنشاء هذا الخط جانبياً من أهداف الاستراتيجيات الاميركية النفطية المعاقبة بشأن توتيغ مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على نفط الخليج العربي.

3. مواجهة روسيا والصين: عملت الولايات المتحدة الاميركية، ومنذ أنتهاء الحرب الباردة 1990، على استشعار الفرصة التاريخية التي تحقق لبأنهيار الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1991، وتحركت وقوة لمحاصرة الطموحات الروسية في آسيا الوسطى، من خلال إدامة زخم التواجد الاميركية في الخاصرة الجنوبية لروسيا، وسعت لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي مجال الطاقة مع دول حوض قزوين لمنافسة روسيا (انظر الفصل الرابع)

(1) National Security Strategy, P., 17

(2) محمّد أكشّي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص 198.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

سيما أن روسيا الاتحادية لم تكن مهيئة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وأنكفت لعدة سنوات نحو ترتيب البيت الداخلي الروسي.

ومن جانب آخر، أدرك الولايات المتحدة الأميركية، بناءً ووجودها العسكري في وسط آسيا من شأنه تحقيق الاستراتيجية الأميركية للطاقة لمواجهة التطورات الصينية المتقدمة في هذا المجال، وبخاصة أن أميركا، أصبحت على قناعة راسخةً بأن إيقاف الزحف الاقتصادي للصين يتطلب عملاً استراتيجياً خارجياً وليس داخلياً، لذا فأن ما نفذته الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان والباكستان يتضمن في أحد فصوله الهامة ما يدخل في إطار العمل الاستراتيجي الخارجي لإيقاف الزحف الاقتصادي الصيني.

إما نقاط الضعف (الوهم) في المشهد الأول: منهج الهيمنة (الاستمرار)

فيمكن إيجازها بأرتفاع الكلف السياسية والعسكرية والاقتصادية للدور الأميركي على مسرح الإحداث العالمي، جراء استمرار الحرب الأميركية على الإرهاب في أفغانستان والباكستان، وما تبليز من تيار ضاغط في أوساط مختلفة من رموز النخب السياسية الأميركية، في كلا الحزبين الديمقراطيا والجمهوري، ونسبة واسعة من الشعب الأميركي، والداعية إلى ضرورة الانسحاب الأميركي من أفغانستان، إلا أن تأثير هذه النخب، والتيارات الشعبية في أميركا، لازال محدوداً كون نقاط الاستقطاب في هذه المنطقة الحيوية من العالم لا زالت كبيرة، وفي مقدمتها مصادر الطاقة في دول حوض بحر قزوين.


ومما يتطلب المقاربة بين الثوابت الاستراتيجية الأميركية التقليدية (عناصر القوة) وبين المعطيات التي تفرزها عملية التغيير على الاقتصاد الأميركي وطبيعته.

189
وتداعيات ذلك على استمرار الحرب الأميركية في أفغانستان لتلبية الأهداف الأميركية، وفي مقدمتها مصادر الطاقة في دول حوض بحر قزوين، وتشكل في تداعياتها المحتملة (عناصر ضعف) على الولايات المتحدة الأميركية ومشروعها الإمبراطوري.

ولعلما يُجسد جانباً من مقدمات هذا المشروع عملياً، وعلى الأقل من الناحية المعلنة تولي الرئيس "باراك أوباما" إدارة المشروع الإمبراطوري الأميركي منذ كانون الثاني (يناير) 2009، وفي مرحلة حرج يتعثر فيها هذا المشروع في الخارج وتهتز ركائزه الاقتصادية في الداخل الأميركي.

وعلى الرغم من مجيء "باراك أوباما" إلى سدة الرئاسة في واشنطن في مرحلة حرج من التأريخ الإمبراطوري المعاصر، وتبنيه لشعار التغيير (Change)، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة، إن في أميركا أجماعاً حول طبيعة حجم التغيير ومداه، وقد لا تكون المدة الزمنية القصيرة منذ استلام أوباما السلطة كافية لإصدار أحكام قاطعة على مصداقية "شعار التغيير" الذي رفعه، ولكنها مدة كافية لتلزم مؤشرات حول ما يمكن تحقيقه، قياساً بالرغبة والقدرة. ويمكن أختصار ما يسعى "أوباما" إلى تحقيقه في دورته الأولى بما يأتي:

1. استعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة الأميركية على المستوى الدولي، بدءاً بإغلاق معسكر "غوانانتامو"، ومروراً بإعادة ترتيب العلاقات الأميركية مع الأطراف والتكتلات الدولية الفاعلة، وأنهياها بحdıرة حالة العنف والكراهية تجاه أميركا في العالم بشكل عام، وفي العالمين العربي والإسلامي بشكل خاص.

2. معالجة الزلزال النيويو الداخلي الذي أحدثه أزمة الأسواق المالية، بهدف وقف التدهور، وأستعادة الثقة بوضع الاقتصاد الأميركي على طريق الإنعاش.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأميركية النفطية في حوك قززور روية مستقبلية

3. تخريج عملية الانفكاك من المخاطر العسكرية المكافحة مادياً وبيطرًا التي تورطت فيهما أميركا، ففعل السياسات السابقة للرئيس "بوش الأبن" باتجاه الاحتلال العسكري الأميركى لكل من أفغانستان والعراق.

4. يتبع ذلك في المسرح العربي والإسلامي، مواجهة تعاظم دور الإيران بعدها عن رادة واشنطن ورغباتها. وبخصوص مواجهة استمرار طهان في سياسة التحدي حبال هفتها النووي، وأمكاني تغلغل النفوذ الروسي والصيني بأساليب مختلفة إلى منطقتي الشرق الأوسط (1) وأسيا الوسطى ودول بحر قزوين العربية بمصارف الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي).

في ضوء ما تقدم، تسعى إدارة الرئيس "باراك أوباما"، لتأكيد الإدارة الجماعية للعالم من خلال الإدارة الرأسمالية الثلاثية (الأميركية -الأوروبية - اليابانية)، ويقية الولايات المتحدة الأميركية، وإعادة اللحمة لهذه القيادة بعد ظهور علامات النفقك في زمن الرئيس الأميركي السابق "بوش الأبن" اللي حاول الخروج بالرأسمالية الأميركية إلى الفضاء الإمبراطوري، وتهميش دور الرأسماليات الأوروبية، بحيث أن اللحظة الراهنة التي أستلزمتها ظروف الأزمة الاقتصادية، وغياب الولايات المتحدة الأميركية وبعض من شركائها في أوقات مستنقع العراق وأفغانستان، والذي لم تجد في ظل الولايات المتحدة الأميركية من خيار بسبب الفشل، فكلا الخيارين الانسحاب من دون نجاح، والبقاء في ظل المقاومة الوطنية، هما خيارات أحلامهما مرا للإدارة الأميركية (2).

وإذا كان مشهد التغيير، مطروح في جانب من تعبيرات السياسة الأميركية وبخاصة في خب وحادث الرئيس "باراك أوباما"، وكذلك في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركية، والتي أصدرها البيت الأبيض في 27 حزيران (يونيو) 2009، وباشر معتقدات متعددة، وبخصوص ما يتعلق بالانسحاب العسكري الأميركى التدريجي من العراق وأفغانستان، ومعالجة أبعادات الأزمة المالية الأميركية وتداعياتها على الاقتصاد الأميركي، وتأيي مصادر الطاقة، إلا أن التغيير

(1) منظر سليمان، قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأميركي، مصدر السابق، ص 35.
(2) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توال الأزمات في النظام الرأسمالي، مصدر سابق، ص 98.
المطروح من الناحية العملية، لا يمس جوهر (Core) السياسة العامة للولايات المتحدة الأميركية ذاتها وثوابتها الاستراتيجية على الصعيد الخارجي وبخاصة ما يتعلق بالحرب العالمية على الإرهاب، وتمسك الإدارة الأميركية بالدفاع عن الأمن القومي الأميركى، وفقًا لأولوياته السابقة، وفي مقدمتها تعزيز مستوى الأمن الداخلي إلى جانب عرقلة وتغليب وهزيمة القاعدة، على المستوى الخارجي بمواجهة وفروعها المتطرفة والعنيفة في كل من أفغانستان والباكستان وحول العالم أينما وُجدت عبر رؤية تستهدف:

- منع الهجمات على أميركا في داخلها: بتوظيف القدرات الأمنية الممكنة كلها وتطبيق القانون بما يحقق هذا الهدف، والتنسيق بشكل أفضل مع الشركاء في الخارج لتحديد وتعقب الإرهابيين والحد من عمليات تمويلهم ومنع سفرهم.

- تعزيز أمن الطيران المدني: من خلال إجراءات التفتيش والتعريف الدقيق بالمسافرين واستعمال تقنيات فحص متطورة.

- حرمان الإرهابيين من أسلحة الدمار الشامل: من خلال تكثيف جهود تامين كل المواد النووية الممكن الحصول عليها، وحمايتها بشكل كامل.

- منع القاعدة من تهديد الشعب الأميركي: بمواجهة نواحى الكبرى في الباقستان، وعرقلة عملها أينما كان، وحرمها من الخلافات الأمنية في دول مثل اليمن والصومال والمغرب.

- تطبيق العدالة ومقاومة الخوف: من خلال الوقوف إلى جانب القيم الإنسانية وحقوق الإنسان(1).

وفي واقع الأمر أن مشهد التغيير، يجد صداء العملي في المبادرات السياسي والاقتصادية والعسكرية، وبخاصة مبادأ ضغوط دبلوماسية وخارجية تدفع بهذا الاتجاه. وقد لخص الرئيس "باراك أوباما" ذلك بكتابة له مقدمة وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركى في 27 حزيران (يونيو) 2009 بقوله:

(1) مركز الجزيزة للدراسات، الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامات الأميركية، مصدر سابق، ص.2.
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأميركية النفطية في حوض قزوين رؤية مستقبلية

{إن إستراتيجيتها تبدأ بأدرك أن قفنا ونفوذنا في الخارج يبدأ بالخطوات التي نتخذها في الداخل، يجب أن نربي الاقتصاد الأميركي، وأن نخفض العجز فيه، يجب أن نعلم أنينا التنافس في عالم تكون فيه المعرفة هي رأس المال، وبكون السوق عالمياً، يجب أن نطور الطاقة النظيفة التي يمكن أن تمد الصناعة الجديدة بالطاقة لتجاوز الأرتباط بالنفط الخارجي}\(^1\).

وبأُجراء معايرة بين جوهر مشهد التغيير المتوقع، وإجراءات مشروع التغيير المُطبق، يتضح، وشَكَل لـ يقبل الادعاء، بأن إدارة أوباما لم تدخل عن المشروع الإمبراطوري الأميركي، وكل ما قامت به عبارة عن تعديلات مُحسَنة لتطبيقات الاستراتيجية الأميركية، سواء أكان ذلك في العراق أم في أفغانستان. كما أن حاجة السوق الأميركي للنفط، لا يمكن من الناحية العملية تأمينها محلياً، عبر مصادر الطاقة النظيفة، وذلك لكون أميركا أكبر مستهلك للنفط في العالم، في الوقت الحاضر، وهامش المناورة الاقتصادية والسياسية في هذا الميدان محدودة جداً.

المشهد الثالث: مشهد الانسحاب والتراجع: ينطلق هذا المشهد من فرضية مفادها: مُنذ أميركـ بعيد يتم الترتيب في الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال وكالة الطاقة الدولية، والتعاون مع الدول الصناعية المتقدمة الأخرى المُستهلكة للنفط للبحث عن بدائل أخرى للطاقة (الطاقة النظيفة)، وبالتحديد كبدائل عن النفط لتجاوز النفقات المالية الباهرة لتَأمين الإمدادات النفطية لأميركا ولحلفائها الغربيين.

ويعني هذا المشهد (السيناريو) إمكانية أو احتمالية تغيير السياسة الأميركية وإستراتيجيتها للطاقة، تجاه مناطق مصادر الطاقة، وبعضها منطقة دول حوض بحر قزوين، وذلك بالأبتعاد عن ثوابتها التقليدية والتراجع، إدراكاً لمتغيرات متوقعة في أسواق الطاقة العالمية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحديداً في قطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي.

ولا ريب في أن سياسات الإحلال (Substitution) في أميركا والدول الصناعية الأخرى قد أكتسبت زخماً كبيراً بفعل الارتفاع الحاد لأسعار النفط خلال

(1) National Security Strategy, P, 2
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزويني رؤية مستقبلية


وعلى الرغم من وجود توجه في الولايات المتحدة الأمريكية، لاستخدام مصادر الطاقة الأخرى كالطاقات المتجددة والنظيفة (النويوية - الكهرومائية)، فإن هذه الطاقات تتصف بحاجتها لمتطلبات أخرى، كاحتياج الأولي لكونوازي علمية متطورة وحاجة الثانية لمساكن مالية، والتي تتميز بصعوبة زيادة لأعمالها على البيئة الطبيعية.

ولكن ذلك فقد بلغت أعلى نسبة لاستخدامهما في الولايات المتحدة الأمريكية (31.2%) للطاقة النووية و (9.4%) للطاقة الكهرومائية في 2009 (1) (انظر الجدول – 21)، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة بسياستها.

النفط الخام والغاز الطبيعي والطاقة النووية في العالم (2).

(1) هداب فتاح، مصدق اللغوي، مستقل منظمة أوبك في ظل السياسات النفطية العالمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين بغداد، 2004، ص 188.

(2) وعلى الرغم من ذلك، هناك من يتوقع بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستهل إلى أن تحاول أسعار الاتصال السوفيتي، على مدى الاستراتيجي، كونه عمليات الاتصال تأخر في الجسد الأمريكي، ومنها على سبيل المثال أن عدد البنوك التي أشترأت أوالتها خلال عام 2001 بلغت (150) بنكاً، وكان يتكلم بحري أنها في طريقها لأعمال إفلاسها في المدى المنظور، وبلغ حجم الدين العام (11.800 مليار دولار) وفي مجال الصناعة أعلنت أكبر شركات أنتج السيارات (فوردو والصيغ) أنها في العام الماضي ودخلت الدولة لإفلاسها ما يمكن إقناه، الأمر الذي يعني فقد النشاط الاقتصادي الحر الذي تقوم به أوبك، وفي مجال منتجات التكنولوجيا المتقدمة، فقد أنتجل على التكنولوجيا الأمريكية طبقاً لأبحاث رسمية أوبك تؤكد حصول عجز في الزيد الأول من عام 2007 بمقدار (37.60 مليار دولار عن عام 2000) إضافة إلى العجز في الزيد التجاري، وتصاعد في إنفاق التعليم وفي إنفاق التعلم وصيانة النظام الاجتماعي، أضاف إلى ذلك أرقاف نسبة البطالة إلى (2.10%)، فيما بلغ عدد الأميين (40) مليون نسمة لا يجدون القراءة والكتابة، وفق هذا تقدر أوقت الدراسات الأمريكية أن الإنفاق على المخدرات وحدها في المجتمع الأمريكي يفوق الإنفاق الإجمالي الوطني لأكثر من (60) دولار من دول العالم الثالث، كما يوجد في أمريكا أكثر عدد من الصناعات في العالم إذا بلغ عددهم (3.7) مليون نسمة لذلك فإنه أن نظام السياسي والاقتصادي والإنساني الأمريكي يعمل في طياته بدور فاهم، وأن سنن الكون تؤكد شيخوخة الدول التي تم فشلها، والولايات المتحدة ليست استثناء لها. صاحب صدى servidor، أميركا ستنثر كأن الاتصال السوفيتي، صحيفة القدس العربي، نيني 11/12/1979، 194.
(جدول - 21)
نسب استهلاك الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية
في ميزان الطاقة العالمي لعام 2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة استهلاك</th>
<th>مجموع الاستهلاك في الولايات المتحدة</th>
<th>وحدة القياس المتبعة</th>
<th>مجموع الاستهلاك العالمي</th>
<th>نوع المادة المستهلكة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المادة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>النفط الخام</td>
<td>21.7%</td>
<td>18.2867</td>
<td>84.077</td>
<td>8.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الغاز الطبيعي</td>
<td>22.2%</td>
<td>24.66</td>
<td>294.04</td>
<td>2.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الفحم الحجري</td>
<td>15.2%</td>
<td>19.02</td>
<td>2478.3</td>
<td>2.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الطاقة النووية</td>
<td>31.2%</td>
<td>26.2</td>
<td>610.5</td>
<td>3.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرومانية</td>
<td>8.4%</td>
<td>6.2</td>
<td>640.3</td>
<td>4.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:
تم أعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على إحصاءات:

إن العوامل الداعمة لهذا المشهد تتلخص في تقليص النفقات الاقتصادية الهائلة جراء التدخل العسكري في أفغانستان وأسيا الوسطى، ومعالجة جانب من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي منذ أب (أغسطس) 2008 رغم تراجع أسعار النفط الخام بعد الأزمة المذكورة، والسعي نحو التحول إلى مصادر الطاقة البديلة، وبخاصة أن كلا من (الفحم والنفط) يُعد مصادر مثيرة للطبيعة، نظراً لأرتفاع كميات الكربون المنبعثة نتيجة النشاط البشري خلال المدة (1950 - 1990)، من (1.9) مليار طن سنوياً إلى نحو (6) مليارات طن سنوياً وهو ما ينتج عنه (20) مليار طن من ثاني أكسيد الكربون (إذا ينتج عن كل طن كربون 3.4 طن ثاني أكسيد الكربون) ، فإن ترك الأمر على حاله سوف يؤدي
إلى أرتفاع المنبعث سنوياً من ذلك الغاز إلى نحو (43) مليار طن بحلول عام 2050، مما يؤدي بدوره إلى أرتفاع حرارة الغلاف الجوي بما يتراوح بين (1.5 - 5) درجة مئوية، وعلى هذا الأساس تم فرض ضريبة الكربون من قبل الدول الغربية للتقليل من استعمال هذه المصادر، وعليه فأن التوجه سينصب على زيادة معدلات استهلاك الغاز الطبيعي في المدى المنظور.

(جدول - 2)
نسب استهلاك الطاقة في ميزان الطاقة العالمي

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الفحم</th>
<th>الغاز الطبيعي</th>
<th>النفط</th>
<th>الهيدروكربونات والثانيويات</th>
<th>الهيدروكربونات والفحم</th>
<th>الهيدروكربونات والثانيويات</th>
<th>الهيدروكربونات والفحم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1985</td>
<td>30.7</td>
<td>19.9</td>
<td>37.9</td>
<td>11.3</td>
<td>20.1</td>
<td>11.3</td>
<td>20.1</td>
</tr>
<tr>
<td>1986</td>
<td>30.3</td>
<td>19.6</td>
<td>38.2</td>
<td>11.8</td>
<td>20.6</td>
<td>11.8</td>
<td>20.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>29.4</td>
<td>19.1</td>
<td>38.1</td>
<td>12.2</td>
<td>20.7</td>
<td>12.2</td>
<td>20.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>26.7</td>
<td>14.3</td>
<td>41.3</td>
<td>10.4</td>
<td>22.4</td>
<td>10.4</td>
<td>22.4</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>26.1</td>
<td>14.1</td>
<td>41.3</td>
<td>10.3</td>
<td>22.4</td>
<td>10.3</td>
<td>22.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>26.3</td>
<td>14.1</td>
<td>40.3</td>
<td>9.3</td>
<td>24.1</td>
<td>9.3</td>
<td>24.1</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>26.5</td>
<td>14.1</td>
<td>40.3</td>
<td>9.3</td>
<td>24.1</td>
<td>9.3</td>
<td>24.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>


أما العوامل الكبيرة للمشهد، فتشير إلى أنه كما كانت التسهيلات متاحة لاستعمال الغاز الطبيعي، فإن تطور نسبة استهلاكه في ميزان الطاقة العالمي، لا زالت بطيئة إذ سجل في عام 1985 نسبة قدراً (14.1%)، ثم وصلت النسبة في عام 1990 إلى (15.5%)، ثم استمر الغاز الطبيعي بأستخداماته المنخفضة، إذ تقدمت نسبة مساهمته ببطيء لتصل في عام 2000 إلى (26.5%) وفي عام 2010 إلى (26.5%).

الفصل الخامس: الإستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية


(2) حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، معالم محورية على الطريق، المصدر السابق نفسه.

(١٩٧)
إستيراد النفط الخام من مناطق الإنتاج العالمية، ومنها منطقة دول حوض بحر خليج فرسان، باعتبارها ساحة عالمية، ووصولاً إلى السوق النفطية العالمية، إلى جانب تحقيق جانب من مناطق استراتيجية الطاقة الأميركية التي تعتمد على تنويع مصادر

إيستيراد النفط الخام.

في ضوء ما تقدم، فإن التفكير بتطبيق أي من المشاهد السابقة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، في المدى المنظور، يرتبط بإستراتيجية الطاقة الأميركية وطبيعتها الداخلية والخارجية، والتي تتوزع في مجملها بين أتجاهين، مثل الأول العوامل الداعمة، بما يمثل الثاني العوامل الكبيرة، والمشكلة بينهما عملية ليست سهلة، بل عملية مركبة وصعبة جداً، وبخصوص أن استراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية، لم تُعَد "وطنية"، بل أُسْمِحت في ظل القطيعة الواحدة، بعد أنتهاء الحرب الباردة، ذات أبعاد "دولية"، تتحرك بروية إمبراطورية عالمية.

ونظراً لما يتمتع به رئيس الولايات المتحدة الأميركية، وفقاً للدستور بصلاحيات واسعة في تخطيط القرار وصياغة السياسة الخارجية، وإلى جانب مستشاريه في مؤسسات السلطة التنفيذية المتمثلة في وزارة الدفاع، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، على الرغم من ثبات السياسة الأميركية في الأهداف والتوجهات لسبيها أصالة مصلحها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الأهداف ليست قابلة للتحول أو التغيير وفقاً للمصالح. ذلك أن السياسة الأميركية في طبيعتها براغماتية أكثر من كونها مبدعة وأن النخبة السياسية يمكن أن تؤثر بها وتحيّرها طبيعاً للاختلافات في صفوفها، إذ أن كثير من صناع القرار الأميركي قد أبدوا استعداداً قويًا لتغيير أتجاهاتهم والتكيف مع الظروف الدولية المتغيرة على الدوام. فكل رئيسي آليته وبما بادرته الخاصة في التخطيط تجاه العلاقات الدولية.

(1) لا يسعى مجلس الوزراء في الولايات المتحدة، بصفته صاحب القرار، بدور كبير في الولايات المتحدة الأميركية فقط، وكان الرئيس "أبراهام لنكولن" قد صاغ مثالاً ناديراً للوحدة واسعة، علاقة عبر عن واقع الحال بروز فريد من حيث الوضع والذوق، فحين خلفه وزراءه في الرأي وواصلوا ضده، فالمجلس، ليكون: "هناك لا يوجد واحدة، إن الأكثريّة كانت نعم"، إلا أن هذا لا يعني أن الرئيس الأميركي هو صاحب القرار، إلا أن الأكثريّة كانت نعم.

(2) القطع الذي يرسى عليه، فبالجزء الأول، من خلال رئيسه، مع اتخاذ القرار، يقصدها الرئيس الأميركي اليومن، تحتاج من دون ريب إلى تحضير موضوعي وتحضير سباستن دقيقين جداً، ومن هنا فإن الرئيس لا يمكنه الاستغلال عن المشروعة والعون من مساعيه وبيئة مؤسسات الدولة الأميركية، لتفاصل أنظر: إميل هونيز، "ص 125".
الفصل الخامس: الاستراتيجية الأمريكية النفطية في حوض قزوين روية مستقبلية

والمصالح القومية الأمريكية في الخارج. وفي هذا الصدد، يقول الرئيس الأمريكي
هاري ترومان H.Truman "I make a foreign policy" في سياسة الاحتواء "أنا أصنع السياسة الخارجية
في حين يقول ريتشارد نيكسون " R. Nixon " أن الرئاسة هي التي تصنع السياسة
الخارجية (1).

إما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فلا يختلف الرئيس "جورج بوش الأب" عن سابقه، فقد تعاملت أدارته استراتيجية مع أحداث جسام، كأحداث ١١ أيلول
(سبتمبر) ٢٠٠١، وأحتلال أفغانستان والعراق، بذات العقلية باستعمال الصلح سابقة. وعلى سبيل المثال، أصححت عن هذا الأتجاه شهادة مستشارة الأمن القومي
الأميركي في عهد الرئيس بوش الأب "كوندا ليزا رايس " ووزيرة الخارجية لاحقا
في السابع من نيسان(أبريل) ٢٠٠٤، أمام لجنة التحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ
الأميركي حول سؤال جوهاي، يتعلق بأحداث الحادي عشر من أيلول " لماذا لم
تخبر أدارة الرئيس الأميركي أعضاء الكونكرس من أن هناك تهديد مُسبق تعرضت
أله واشنطن نيويورك قبل الحدث؟ فكان ردًا " أن أدارة الرئيس جورج دبليو
بوش قد أدركت حجم المخاطر قبل الحدث لترسم استراتيجية أمنية شاملة لمواجهة
مثل هذا التحدي لجماعة أصامة بن لادن، غير أنها لن تمتلك الأدلة الكافية لتنفيذ
أستراتيجيتها فوقعت الكارثة "(2).

وقد لا يختلف الرئيس "باراك أوباما " عن سابقه، باتخاذ قرارات استراتيجية
من شأنها أن تغير أتجاهات السياسة الاميركية الخارجية في المستقبل
المناظر، وبخاصة عندما يرتبط ذلك بتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة
الأميركية، في منطقتي النفط في الشرق الأوسط ( الخليج العربي و حوض بحر
قزوين ).

(1). عبد الصمد سعدون عبد الله السلمي ، الإدراك الأميركى للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون
الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، أطروحة دكتوراة ( غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم
السياسية بجامعة البحرين، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص١٢٩ و١٣٠.
(2). المصدر السابق، ص ص١٣١.
 وعلى الرغم من استمرار أدارة الرئيس "باراك أوباما" بتطبيق المشهد الأول
مشهد استمرار الهمينة، وأستكمال ما بدأت به أدارة الرئيس السابق "بوش الأبن"، منذ
كأنون الثاني (يناير) 2009، وحتى الوقت الحاضر، إلا أنها من الناحية الواقعية لها
رؤيتها الخاصة في آليات التعامل مع المشروع الإمبراطوري الأمريكي، والذي
تمثل المشكلة الأفغانية، أحد أهم حلقاته الرئيسة بالوقت الحاضر.

كما أن الحرب في أفغانستان حملت بصمات الفشل جميعها. وفي حقيقة الأمر فقد
كانت هي الأولى من بين المُغامِرين (أفغانستان والعراق)، اللتين هما مبررات من
جهة دفاع الولايات المتحدة الأميركية عن نفسها عن طريق تدمير قواعد تنظيم
القاعدة في أفغانستان، والتي استُخدمت في ستة هجمات الحادي عشر من سبتمبر
على أراضيها. وبالرغم من ذلك فإن الحرب التي قادتها إدارة "بوش الأبن" على
العراق كانت من دون مبررات، إذ هدفت إلى تغيير النظام، في حين أنها شنتت
القدرات الأميركية، إلى الحد الذي فشلت فيه إدارة "بوش الأبن" في تحقيق التزاماتها
العسكرية والاقتصادية تجاه أفغانستان (١) والعراق أيضا.

ومع ذلك قد تكون أدارة "أوباما" في جوهرها أكثر تشذدا من أدارة "بوش الأبن"
التي شنت حربين في أن واحد، الأول على أفغانستان، والثاني على العراق، في
حين ترى إدارة "أوباما" أن التركيز كان ينبغي أن يتم منذ البداية على أفغانستان
فقط. وبالتالي لم تستطيع الولايات المتحدة الأميركية تحقيق نجاح عسكري حاسم في
أي من الدولتين. ومع عدم أغلب أنها نجحت في تطبيق بعضها من فقرات إستراتيجيتها
النفطية في تطوير مناطق الطاقة في العالم، والتي كانت أخرها منطقة دول حوض
بحر قزوين الغنية بالنفط.

وأجزاء استمرار تفاقم مشاكل الاقتصاد الأميركي، وبخاصة عقب التداعيات
الكارثية للأزمة المالية العالمية منذ أب (أغسطس) ٢٠٠٨، وحتى الوقت
الحاضر، فإن متوالية استمرار الحرب في أفغانستان مع تداعيات تفاقم المشاكل
الاقتصادية، لم تعد مرجحة من الناحية المنطقية، وقد تضطر الإدارة الحالية الأتجاه

(١) مايكل كودنر، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأميركية، مصدر سابق، ص ٣٣٣.
فصل الخامس: الاستراتيجية الامريكية النفطية في حوض قزوين رؤية مستقبلية

 نحو تطبيق المشهد الثاني، مشهد التكيف والموازنة، يهدف التسكيك المرحلي بأعتبار أن أوباما بات يحسب المدة المتبقية من ولايته بمثابة حملة انتخابية، سعيًا بالفوز بالرئاسة لمدة ثانية في نهاية 2012. إلا أن هذا الخيار المرحلي قد يسقط أمام احتمال حصول مفاجأت غير محسوبة، سوءًا أكان ذلك في الولايات المتحدة الأميركية، أم في الساحة الدولية، تعيق إمدادات مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) على الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، مما يهدد الأمن القومي الأميركي.

 مع عدم إسقاط اللجوء للمشهد الثالث، بتنفيذ الانسحاب والتراجع، وبخاصة أن الأصوات المطالبة بتطبيق هذا الخيار في الساحة الأميركية في تزايد، ولاسيما أن أحداث الانسحاب الأميركي المرير من فيتنام، لا تزال تُخيَّم على عقول النُخب الأميركية، إلا أن الركون للكأ قد قرار بالمرحلة الحالية ليس سهلاً، في ظل تطبيقات النظام الدولي القائم على نظام القطبية الواحدة، والذي تترعمه الولايات المتحدة الأميركية، إذ بات ثمن استمرارها مكلفاً سواء أكان ذلك بالمدى المنظور، أم على الصعيد الاستراتيجي.
الفاتحة
الفاتمة

أولا. الاستنتاجات:

١. تختلف الولايات المتحدة الأميركية، من حيث نشأتها السياسية وتطبيقاتها الاقتصادية، وتطورها التاريخي عن غالبية دول العالم. وذلك لأعبارات عديدة في مقدمتها حداثة اكتشاف القارة الأميركية، إذ لم يمض على أكتشافها سوى خمسة قرون، وتتنوع تكوينها الديموغرافي من المهاجرين الأجانب ولاسما من الأوروبيين، وضخامة مواردها الطبيعية، وأتساع مساحتها الجغرافية وغير ذلك. وثُعد من الناحية العملية أسرع دولة في العصور الحديثة من حيث تنامي القدرات الشاملة لها وفي المبدئين كافة. وقد تضافرت عدة عوامل في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والموارد الاقتصادية الهائنة وتباعها لمسار الانكفاء الداخلي، لبناء قدراتها السياسية والأقتصادية والثقافية، مما ساعد على إرساء المقدمات الأساسية لبناء دولة عصرية مهيأة لتولى دور تجاوز أطر القارة الأميركية نحو الميدان العالمي.

٢. ساهم الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة الأميركية في إرساء المقدمات الأساسية لبناء دولة عصرية متقدمة، إذا تدرجت وبسرعة لتصبح دولة عظمى، ومن ثم الدولة الأولى في العالم. وتعكس طبيعة النظام السياسي وأستمرار تطبيق النظام الانتخابي منذ عام ١٨٧٩، وأنتخب (٤٤) رئيضا منذ تولي الرئيس الأول "جورج واشنطن" عام ١٧٨٩ وأنتهاءً بتوالي الرئيس الرابع والأربعين "باراك حسين أوباما"، تجربة جيدة بالاهتمام، كون تانتجهما السياسية والعسكرية والحضارية باللغة الأهمية، ليس للولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل للعالم أجمع.

٣. يُعد الأستقرار الواسع للموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأميركية، ومنها مورد النفط، الذي أكتشف في عام ١٨٦٩ في ولاية بنسفانيا، ومن ثم تصديره تجارياً في عام ١٨٧٠، مرحلة فاصلة في التاريخ الأميركى، إذ
الخاتمة

شهدت السنوات اللاحقة لهذا الاكتشاف، أتساع استعمالاته في العديد من دول العالم، وفي مجالات الإضاءة والوقود وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها. فيما شكل استعماله في العقد الأول من القرن العشرين لتسير الأساطيل التجارية والعسكرية، مرحلة جديدة نحو أنتقاله إلى توصيف السلسلة الاستراتيجية، التي أستعملت، ولا تزال للأغراض المدنية والعسكرية، وفي عصر جديد أضخى يُسمى بالعصر النفطي، منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر.

4. استمرت الولايات المتحدة الأميركية، خلال المدة (1869 – 1945) بأعتبارها الدولة المنتجة الأولى للنفط في العالم. وبعد الحرب العالمية الأولى دخل أهتمامها بالنفط في مرحلة تنافس حاد على المواد النفطية مع بريطانيا وفرنسا للبحث عن أمتيازات نفطية، خارج الولايات المتحدة الأميركية وفي منطقة الشرق الأوسط، إذ تبلور خلال هذه الفترة أدرك استراتيجي أميركي جديد نحو الأطراف الخارجي، للبحث عن استثمارات نفطية في منطقة الخليج العربي، وبخاصة خلال المدة التي حكم بها الرئيس الثاني والثلاثون "فرانكلين روزفلت (1933 – 1945).

5. شكل عام 1947 تأريخًا مفصلاً جديداً في التطور الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأميركية، إذ تحولت في هذا العام، لواحد مرة في تاريخها المعاصر من دولة مُنتجة ومُصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له، وبدأت تسير النفط من فنزويلا في بادئ الأمر. وبحلول عام 1970 وصل معدل إنتاجها ولأول مرة في التاريخ إلى مرحلة الذروة النفطية (Peak oil)، ومن ثم بدأ أنتاجها النفطي بال.transition التدريجي بعد ذلك التاريخ، واستمرت أستيراداتها بالتصاعد حتى وصلت بنهاية الحرب الباردة عام 1990 إلى (8) ملايين برميل يومياً.

6. نتيجة للتزاد أهمية النفط وأتساع استعمالاته المدنية والعسكرية، فقد تحول خلال العقود السنت الماضية إلى مبدأ ثابت في الاستراتيجية الأميركية.

7. إن قوة النفط وعوائده هي التي تجذب الدول وشركات النفط متعددة الجنسيات والمقاولين إلى مناطقه الجغرافية، وبضمنها منطقة حوض بحر قزوين. ولكن ما هي هذه القوة؟ إن النفط مادة ناضجة ذات مكانة مرموقة، إذ أنه الطاقة المحركة لأشياء أكثر من مجرد السيارات والطائرات، إن النفط هو الطاقة المحركة للقوة العسكرية، وهو الذي يدعم الخزائن العامة للدول بالأموال وهو القوة المحركة في السياسة الدولية، لهذه الأسباب وغيرها لم يعد النفط مجرد سلعة تباع وتشرى في حدود التوزيعات التقليدية لقوى العرض والطلب في مجال الطاقة، بل تحول إلى عامل يعد مستوى الرفاهية والأمن القومي والقوة الدولية لمن يملكون هذا المورد المهم ويعتمدون من الدفاع عنه، والى عامل ذي تأثير عكسي بالنسبة إلى من لا يملكونه.

8. عكست مرحلة الأحادية القطبية، صعود الولايات المتحدة الأمريكية لتعتلي عرش العالم بلا منازع، وبطريقة تكاد تكون مفاجئة لها، وأضافت هذه المرحلة لها مسؤوليات أقليمية ودولية، وبخاصة أنها استغلت قوتها العسكرية وبطريقة لا تخدم الاقتصاد الأميركي أو العالمي، وبخاصة عندما لجأت إلى القوة الصليبة لفرض سيطرتها أو تطويق مناطق موارد الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) الرئيسة في العالم في حوضي الخليج العربي وبحر قزوين بعد أحتلالها أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003. إذ تجلو ووضوح
دور العام النفطي النفطي، ومديات تأثيره ضمن مُخطط أميركي أستهدف
تكريس الهيمنة على مناطق النفط الرئيسي في العالم من خلال تطبيقها بقواعد
عسكرية دائمة في كلا البلدين.

9. وعلى الرغم من كون الحرب على العراق مُخططة لها سلفاً، ومنذ عشرين
عاماً قبل وقوعها، إلا أنها فشلت في اختيار المبادرات المنطقية لشنها، مما
أضطر قادتها للأعتراف بذلك صراحة بعد بضعة سنوات من وقوعها، بكون
مبادرات أحتلالها للعراق كانت واهية وغير حقيقية. كما كانت الانعكاسات
الاقتصادية لحرب العراق على الاستراتيجية الأميركية كارثية، إذ بلغت
كلفتها حتى عام 2008 نحو ثلاثة تريليونات دولار أميركي، مما أضطر
إدارة الرئيس "باراك أوباما" "المراجعة حساباتها"، إلى حد ما في التواجد
العسكري الأميركي في العراق، لتبني قناعة بأن العصر الأميركي في
العراق سيكون من أقصر العصور التاريخية، مقارنة بالمحاولات السابقة
لاحتلال العراق، وبخاصة بالمقارنة بالعصور العثمانية والبريطانية.

10. يتضح أيضاً، عدم وجود خلاف جوهري على الدور الدولي للولايات المتحدة
الأميركية لدى النخب السياسية الامريكية، رغم تباين النظريات
والتطبيقات العملية لهذا الدور عالمياً. إلا أن التباين ينصب في صبغ التعبير
عن الاستراتيجيات التي ينبغي تطبيقها عالمياً. وقد أثبتت تطورات الأوضاع
بورة تحول أميركي نحو تغيير التعبير عن السياسة الأميركية بلغة وخطاب
سياسي معتمد ظاهراً، إلا أنه ثابت وراسخ جوهرياً، وذلك لامتصاص
الأخفافات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية طيلة السنوات العشر
الماضية.

11. حسمت أحداث أنتهاء حقبة الحرب الباردة، والمتمثلة بهيادين جدار برلين
وتحقيق الوحدة الألمانية، وحرب الخليج الثانية على العراق وأنهيار الاتحاد
السوفيتي السابق، شكل خارطة القوة العالمية، لصالح الولايات المتحدة
الأميركية باعتبارها القوة الرئيسي الأولى في العالم. وترامى ذلك مع
الخاتمة

الاستهلاك الهائل للمخزون النفطي الأمريكي على مدى قرن من الزمن، مما أتاح لأميركا فرصة تطويق منطقة جديدة من مناطق مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، والتمثيلة بمجموعة دول أسستت حديثًا عن الاتحاد السوفيتي السابق ومنطقة دول حوض بحر قزوين. لاسيما وأن صعود الولايات المتحدة الأمريكية لصدارة القوى الغربية، أضاف لها دافعا جديدا لأحكام الهيمنة على موارد الطاقة، ولاسيما أن الاستحواذ على مناطق النفط الخام والغاز الطبيعي لم يعد هديًا أحاديًا في المخططات الأمريكية، وإنما أصبح مقتراً بهدف استراتيجي آخر هو التحكم في أممادات النفط والغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، ودول الشرق الأسيوي المتقدمة اقتصادياً واليابان.

١. تمتلك منطقة دول حوض بحر قزوين أحتياطيات نفطية مؤكدة قوامها (٤٨) مليار برميل، وأحتياطيات محتملة قدرها (٢٧٥) مليار برميل، مما وضع المنطقة بالمرتبة الثامنة على المستوى العالمي. فيما تبلغ أحتياطياتها من الغاز الطبيعي (٤٣،١) ترليون م٣، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميًا بأحتياطيات الغاز الطبيعي. وقد دخلت مصادر الطاقة لمنطقة دول حوض قزوين الأسواق العالمية بقدرات إنتاجية، وصلت إلى (٢٧) مليون برميل يوميًا من النفط الخام و (١٧٣،٥) مليار م من الغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٨ ، مما أضاف للسوق العالمي كميات جديدة من مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) تتجاوز من الناحية العملية أنتاج العراق النفطي للمدة ذاتها.

١٣. ساهمت الإمكانيات النفطية المتاحة في دول حوض قزوين في تنامي المصالح الأوروبية، والصينية، وإلى حد ما، الهندية، إضافة للمصالح الوطنية لدول الحوض، ومن ثم سندفع في الأمد الطويل إلى تعديل التنافس الروسي الأمريكي على مصادر الطاقة (النفط والغاز) في حوض بحر قزوين. وستأخذ الأساطير العسكرية الوطنية (National)
لاسيما في كازاخستان وأذربيجان، موقعها على رقعة الشطرنج الإقليمية (Military flees (Regional Chessboard) في آسيا الوسطى، وتساهم في تخفيف التوترات الخارجية، الإيرانية الأمريكية، والروسية الأمريكية، وذلك بتأثيرها في حماية المصالح الاقتصادية والذات النفطية، وكذلك على توازن القوى الإقليمية في المنطقة.

٤١. ومع المعوقات التي تواجه عمليات تطوير إمكانات منطقة بحر قزوين النفطية، فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً حيوياً من استراتيجيتها للطاقة في تنوع مصادر توريد النفط الخام بعيداً عن منطقة الخليج العربي، عبر تعدد مناطق الانتاج وطرق النقل وخطوط الإمدادات والحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي وأسعار رخيصة فضلاً عن حرص إيران من تطوير جانب من صناعتها النفطية والاستفادة من عمليات خطوط أنابيب نقل الطاقة عبر تحصيل الرسوم على الكميات التي تنقل عبر أراضيها.

٥٠. تعتمد سياسة التنافس والصراع الدولي على مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، في منطقة دول حوض بحر قزوين في آسيا الوسطى، لكلا الدولتين العظميتين (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية)، على ثوابت تاريخية، وموضوعات فكرية، واعتبارات جغرافية، ومصالح اقتصادية وإستراتيجية متداخلة، تدفع بكل منها نحو التدخل بهذه المنطقة بكل الوسائل المتاحة، بما فيها القوة العسكرية. وقد أضاف أنهيار الاتحاد السوفيتي السابق سلامياً، واستقلال الجمهوريات السوفيتية في وسط آسيا ووجود النفط الخام والغاز الطبيعي بهذه المنطقة، بعداً جديداً لمضامين التنافس والصراع على موارد الطاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، وسعى كلا منهما لتكييف النفوذ على منطقة حوض قزوين ودول آسيا الوسطى.

٦١. تنطلق الولايات المتحدة الأميركية من رؤية كونية، ترى من خلالها كأمبراطورية عالمية، بأن لها الحق في الإشراف على موارد الطاقة(النفط
الخاتمة

17. وبخصوص روسيا الاتحادية، ومع خذلان السياسة مرحلية للدور الروسي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق سلميا عام 1991، نجد أن التأريخ والجغرافيا خدما موسكو، نحو الاندفاع وبحذر لمواجهة الدور الأمريكي المتضارع وعلى مقربة من حدودها الجنوبية، وتحديداً في منطقة دول حوض قزوين وآسيا الوسطى، كونها تمثل منطقة المجال الحيوي بالنسبة لروسيا لموقعها المجاور لها، وسرعان ما استعادت الدور التدريجي لها ولاسيما أن التهديدات الخارجية الروسية والحروب الكارثية التي تعرضت لها خلال القرن العشرين لم تتأت من الخصائص الجنوبية لروسيا أبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، لذلك أعادت روسيا تنظيم سلم الأولويات التي تهدد أمنها القومي، ووضعت منذ عام 2000، منطقة آسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين كأولوية أولى في هذا الميدان. وقد خدمتها التورط العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان والإخفاقات العسكرية التي مُنعت بها واشنطن في كلا الدولتين، فاستغلت الفرصة (مرحلية) لتكريس تواجدها
الخاتمة

العسكرى، وتطوير علاقاتها الاستراتيجية مع إيران في الميدان النووي، لمواجهة المد الأمريكى في العراق وأفغانستان وفي بقية دول المنطقة.

18. وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهدف إلى إعادة إشعال الخلافات بين روسيا والصين، ومحاولة توظيف الخلافات الصينية الروسية، وعلى غرار توظيف هذه الخلافات خلال الحرب الباردة، فإن التعاون على خط موسكو – بكين قد قطع شوطا كبيرا في تجاوز خلافات الماضي عندما نجح التوافق الروسي – الصيني في بناء منظمة تعاون شنغهاي ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية والعسكرية،، والتي من المؤلم أن تلعب دورا كبيرا في حفظ توازن القوى الكبرى، لاسيما عقب نجاحها في ضم دول حوض قزوين الخمسة إلى عضويتها بالإضافة إلى روسيا والصين ومنغوليا مع إعطاء إيران والباكستان والهندي صفة مراقب.

19. وبإجراء معايرة موضوعية، من حيث المقدمات الفكرية، والمنافسة العملية المتاحة لكلا الدولتين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في التدشل والمنافسة والصراع في آسيا الوسطى، نجد أن عناصر القوة تمييل في نهاية المطاف على المدى الاستراتيجي لروسيا الاتحادية بحكم الموقع الجغرافي، والروابط التاريخية بين موسكو ودول آسيا الوسطى، رغم التدخل العسكري الأمريكي المباشر في أفغانستان وتوجه الشركات النفطية الغربية ويدفع أميركي لبناء خطوط نقل النفط الخام بعيدا عن الجغرافيا الروسية بالوقت الحاضر.

ثانياً: التوصيات:

1. فرض التوزيع الجغرافي لموارد الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي) وتركتها في أقاليم محددة من الكورة الأرضية دون أخرى، وتصاعد أهميتها الاستراتيجية القصوى للدول الصناعية، فضلا عن أتصاصها بسمتي الندرة والنضوب. وبدونه تتراجع، وربما تنهار عجلة الصناعة الغربية برمتها.

هذه الأهمية فرضت نمطًا من التنافس الحاد والصراع الدولي والإقليمي على
الموارد الطاقية، يصعب من الناحية العملية تجاوز تداعيات الخطيرة والصعبة على الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، مما يتطلب نمطًا من الموازنة والتنسيق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، فإنها أكبر مستهلك لمصادر الطاقة في العالم لتجاوز التداعيات السلبية لظاهرة الصراع الدولي على موارد الطاقة.

2. يتسم عالم اليوم، باختراق العولمة الاقتصادية، ويتوقع عالم يبحث في السيطرة على الكيانات السياسية والاقتصادية الكبرى، وأيّاً دولة منتجة للنفط الخام أو الغاز الطبيعي في العالم، سواءً أكانت صغيرة أم متوسطة أم كبيرة الحجم، لا تستطيع لوحدا أن تتأتي بنفسها عن التداعيات الخطيرة لظاهرة الصراع والصراع الدولي على موارد الطاقة، فضلاً عن استحالة واجهتا لظاهرة الازناف والصراع الدولي لوحدها، مما يتطلب الأنجاء نحو الأضمام لعضوية التنافلات الاقتصادية الأقليمية أو الدولية، لتفتيح حدة التوتر والصراع حول مصادر الطاقة.

ومع أننا نقبل الدول القزوينية لأكثر من تجمع ومنها تجمع دول حوض قزوين وتدعمه روسيا، وتجمع الدول الناطقة باللغة التركية وتفع خلفه تركيا، وتجمع الدول الناطقة باللغة الفارسية وترعاه إيران. إلا إنها لاتزال لم تتناول كتلة اقتصادية فاعلة في الساحة الإقليمية أو الدولية، كونها أسيرة المحور الذي يعرى هذا التجمع أو ذلك. ومع عدم تجاهل أهمية وتأثير التنافلات السياسية والاقتصادية القائمة في آسيا الوسطى، إلا أن تفكير هذا الدول بالأنظمة وعضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) قد يخفف عنها جزءًا من ضغوط التنافس والصراع الدولي على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى.

3. تنصف الدول القزوينية بكونها تمتلك علاقات مشتركة مع الدول العربية ولاسيما مع العراق ودول الخليج العربي. تاريخيًا، وسبق وأن تبادل زعمائها مع العرب في قيادة الدولة الإسلامية في عهد العباسيين وفي ظل حكم الدولة
الخاتمة

التراثية التي أعتنق زعمائها الإسلام. ودينياً، يدين شعوب هذه الدول بالإسلام مما يجعلها على خط شروع إيماني واحد مع العرب. وجغرافياً، لا يفصلها عن المنطقة العربية سوى إيران، وهي الأخرى دولة إسلامية. واقتصادياً، تشتراك الدول القزوينية مع دول الخليج العربي والعراق بكونها دول تعتمد على الرياع النفطي. وتوفر هذه المشتركات الأرضية المناسبة للتعاون الاقتصادي، ولاسيما في ميدان النفط الخام والغاز الطبيعي، لذا فإن توطيد التعاون في هذا الميدان يؤدي إلى تجاوز التداعيات السلبية لظاهرة التنافس والصراع على مصادر الطاقة في منطقة حوض قزوين، سواءً أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.
شبت المصاد
المصادر العربية:

واحة القرآن الكريم

ثانياً الكتب العربية والمترجمة:

1. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أميركى، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
2. أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجهاتيات الإسلامية في آسيا الوسطى، الأمونجج التركي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2003.
3. إسماعيل صبري مقدم، العلاقات السياسية - دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الخامسة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
4. أمين هوينز، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة عدنان عباس علي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي، 2009.
5. أبان تايلور، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي، 2007.
6. أبان رتيلدج، العطش إلى النفط، وماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطى، ترجمة مازن الجندي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم بيروت، 2006.
7. إيمان محمد إبراهيم، الصراع الإقليمي حول بحر قزوين، الطبعة الأولى، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006.
8. بول برايمر، عام فضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، 2006.

10. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي .. الأزمة المالية، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، 2009.

11. جون أستيل جوردون، إمبراطورية الثروة .. التاريخ الملمحي للقوة الاقتصادية الأميركية، ترجمة محمد مجد الدين باكير، سلسلة كتب عالم المعرفة، 2008.

12. جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمر، حرب الثلاثة تريليونات دولار .. الكلفة الحقيقية لحرب العراق، الطبعة الأولى، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب الجديد، 2009.

13. جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة محمد توفيق البيلجريمي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 2003.


15. حافظ برجس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

16. حازم البلاوي، النظام الدولي الثمانية، إبر وقواعد مالية جديدة الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.

17. حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظر محورية على الطريق، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية أبوظبي، 1998.

18. راشد البراوي، حروب البترول في العالم، الطبعة الأولى، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1968.
١٩. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٨.

٢٠. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، مطبعة الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.

٢١. ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد، عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط، سلسلة دراسات عالمية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨.

٢٢. روبرت أبيل، مصادر الطاقة في بحر قزوين، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١.

٢٣. ريتشارد هاينرغر، سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ترجمة أنطوان عبداのように، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٤. زينب بريجنيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، ١٩٩٩.

٢٥. سارة امرسون وآخرون، أهمية بحر قزوين للسوق العالمية.مصادر الطاقة في بحر قزوين للسوق العالمية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١.

٢٦. شريف هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الآثار والانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، دراسات عالمية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١.

٢٧. صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٩.
٢٨. فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينيات وآفاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، ٢٠٠١.

٢٩. فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، الطبعة الأولى، مطبعة غياشي، طنطا، ٢٠٠٥.

٣٠. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان الوسطي، وحمدي حميد الدوّري، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٣١. عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٤.

٣٢. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٣٣. علي رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاق المستقبلية، منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الاوبارك، الكويت، ٢٠٠٧.

٣٤. عماد جمال، التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى، دراسات استراتيجيّة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، أبوظبي، ٢٠٠٠.

٣٥. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي...قضايا راهنة، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٦. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم..توالد الأزمات في النظام الرأسمالي، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، بغداد، ٢٠١٠.

٣٧. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، الجيزة، ١٩٩٨.

٣٨. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية..دراسة نظريّة، بغداد، ١٩٩٩.
المصادر

٣٩. مازن البندك، قصة النفط، الطبعة الأولى، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤.

٤٠. محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢.

٤١. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصادر الطاقة في بحر قزوين، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، الطبعة الأولى، أبوظبي، ٢٠٠١.

٤٢. محمد السمك، استراتيجية الترف بين النفط العربي والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجي والبحث والتوثيق، بيروت، ١٩٩١.

٤٣. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٤٤. مايكل كليمير، الحرب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات الدولية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٥. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٦. ميخائيل غورباتشوف، عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، ترجمة وليد مصطفى وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكرمل الأردن/عمان، ١٩٨٨.

٤٧. محمد علي سرحان، أركة العولمة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، الطبعة الأولى، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧.

٤٨. ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير ودلالاته وإشكاليته، دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧.
المصادر

٤٩. معهد أستوكهولم لأبحاث السلام "سييري"، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٨، التسليح ونزع السلاح والأمن، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٠. محرم أكشاك وآخرون، تركيباً بين التحديات الداخلية ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٥١. هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.

ثالثاً. البحوث والدراسات:

١. إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط.. آية عودة ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢. أسامة مخيمير، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣. أوبكر الدسوقي، صراع المصالح الخارجية في الأزمة الأفغانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧.

٤. أوبكر الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية، محددات الخلاف وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، مؤسسة الأهرام القاهرة، ٢٠٠٧.

٥. السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا.. الأهداف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦. بشير عبد الفتاح، السياسة التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.
7. سامر عبد الجبار المطلبي، حركة أسعار النفط الخام... التفسير الأخير
مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان
بغداد، 1986.
8. سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأميركية، مجلة الفكر السياسي
منشورات اتحاد الكتاب العرب، العدد 18، السنة السادسة، دمشق، 2009.
9. حسين معلوم، الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا: الواقع والآفاق
مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.
10. حمدي شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات
الإسلامية لأسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، العدد 28، مركز
الدراسات الدولية بجامعة بغداد، 2008.
11. حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية
العدد 144، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006.
12. خديجة عرفه محمد، الصين وأمن الطاقة... رؤية مستقبلية، مجلة السياسة
الدولية، العدد 144، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006.
13. خضير عباس النداوي، أسعار النفط: الوقائع والتوقعات، مجلة النفط
والتنمية، العدد الخامس، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، بغداد،
أيلول "سبتمبر" 1987.
14. خضير عباس النداوي: العولمة، المضامين والدلالات، مجلة الحكمة،
العدد 16، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
15. خضير عباس النداوي: دور مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية
العالمية مجلة أراء حول الخليج، العدد 57، مركز الخليج للأبحاث، دبي،
2009.
16. خضير عباس النداوي، الخلافات العراقية الكويتية: الجذور...
المواقف، مجلة أراء حول الخليج، العدد 59، مركز الخليج
للابحاث، دبي، آب "أغسطس" 2009.
المصادر

١٧ خضير عباس أحمد النداوي، تأثيرات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الدولية، مجلة أراء حول الخليج، العدد ٦٧، مركز الخليج للأبحاث، دبي نيسان "أبريل" ٢٠١٠.

١٨ رضا محمد هلال، المخدرات في أفغانستان .. الأبعاد الداخلية والخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠١٠.

١٩ صلاح خليفة، تطور الأوضاع في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩ مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٠ صندوق النقد العربي وأخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي ٢٠٠٩.

٢١ صلاح سالم زروعوة، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩ موسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٢ عبد علي كاظم المعموري وجواد كاظم البكري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية والأثر المحتمل على الاقتصاد العراقي .. وجهة نظر عراقية، مجلة أبحاث عراقية، العدد الثاني، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، بدون تاريخ.

٢٣ عمرو كمال، النفط في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٤ عبدالصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلك الدولي للصين والمجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت تموز "يوليو" ٢٠٠٧.

٢٥ عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع الدولي على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
المصادر

٢٦. علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة... قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها حالة أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٢٧. عبد الفتاح دندي، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٣، منظمة الأقطار المصدرة للنفط "الأواك"، الكويت، ٢٠٠٩.

٢٨. عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٩. عاطف عبد الحميد، روسيا واسيا الوسطى... حماية المصالح واحتواء الأخطار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣٠. علي محمد المياح، السياسة الروسية والموقع الجغرافى العربي، مجلة الحكمة، العدد الرابع، إصدارات دار الحكم، بغداد، ١٩٩٩.

٣١. عادل سيد أحمد، أنابيب الطاقة... الجغرافية تقوس السياسة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٢. عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الاميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٣. فهان هادي عبد الكاظم، تطور الاستراتيجية الاميركية تجاه النفط والدول المنتجة مجلة أبحاث عراقية، العدد (٢)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بابل، ٢٠٠٧.

٣٤. فيد مزبان خزاز الخزاز، الجمهورية الإسلامية ومارد بحر قزوين... رؤية مستقبلية تحليلية لفرض السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة علوم إنسانية العدد (٤٨)، ٢٠٠٧.
25. هانز فون بونك، محاضرة عن تعويضات الاقتصادية والحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 317 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005.

26. منذر سليمان، قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 377 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

27. محمد مصطفى كمال، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.

28. محمد فايز فرحات، الحوار مع طالبان أفغانستان، بديل لا يضمن الاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010.

29. مصطفى شعيب علي، المحاولات العربية للتفاوض والتعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007.

30. محمد عبد الشافع عيسي، شبكات نقل النفط والغاز، الاستثمار العالمي والإقليمي في الأسواق الدولية للطاقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 370 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

31. محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.

32. محمود عبد الواحد محمود، التنافس الدولي على نفط آسيا الوسطى، مجلة الحكمة، العدد 28، إصدارات دار الحكمة، بغداد، 2002.

33. محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007.
رابعاً، الادارات والرسائل الجامعية:

1. د. د.ري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب/ قسم الجغرافية، جامعة بغداد (غير منشورة) ، 2006.

2. ه. د. ه.د. فاتح مصطفى الكبيسي، مستقبل منظمة أوبك في ظل السياسات النفطية العالمية، أطروحة دكتوراه ( غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 4004، ص 188.

3. د. عبد الصمد سعدون عبد الله الشمري، الإدراك الأميركي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2005.

4. د. عبد الصمد سعدون عبد الله الشمري، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأميركية: الإبعاد الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2002.
المصادر

٥. عمر عمر كاظم المعموري ، فأبالية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ص٧.٠١.

٦. مالك دحام متعب الجميلي ، مكانة النفط في الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٧. محمد ساس خضير الخرافي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٥.

خامساً. الصحف:

١. هنري كيسنجر ، حديث صحفى عن حرب العراق ، صحيفة الخليج الإماراتية ، أبوظبي ، في ٠٠/١١/٢٠٠٨.

٢. هنري كيسنجر ، يعلن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق نصر في العراق ، صحيفة السفير اللبنانية ، بيروت ، ٠٣/٤/٢٠٠٧.

٣. محمد حسين هيكل ، دفاتر أزمة ، صحيفة السفير ، بيروت ، ٠٣/٣/٢٠٠٧.

٤. محمد حسين هيكل ، لقاء صحفى مع صحيفة القدس في ٠٠/٤/٢٠٠٧.

٥. تفاصل المقابلة مع الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب"، واعتناره للشعب الأمريكي عن الأزمة الاقتصادية ، وإعلان أسفه لتعامله مع معلومات الاستخبارات الأمريكية الخاطئة عن العراق والمشورة في صحيفة الاتحاد الإماراتية ، أبوظبي ، في ٠٠/٣/٢٠٠٩.

٦. محمد صالح المسفر ، أميركا ستنهار كما أنهار الاتحاد السوفيتي ، صحيفة القدس العربي ، لندن ، ٠٠/١١/٢٠٠٨.
ساسة. الإنترنت:

1. أحمد فهمي، الاستراتيجية الإيرانية في أفغانستان، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.albayan-magazine.com

2. الموسوعة الحرة، تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط: www.Ar.wikipedia.org

3. الموسوعة الحرة، جمهورية أفغانستان الإسلامية، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org

4. الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والمنشور على الرابط: www.ar.wikipedia.org

5. الموسوعة الحرة، طاجيكستان، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org

6. الموسوعة الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org


8. الحوار مع الأمين العام لحلف الناتو "جاب دي هوب سخيف" في برنامج تحت المجهر في قناة الجزيرة الفضائية عن حلف الناتو وعلاقاته مع الدول بتاريخ 12/1/2008، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.aljazeera.net

المصادر

10. بحر قزوين... معلومات أساسية، 2009/10/12، والنشر على شبكة www.islamonline.net.

11. أذربيجان، سفارة أذربيجان في القاهرة، والنشرة في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.azembassy.org.eg

12. باسل حسين: مسار الحالة العراقية في ظل إدارة أوباما، بحث نشر في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 2009/6/2 على الرابط: www.aljazeera.net

13. خطاب الرئيس "باراك أوباما" في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران (يونيو) 2009 والنشر على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: www.america.gov

14. مركز الجزيرة للدراسات، الواقعة كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأميركية، بحث نشر في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بتاريخ 2010/6/26، وعلى الرابط: www.aljazeera.net.

15. سني محمد أمين، دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأممي (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2004) والنشرة في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.ashargallarabi.org.uk

16. حكمت فاكه، نظرية الحروب الاستدامة ومبدأ ترومان، في 2007/9/28، والنشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.thawra.alwehda.gov.sy:

17. محمد عبد الحليم، استراتيجية الأمن القومي بارانوي أمريكية، بحث نشر في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.islamonline.net
المصادر


20. في غيّر باستان: معلومات أساسية، بحث متنوع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 03/07/2007 على الرابط: www.aljazeera.net

21. حديث نائب رئيس الوزراء البريطاني نيك كلغ إمام البرلمان البريطاني بتاريخ 22/7/2010 والنشر على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: www.almalaf.net

22. سيدي أحمد ولد سالم ومي الأزغيبي: جمهوريات آسيا الوسطى... مدن وعلماء، والنشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: www.aljazeera.net

23. تصريحات رئيسة المخابرات البريطانية السابقة، والنشرة في شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 03/07/2010 وعلى الرابط: www.bbc.co.uk


25. عبد على كاظم المعموري، أميركا في العراق الفجر الجديد للاحتلال الناعم، والنشر في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بتاريخ 02/09/2010 وعلى الرابط: www.kitabat.com
المصادر

٢٦. نجيب الغضبان، استراتيجية أوباما في أفغانستان، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت بتاريخ ۰۹/۱۲/۲۰۰۹ وعلى الرابط:
  www.aljazeera.net

٢٧. عاطف معتمد عبدالحميد: القوقاز... جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في
  www.islamonline.net ۰۲/۳/۲۰۰۰ وعلى الرابط:

٢٨. الموقع الرسمي لسفارة جمهورية كازاخستان في الرياض على شبكة
  المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:
  www.kazembygulf.net
Foreign Reference

A-Encyclopedia:

B- Books:

C-Reporters:
2. Bb Statistical Review of World Energy June,2009

D- Thesis:

E-Articles:
2. Jeffrey Smith: Hussein s Prewar Tie to Al-Qaeda Discounted Washington post. 6/April/2007
E- Internet:
3. Turkmenistan Embassy- Riyadh. KSA. About Turkmenistan. available at: www.turkmenstan-sa.org
10. Administration, United States Energy, China Energy, Japan Energy. It is available at; www.eia.doe.gov.
Oil and Gas of the Caspian Sea States and Central Asia in U.S Strategy

A dissertation is submitted
By

Khudhair Abbas Ahmad Al-nadawi

To the Council of the St. Clements University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy Doctorate in International Economy

Supervised
By

Prof. Dr. Abid Ali khadhm Al- Mamouri

Iraq –Baghdad

2011AD 1432AH
Abstract

Oil and Gas of the Caspian Sea States and Central Asia in U.S Strategy

Introduction: The importance of oil is escalated in the United States, since its discovery for the first time in the state of Pennsylvania in 1859, and its marketing commercially in 1860, and gradually with the expansion of the many uses and in all areas of economic and industrial fields. Adding to the importance of continuing the United States as the first country in the world in oil production, especially after the discovery of many new oil fields and used to run flees during the First World War. Then a competition and conflict on oil was one of the most important features of international economic relations and in particular after a slump of U.S oil reserves and the transformation of the U.S to import oil from abroad.

Preface: The methodological framework of the study includes a Set of Subheadings, such as: Introduction, which include: the importance, problem, hypothesis, objectives and limits of research. This includes the spatial and temporal, in addition a number of studies in the field of energy resources in countries Caspian Sea which were discussed. It is obvious that these heading were considered as self – evident scientific research and serve as indicator or guidance to the research which give the present study the scientific fact by finding information,
classifying, and then extracts it in terms of form of form of all studies and researches.

1. **The First Chapter**: Historical development of the U.S. oil strategy until the end of the Cold War. It included two sections: First, the U.S oil strategic until the end of World War 1. Second, the U.S oil strategy until the end of the Cold War. The researcher reviewed in this chapter the developing concerns of the U.S oil and stages of it till it became a constant strategy by U.S administrations after the Second World War.

2. **The Second Chapter**: U.S oil strategy under the polar one. The researcher divided this chapter into three sections: First, the international situation after the collapse of the Soviet Union. Second, U.S oil strategy toward Iraq. Third, the U.S oil strategy towards Afghanistan.

3. **The Third Chapter**: The potential of oil to the Caspian region and Central Asia. It included three sections. First, the geopolitical importance of the Caspian Sea and Central Asia. Second, oil reserves in the Caspian Sea States. And third, obstacles to the development of potential oil in the Caspian Sea and Central Asia.

4. **The Fourth Chapter**: The competition for energy in the Caspian Sea Basin. It consisted of two sections: First reviewed the international competition on the oil of the
Caspian Sea Basin countries. Second, the regional competition for resources in the Caspian Basin countries.

5. The Fifth Chapter: American Strategy in the Caspian Basin oil: futuristic vision. It addressed two sections. First, the geographical map of the world's oil and U.S oil strategy for energy. The second, the viewer of the potential role of the U.S. in the Caspian Sea Basin countries.